حق العودة

Haq Al-Awda

العدد (٣٤)
السنة السابعة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة وعضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

تموز
٢٠٠٩



صورة مشاركة في جائزة العودة ٢٠٠٨، مركز بديل. (هيثم عدنان صالح، ١٧ سنة، مخيم الدهيشة)

ملف العدد:

حق العودة معيار عدالة الحل السياسي

ساهم في هذا العدد

نوعام تشومسكي - (الولايات المتحدة الامريكية)
سالم ابو هواش – (الخليل)
عيسى قراقع – (بيت لحم)
آمال بشارة – (الولايات المتحدة)
أنور حمام – (نابلس)
توفيق حداد – (الولايات المتحدة الامريكية)

فانيسيا فرج – (الولايات المتحدة الامريكية)
نجيب فراج – (بيت لحم)
هشام نفاع – (حيفا)
أحمد مفلح – (لبنان)
ليلى هلال – (كندا)
الفنانة لطيفة التونسية - (تونس)

اهود عين-غيل – (تل الربيع)
موشيه ماخوفر – (بريطانيا)
ابراهيم جوهر – (القدس)
علاء العزة – (بيت لحم)
سامي ابو شحادة - (يافا)
فادي شبيطة – (يافا)

الافتتاحية

... القوي عايب ولكن للضعيف كرامة

مع اعتلاء اوباما كرسي الرئاسة ومن ثم خطابه في القاهرة، كثر الحديث عن إمكانية انفتاح دروب عملية السلام. وعقب فوز الليكود في الانتخابات الداخلية الإسرائيلية ومن ثم تقديمه لبرنامج حكومته انكمشت التوقعات المتفائلة من جهة، وعادت لتبرز هنا وهناك الأحاديث القديمة الجديدة حول التناقض والذي قد يصل بحسب البعض الى المواجهة ما بين إسرائيل والولايات المتحدة من جهة ثانية. وبين هذا وذاك، أخذت الاجتهادات بشأن متطلبات تنشيط عملية السلام، المتعثرة أصلا، تعلو وتتصدر أحاديث الساسة، والمثقفين، والأكاديميين والمراقبين ...

وما يلفت النظر، أن السائد العام في تلك الأحاديث، على اختلافها، وتنوعها ما بين مبشر ومتفائل، وحائر متحفظ، أو متشاءم؛ أنها لا زالت تبحث وتمحص في تلك "المتطلبات" على أساس ما أفرزته الانتخابات في الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان المطلوب التكيف – نزولا أو انحدارا، وربما سقوطا– كي لا تضيع الفرصة؛ (فرصة وجود اوباما في سدة الحكم)، أو كي لا تنتفع إسرائيل من ضياع الفرصة؛ (ضياع فرصة حشر نتنياهو في الزاوية). وما يبكي وربما يدمي ان تلك المشاورات، والجولات، والتحركات، تبحث في متطلبات التنشيط بمعزل عن جذور الصراع، وفي أحسن الأحوال تتجنب البحث فيها خشية عرقلة الجهود، وسعيا لخلق الأجواء الملائمة للتفاوض، أو إظهارا لحسن النوايا...

على المستوى العربي، كثر الحديث عن المبادرة العربية، وتحولت بقدرة قادر من مبادرة الحد الادنى للسلام، إلى إطار السلام المنشود؛ وشتان ما بين الحد الادنى والإطار. الانكى من ذلك، هو أن تحركات وتصريحات البعض في سياق مساعي التكيف تلك، و المقصود هنا التعديل المطلوب إدخاله على المبادرة، قد سبقت خطاب اوباما في القاهرة، وسبقت اعتلاء نتنياهو سدة الحكم، وكأن المخرج كان يهيئ لهما سلفا.

صوّر قول اوباما أن المبادرة العربية تحتوي على نقاط ايجابية عديدة يمكن أن تجعلها صالحة للسلام، قولا ثوريا ونصرا عربيا وإسلاميا. واعتبر استخدام نتنياهو لعبارة "دولة فلسطينية" في خطابه مؤشرا ايجابيا. صحيح أن سلفه بوش لم يقل أن المبادرة العربية لا تحتوي على نقاط ايجابية، ولكنه لم يقل أيضا أنها لسلة المهملات. وصحيح أن اهود اولمرت وليفني لم يقولا أنهما ضد "دولة فلسطينية"، ولكنهما أيضا لم يسقطا أي من اشتراطات إسرائيل الإستراتيجية للتقدم في عملية التفاوض. ترى ما الفرق جوهريا بين الأمس واليوم، بين هذا وذاك، أو قل ما الفرق بين حديث اليوم والأحاديث التي اتصلت بدورات انتخابات إسرائيل ورؤساء الولايات المتحدة ما قبل عشرين سنة وأكثر؟

ما يعتبر ثوريا في تصريحات اوباما لا يعدو كونه "الغموض البناء" في علم سياسة الكبار، او كما يحلو لإدارته أن تسميه. اما جوهريا، وضمن السياق الفلسطيني، فانه لا يعدو كونه الهروب من الالتزام بأي حق من الحقوق المشروعة. لماذا مثلا يهلل لمطلب وقف توسيع المستعمرات، في حين أن الاستيطان برمته ابتداء وامتدادا، مرخصا وغير مرخص، هو غير شرعي في وجوده وآثاره؟ ولماذا تصور الإشارة بجملة عابرة إلى معاناة الفلسطينيين منذ ستين سنة، دون ذكر حقوقهم الطبيعية، والإنسانية، والقانونية في العودة، واستعادة الممتلكات، والتعويض على أنها خطوة جبارة؟ لماذا يمكن أن تكون المبادرة العربية مقبولة إذا تم تعديل البند المتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين؟ ترى ماذا يبقى منها إذا ادخل التعديل، أو على الأصح إذا شطبت الإشارة إلى قرار ١٩٤؟ ان لم يكن في كل ذلك تراجعا، فانه لا يمثل جديدا، أو على الأقل لا يرقى إلى مستوى الحد الادنى من متطلبات السلام الدائم والعادل.

وما يعتبر مؤشرا ايجابيا في تصريحات نتنياهو لا يعدو كونه جرا للعرب والفلسطينيين للمرة الألف إلى عمق دوامة التوقع، والتمني، والانتظار؛ انتظار ما ستسفر انه أزمة حكومية مرتقبة، أو انتخابات إسرائيلية جديدة... انتظار إلى ما شاء الله...

لماذا باستطاعة نتنياهو، صاحب نظرية "السلام الاقتصادي"، أن يقف أمام الإسرائيليين والعالم اجمع بلا تردد، وبلا "غموض بناء"، وبكل وضوح وصلف، كاشفا عن إستراتيجيته في مصادرة حقوق شعبنا بالسيادة الوطنية وبكافة حقوقه الوطنية المشروعة عبر ما يعرف ب " الاشتراطات/ اللاءات المعهودة"، مضيفا إليها اشتراط الاعتراف بإسرائيل ليس كدولة يهودية وحسب بل كدولة للشعب اليهودي، في حين يهرب ساستنا/ قادتنا من الإدلاء بكلمة واضحة تؤيد حقا مشروعا؟

ربما يقبل البعض ذلك لان «القوي عايب» كما يقول المثل، ولكن هل وصلنا إلى هذا الدرك من الضعف حتى لم نعد نجرؤ على إعلان حقوقنا؟ ولكن حتى إذا كان الأمر كذلك، فان للضعيف– مهما ضعف – كرامة، أو هكذا تقتضي طبيعة الأمور.

هيئة التحرير

سياج حق العودة المتين

بقلم: نجيب فراج*



صورة مشاركة في جائزة العودة ٢٠٠٨، مركز بديل.(رشيدة الفراني، ١٥ سنة، قرية الأطفال)

تميز مركز بديل ومنذ ثلاثة اعوام باجراء مسابقة جائزة حق العودة في عدد من الحقول الهامة، من بينها مضمار القصة الصحافية المكتوبة والتي ساتناولها تحليلا في مقالتي المتواضعة هذه كوني عضوا في لجنة التحكيم الخاصة بها، إلى جانب خمسة آخرين من الزملاء الاعزاء وهم: شيرين أبو عاقلة، وخليل شاهين، وعبد الناصر النجار، وقاسم خطيب، وناصر اللحام.

تمتعت المساهمات لهذا العام بالعديد من المميزات، وعلى الرأس منها تنوع أماكن لجوء/سكن أصحابها، والتي شملت قطاع غزة، والضفة الغربية والأرض المحتلة عام "٤٨"، ومناطق الشتات المختلفة. ان هذا التنوع يمثل إشارة قوية على وحدة الارض والحال والمصير والتفكير لهؤلاء المساهمين والمساهمات، ولا أقول الشبان والشابات على اعتبار ان من بينهم كبارا في السن أثروا المشاركة لرغبتهم في التعبير عن مدى الشوق الذي بدواخلهم لقراهم ومدنهم الاصلية من جهة، ومن الجهة الاخرى للتعبير عن مدى غضبهم على استمرار النكبة ورفضهم لها؛ هذه النكبة التي ظلت تضرب باعاصيرها كل الاجيال على مدى ٦١ سنة، تاركة الكثير من الدمار الذي لا يعد، سواء من آثار الهزات المباشرة، او ارتداداتها المتعاقبة والتي لا تقل خطورة على مستقبل القضية الفلسطينية برمتها. وقد شمل التنوع مشاركة ثلة من المساهمين البارزين غير اللاجئين بالمعنى الحرفي للكلمة، الأمر الذي يشكل دليلا آخر على وحدة الحال والمصير الفلسطيني.

لقد تميزت المساهمات بالاجماع على حالتي الحزن والغضب اللتين تعتملان في صدور العشرة ملايين فلسطيني في كافة اماكن تواجدهم. وكشفت أيضا عن مستوى جيد، إن لم يكن جيد جدا، من حيث الابداع لكتابها الذين بالفعل التزموا باغلبية الشروط التي وضعتها لجنة التحكيم؛ فتقدمت مساهمات هذا العام عن العام الذي سبقه بكثير من الملاحظات ومن بينها التفريق بين القصة الصحفية والأدبية، فزالت عوامل الالتباس التي اقترنت بمساهمات العام الماضي لتقترب جدا من عكس الواقع بشكل ملموس من خلال الذهاب الى الميدان والاستماع لشهادات عينية عن النكبة على لسان من عاشوها، أو على لسان من يعيشها في المخيمات، فنقلت بامانة، ووضعت في قالب مشوق في معظمها؛ لتعكس مواهب تستحق الاهتمام والتشجيع للارتقاء بأصحابها وتطوير إمكانياتهم، ولنقدم للمجتمع طاقات تستحق الاعجاب والتقدير والاحترام.

رسالة أخرى حملتها هذه المساهمات مفادها أن الجيل الثالث، وحتى الرابع من اللاجئين، متمسك بحق العودة رغم مرور ٦١ سنة على النكبة السوداء، وهذا لم ينعكس في القصص الصحفية وحسب بل خلال برنامج تنمية وتدريب الناشئة ايضا الذي ينفذه مركز بديل وذلك من خلال ما كتبه وقاله العشرات من الفتية والناشئة في العديد من المواقع.

في الحكاية الشعبية الفلسطينية كثرت العديد من المصطلحات المبهمة للدلالة على زمن معين او حدث معين، فعلى سبيل المثال كان بعض اجدادنا الذين لا يعرفون موعد تاريخ ميلادهم يلجأوون الى حدث اعتقدوا انه مميز ويجوز الاعتماد عليه ليقولوا انهم ولدوا عام الثلجة الكبرى وكان بلادنا لم تشهد ثلجة كبيرة الا عند ميلادهم، لتصبح علامة لتحديد تاريخ الميلاد الذي بالفعل ظل مبهما، وهذا ما حملته بعض المساهمات التي اعتمدت على استخدام الكثير من الرموز بشكل كبير ولكنها اخذت ابعادا ودلالات عميقة للتعبير عن التمسك بالأرض وما عليها فاستخدم بعض الكتاب مصطلحات عديدة بهذا الاتجاه، حيث استخدمت كتابات بعضهم عددا من انواع النباتات التي يعتز بها كالتينة الكبيرة او شجرة التفاح الخضراء أو شجرة الكينيا وارفة الظلال، او عددا اخر من الأعشاب المفيدة كالميرمية والجعدة والبابونج وهي نباتات يعتز بها في التراث الفلسطيني كونها عنوان كبير للتمسك بالأرض، لأنها إحدى رموزها الواضحة حيث قال عدد من كبار السن ان مثل هذه الاعشاب لا تجدها الا في ارض فلسطين وحتى لو لم يكن كلامهم دقيقا الا ان مجرد الاعتزاز بها وربطها بارضهم السليبة انما تشكل رمزية كبيرة، فهي نباتات مباركة لا تستخدم لغرض الاكل وحسب بل ايضا لاغراض المداواة، هذا الى جانب افتخارهم بتنوع الجو وفصوله الاربعة المتعاقبة والتي تفصلها حدود واضحة، وكذلك مقامات اثرية تراثية وحضارية ودينية وبنايات اخرى ذكر العديد منها في هذه الكتابات للتاكيد ان ارض فلسطين تزخر بكل شيء.

اسوق ذلك لاقول أن القصص المشار اليها حملت طابعا رمزيا وانسانيا مفعما بمشاعر العاطفة والحنين الى القرية والمدينة من جهة، وسياسيا جاءت لتعلن أن التمسك بالقرية والمدينة يعني التمسك بكل شيء، وان التفريط بها يعني التفريط بكل شيء. فحسب ما نقلته هذه القصص على لسان الاجيال اللاجئة المتعاقبة، فان حق العودة لا يمكن ان ينزع من القلوب والعقول والوجدان وبالتالي فهي رسالة بخط عريض للسلطة الفلسطينية وقيادتها، بغض النظر عن توجهها السياسي، وسواء كانت مستعدة للتفريط بهذا الحق ام لا. جاءت المضامين في المساهمات واضحة وجلية، وليس على شاكلة العبارة المخيفة التي تحمل معاني متعددة والتي يتم تكرارها على لسان اكثر من مسؤول في السلطة وهي: " المطلوب حل عادل لقضية اللاجئين"، أو " ضرورة عودة اللاجئين الى دولة فلسطين". هذا إضافة إلى لجوء مسؤولين سياسيين، او حتى اكاديميين الى مبادرات نادت للتنازل عن حق العودة، تلك المبادرات التي عقدت مع سياسيين إسرائيليين، وصرف عليها الكثير من الاموال في مشاريع تطبيعية مربحة لاصحابها من كلا الطرفين كوثيقة بيلين، ووثيقة ايالون وما نتج عنهما من لقاء في جنيف من كلا الطرفين. ومن هنا فانني اقول ان الرسالة الاهم التي اطلقت من خلال هذه المسابقة كانت رسالة سياسية بامتياز موجهة للمستوى السياسي الفلسطيني، وتفيد انه ليس بالمقدور التنازل عن هذا الحق التاريخي مهما بلغت ذروة الاغراء في التعويض وما شابه، ومهما طال زمن النكبة الذي يبدو انه سيمتد على الأغلب لعقود أخرى ما دام الحال هو الحال.

إن مركز بديل لم يلعب دورا حقوقيا وبحثيا وحسب؛ بل أيضا لعب دورا سياسيا واضحا يساهم في تحديد الرؤيا السياسية بشأن قضية اللاجئين وحق العودة في المستقبل القريب او البعيد فلا فرق على الاطلاق.

ان السياج الواقي لحق العودة والمتمثل في الاجيال اللاحقة هو جدار قوي ومتين لا يمكن اختراقه من قبل اية قوة مهما بلغت جبروتها او قوتها او نفوذها. ولعل اكبر دليل على ذلك مساهمات مسابقة حق العودة المتواصلة منذ ثلاثة أعوام، واعتقد ان مركز بديل متمسك في إجرائها كل عام لتصبح تقليدا سنويا في ذكرى النكبة، لأن هذه المسابقة تزرع بذارا واشتالا تشتد وتكبر عاما وراء عام، وحصادها مقبول، وهذا اضعف الإيمان. ومن هنا جاءت مفخرتي وزملائي بهذا الجهد الهام، وربما جاءت مفخرة العديد من الفعاليات والجهات المختلفة المعنية بحق العودة المقدس.

* نجيب فراج كاتب صحفي فلسطيني.

مفكرة النكبة والزمن الفلسطيني

بقلم: علاء الغزة*



مرة أخرى يبدع القائمون على مركز شباب مخيم عايدة فكرة جديدة تخرج إلى العيان في وقت قياسي جداً؛ إنها فكرة إنتاج أجندة تؤرخ بزمن النكبة. الأجندة عبارة عن تقويم يبدأ يومه الأول في ١٥ أيار من عام ١٩٤٨، فيكون يوم ١٥ أيار ٢٠٠٩ هو ١-١-٦١، أي اليوم الأول في الشهر الأول من العام الواحد والستين بتقويم النكبة.

الأجندة ذاتها مخرجة على شكل كتاب تقويمي، كل صفحة منه تحوي التقويم الميلادي ليوم ما. يعلو الصفحة رسم المفتاح وتقويم اليوم بزمن النكبة. أما ذيل الصفحة فيحوي عداداً للأيام التي مرت على الشعب الفلسطيني منذ النكبة، كما يؤرخ بنص وصورة ما حدث في ذلك اليوم.

قد توجد الكثير من الملاحظات التحريرية حول الأجندة، الا ان المطلع على تفصيلات المشروع سوف يجد المبررات لذلك وأهمها ضيق الوقت بين تبلور الفكرة وإخراجها، إضافة إلى غياب الإمكانيات المادية. رغم ذلك، فالشكر الكثير للقائمين على المشروع ولكل من ساهم في انجازه. فهي بحق مشروع جدي يحتاج إلى مساندة من اجل تجاوز بعض إشكاليات الطبعة السابقة.

على غلاف أجندة النكبة يوجد رسم لمفتاح وتعبير: "حتماً عائدون"، وفي الداخل الكثير من المعلومات والصور جلها حول النكبة. قد لا نجد جديداً في الرموز اللغوية أو البصرية في هذه الأجندة، إلا أن التفكير في إيجاد تقويم بزمن النكبة بحد ذاته مشروع وطني متكامل حيث تتجاوز حدود فكرة "الذكرى" التقليدية التي تعتمد التوقف عند حدث تاريخي انتهى للتذكير به، وإنما تقوم على مفهومي: الاستمرارية والتشابك.

فالاستمرارية في عيش النكبة هي حال الشعب الفلسطيني عامة، أي أنها الحدث المستمر الذي لا يحتاج إلى إحياء ذكراه كون النكبة حيه ويومية. كما ان فكرة الأجندة/ المفكرة هي -إلى حد ما- عكس فكرة المتحف القائمة على إثارة الذاكرة والتعريف بقديم، كون النكبة متجددة في أشكال كثيرة، حيث التاريخ يعيد كل يوم مأساة وألم جديد، وخيانات وتآمر أكثر خطورة على مصير شعبنا. أما مفهوم التشابك فهو انهيار الحاجز المصطنع ما بين العام والخاص الفلسطيني، ففي كل صفحة ندون فيها ملاحظاتنا اليومية ومواعيدنا الخاصة، نجد أنفسنا مع موعد مع فلسطين حيث دوّن شعبنا فصولاً من البطولة والألم والفرح.

لكن مفكرة النكبة تتجاوز مفهومي الاستمرارية والتشابك أيضا - فهما مفهومان ذاتيان بالأساس - لتصل إلى روح الشعب الفلسطيني وفهمه لزمانيته، لذلك فهي فكرة استثنائية بامتياز. فهي ترقيم الزمن الفلسطيني وتوثيق زمانية المقهورين. كون النكبة ليست حدثاً عادياً في خط زماني متواصل، إنها القطع التاريخي في زمانية الشعب الفلسطيني. هي لحظة التحول من الطبيعي إلى الاستثناء، هي الفجوة التي لا يمكن جسرها بين الماضي والحاضر، إنها نقطة المرجعية للزمانية الفلسطينية وصفر زمان المقهورين.

يخبرنا دارسي الثقافات الإنسانية عن الشعوب "الصابرة"، وهي الشعوب التي عاشت تجربة مؤلمة وحدثاً جللاً في تاريخها فتغير فهمها للزمن وصار الحدث الصادم مرجعيتها. ان شعبنا اليوم مثال للشعوب الصابرة وفهم الزمن ممركز حول النكبة، ففلان ولد قبل عامين من النكبة، وتزوجت فلانة في سنة النكبة. إنها دال الديموغرافيا، فذلك جيل النكبة، وآخر جيل الثورة ما بعد النكبة، وهذا جيل العودة. هي منطق العد في تقويمنا، فهذه أيام المخيم وتلك أيام البلاد.

النكبة هي حال الفلسطيني الذي قال فيه اميل حبيبي بأنه لم يعشق سوى يعاد، ولم يتزوج سوى باقية. هي ما سطر محمود درويش عن حصان أبيه الذي لا يزال يؤنس البيت. هي سرمدية حنظلة العلي الباقي أبدا في عمر العاشرة حتى يعود إلى وطنه ليكبر من جديد. هي ما قال أمل دنقل بأن يعود الوجود لدورته الدائرة: النجوم لميقاتها... والطيور لأصواتها... والرمال لذراتها... والقتيل لطفلته الناظرة.

زمن النكبة هو قطار الوقت العادي الذي مر بنا ونحن لا نحمل الساعات فرفضنا ترك المحطة. لان زماننا مؤرخ بتوقيت نساء المخيم الجالسات عند عتبات البيوت دون كلل في صمت مهيب. ذاك الزمان المقاس بدقات قلوبنا وموسيقى الأمل في عيوننا لا بدقات مدافع أعدائنا.

إن مفكرة النكبة هي ميقاتنا المقدس، عقرب الوقت فيها يكرر ما قاله شاعرنا محمود درويش: تجمع ايها اللحم الفلسطيني في واحد... تجمع واجمع الساعد... لتكتب سورة العائد .

حرر في اليوم الثامن والعشرين من الشهر الثاني في السنة الواحدة والستين حسب التقويم الفلسطيني ٢٨-٢-٦١

---

* علاء الغزة باحث فلسطيني في علم الانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية.

هذا وعد مني لكلِّ حبة رمل في أرض فلسطين*

بقلم: الفنانة لطيفة التونسية



في طفولتي حكى لي والدي، رحمه الله، الذي كان يستمع في الإذاعات لأخبار الحرب عن ذلك العدو الذى زرع نفسه زرعاً في أرض فلسطين، حارقاً أشجارها ونخيلها وزيتونها، مرتكباً أبشع المذابح في التاريخ. وكنت أستمع لكوكب الشرق أم كلثوم وهي تغني للكبار نزار قباني وعبدالوهاب «عشرين عاماً وأنا أبحث عن أرض وعن هوية «، وها قد أصبحت العشرين عاماً واحداً وستين عاما، ولكن لا يزال يثبت الفلسطينيون كل يوم عبر هذه السنوات أن لهم حقاً في هذه الأرض سواء بمفاتيح بيوتهم القديمة أو بالدماء التي لم تتوقف يوما واحداً.

في تونس تفاعلنا - مثل كلّ العرب - مع قضية فلسطين، فاحتضنت قرطاج منظمة التحرير الفلسطينية، ووقفت تونس كلها مع الرئيس الشهيد ياسر عرفات، وانفتحت أبواب تونس الزرقاء ترحب بالفلسطينيين واعتبرنا استضافتهم أقل تكريم لهم على بطولاتهم ووقوفهم بصدور عارية وأحجارهم الصغيرة في وجه بنادق المحتل في انتفاضة وقف الإسرائيليون أمامها موقف العجز. فتعلم جيلي من التوانسة - الذين لم يعاصروا فترة الاستعمار - كيف تكون محاربة المحتل، ففلسطين أعطت لنا قضية نعيش من أجل تحقيقها.

نكبة فلسطين ليست كتاباً أو ملحقاً نصدره، بل هي صحيفة يومية نطالع في صفحتها الأولى حالنا وهواننا، ونرى في صفحاتها الداخلية صور المذابح التي ارتكبتها عصابات الصهاينة التي خرج من رحمها سياسيو إسرائيل وقادتها الحاليين، ونجد فيها أخبار أهل لنا لا يزالون يقاومون ويحتفظون بمفاتيح بيوتهم في حيفا والناصرة، وينجبون أطفالاً في أريحا ونابلس يعرفون قبل ولادتهم عدوهم. وعندما يكبر هؤلاء الأطفال، نرى صورهم في الصفحة الأخيرة من جريدة أحوال الأرض المحتلة، وبداخلهم الأمل ليدقوا بأيديهم أجراس كنيسة المهد ويكبرون في المسجد الأقصى ما علوا تكبيرا.

كلّ فنان يتمنى أن يغني في أهم مسارح العالم، ولكن أمنيتي في الحياة أن يأتي اليوم الذي أزين فيه جواز سفري بختم دخول دولة فلسطين الحرة ذات السيادة الكاملة، وأشارك بتدشين مهرجان القدس العربية للأغنية، وأحضر احتفالات ذكرى تحرير كامل التراب الفلسطيني، وأغني في عكا وأريحا ونابلس وغزة... ومهما زاد عدد سنوات النكبة، ومهما حاولوا اغتيال معنوياتنا قبل أجسادنا، سوف يأتي ذلك اليوم الذي ينتهي فيه هذا الزيف، وهذا النزيف ويعود الأبناء إلى ديارهم، ويومها سوف أقف في أكبر ميادين فلسطين لأغني لكلّ بطل وكلّ شهيد وكلّ أمّ فلسطينية وكلّ طفل حمل حجرا وألقاه في وجه لصوص الأوطان، هذا وعد مني لكل حبة رمل في أرض فلسطين الطاهرة.. والله على ما أقول شهيد.

---

* هذه المشاركة الخاصة؛ مشاركة الفنانة لطيفة العرفاوي (التونسية) لجريدة حق العودة، كان قد تأخر وصولها بضع ساعات، حيث كان من المفترض أن تنشر في العدد السابق الخاص بالنكبة. وتقديرا للفنانة لطيفة، ولجمال ما كتبت، ارتأت هيئة التحرير نشرها في هذا العدد.

يافا: من السمو إلى التطهير العرقي

بقلم: سامي ابو شحادة وفادي شبيطة*

هنالك الكثير من الكتابات عن مدينة يافا، عروس فلسطين، وعن تاريخها الحديث بشكل خاص. هذه السطور مساهمة متواضعة لفهم بعض معاني نكبة مدينة يافا عام ١٩٤٨، وأبعاد ونتائج هذه النكبة على الأقلية العربية الفلسطينية التي لم تهجّر، وما زالت تعيش وتتفاعل مع ماضي، حاضر ومستقبل هذه المدينة العريقة.

كانت يافا اكبر مدينة عربية في فلسطين التاريخية من الناحية الديمغرافية خلال سنوات الانتداب البريطاني، حيث تجاوز عدد سكانها ٨٠،٠٠٠ فلسطيني، إضافةً إلى ٤٠،٠٠٠ فلسطيني كانوا يسكنون في القرى والبلدات التابعة لها. في الفترة الواقعة بين قرار التقسيم رقم (١٨١) لعام ١٩٤٧ والإعلان عن تأسيس دولة إسرائيل، قامت العصابات الصهيونية بتهجير ٩٥٪ من سكان يافا أصحاب البلاد الأصليين. وما زالوا ممنوعين من العودة إلى مدينتهم بقرار من نفس الدولة التي هجرتهم.

حتى عام ١٩٤٨، كانت يافا قلب فلسطين النابض من الناحية الاقتصادية. فمع بداية القرن التاسع عشر الميلادي، تطور في يافا حقل اقتصادي جديد تمثل في زراعة الحمضيات بشكل عام، والبرتقال بشكل خاص، مما جعل المدينة تأخذ مكانة مرموقة في السوق العالمي الاقتصادي. كان تطور هذا الحقل الاقتصادي سريعاً جداً، حيث وصل في الثلاثينيات من القرن الماضي إلى تصدير عشرات الملايين من صناديق الحمضيات سنوياً، كما وفر آلاف فرص العمل والاستثمار الجديدة، الأمر الذي أدى إلى ربط سكان يافا بأهم المراكز الاقتصادية على مستوى البحر الأبيض المتوسط وأوروبا.

ومع النجاح الذي حققه تصدير الحمضيات، شهدت المدينة نمواً في مجالات اقتصادية أخرى تمثلت في افتتاح العديد من شركات الاستيراد والتصدير، المصارف، شركات النقل البري والبحري، وغيرها من المجالات. لم يتوقف الاقتصاد «اليافاوي» على هذا فحسب، بل تطورت المدينة في مجال الصناعة المحلية مع افتتاح مصانع سكب الحديد، وأخرى لصناعة الزجاج، الثلج، السجائر، والعديد من الصناعات الأخرى.

أما الركن الأساسي الثالث الذي ارتكز عليه الاقتصاد في يافا تحت حكم الانتداب البريطاني، فقد تمثل في المجال السياحي. عشرات آلاف السياح كانوا يزورون المواقع التاريخية والدينية الجميلة سنوياً، التي كانت منتشرة في أرجاء المدينة. وقد انتعش المجال السياحي في المدينة نتيجة لشبكة المواصلات والاتصالات بين يافا وسائر أرجاء الوطن الفلسطيني والوطن العربي. كما صاحب هذا الانتعاش السياحي، ازدياداً ملحوظاً في عدد الفنادق وشركات النقل والخدمات السياحية، مما ساهم كثيراً في إيجاد فرص عمل واستثمار إضافية في المدينة.

كانت يافا أيضا عاصمة فلسطين الثقافية بدون منازع، حيث احتوت على أهمّ الصحف الفلسطينية اليوميّة- صحيفة فلسطين وصحيفة الدفاع- وعشرات الصحف والمجلات ودور الطبع والنشر، إلى جانب احتوائها على أهم وأجمل دور السينما والمسارح في فلسطين. بالإضافة إلى ذلك، انتشرت في يافا عشرات النوادي الرياضية والثقافية، والتي أصبح بعضها صروحا ثقافية هامة في تاريخ المدينة الحديث، مثل النادي الأرثوذكسي والنادي الإسلامي. خلال الحرب العالمية الثانية، نقل البريطانيون محطة إذاعة الشرق الأدنى إلى يافا، وقد مثلت هذه المحطة أحد المراكز الهامة للحياة الثقافية بالمدينة في السنوات ١٩٤١-١٩٤٨. هذا البُعد الثقافي للمدينة، ربطها بأهم المراكز الثقافية العربية في حينه كالقاهرة وبيروت، وأصبحت إحدى منارات العلم والثقافة في المنطقة، حتى لقبت بعروس البحر.

قصّة نكبة مدينة يافا المستمرة، هي قصة تحوّل هذا المركز المدني الحديث، بين ليلة وضحاها، إلى حي صغير وهامشيّ، يعاني التمييز والجريمة والتدمير منذ عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا.

السنوات الأولى من نكبة يافا

عشية بدء عملية التطهير العرقي في فلسطين، قام سكان يافا بتشكيل لجان مقاومة محلية لحماية مدينتهم. لكن، بتاريخ ١٤ أيار١٩٤٨، سقطت عروس البحر في ايدي العصابات الصهيونية، بعد حصار وحشي استمر أكثر من شهرين، وفي نفس الليلة أعلن قادة الحركة الصهيونية قيام دولة إسرائيل على ارض فلسطين التاريخية. بعد أن احتلت المدينة عسكرياً، استطاع ٤٠٠٠ فلسطيني من أصل ١٢٠،٠٠٠ هم عدد السكان الأصليين، من البقاء في مدينتهم. قام الصهاينة بتجميع ما تبقى من سكان المدينة وقراها العرب في حي «العجمي»، بعد عزله عن باقي أحياء المدينة، تحت حكم عسكري استمر حتى عام ١٩٦٦. خلال هذه الفترة، أحيط حي العجمي بالأسلاك الشائكة وبجنود صهاينة مع كلاب حراسة. وقد أطلق الصهاينة على حي العجمي مصطلح «غيتو» استناداً إلى تجربتهم القاسية التي عانوا منها في أوروبا، النازية والعنصرية.

اضافةً الى عزل ما تبقى من السكان في حي العجمي، فقد خسر كل من صمد من سكان المدينة، معظم أبناء عائلته واصدقائه، وكل البيئة الإنسانية والاجتماعية التي ترعرع فيها وعرفها. معظم هؤلاء السكان تم طردهم من منازلهم، واجبروا بالقوة على السكن في حي العجمي، وحرموا من معظم الحقوق الأساسية كالعمل والتعليم العالي، وحتى الدخول والخروج من الحي كان يتم فقط بموجب تصريح من الحاكم العسكري. كذلك، أصبحت الدول العربية حسب القانون الإسرائيلي، دولا معادية، ومنعت العائلات الفلسطينية من إجراء أية اتصالات مع أبناء أقاربهم المهجرين.

في بداية الخمسينيات، ضمت بلدية تل-أبيب مدينة يافا ادارياً تحت سلطتها، وأصبحت بلدية واحدة تسمى بلدية تل ابيب-يافا. خلال ذلك، فقد سكان يافا مكانة الأكثرية في وطنهم، وأصبحوا أقلية هامشية تعيش تحت حكم احتلال استعماري ينكر ابسط حقوقهم كبشر، ويعاملهم كأعداء. ومنذ اللحظة الأولى، وضعت بلدية تل أبيب-يافا مخطط تهويد المدينة، فغيرت أسماء الشوارع العربية إلى أسماء عبرية لقيادات الحركة الصهيونية، أو إلى أسماء غريبة لا تمت للمدينة وتاريخها العريق بأية صلة. كما عملت البلدية على تغيير الطراز المعماري للمدينة من خلال هدم جزء كبير من المباني القديمة، وهدم أحياء وقرى بكاملها، كان سكانها الأصليون قد هجروا خلال نكبة عام ١٩٤٨. كما قامت الدولة العبرية بوضع مناهج تدريس جديدة في المدارس الفلسطينية، وهذه المناهج لا تتطرق إلى ان المدينة كانت تحتوي تاريخ عربي فلسطيني، ولا يزال هذا النظام التعليمي الإسرائيلي مستمرا حتى يومنا هذا.

اكبر عملية سطو مسلح في القرن العشرين:

بعد احتلال يافا ووضع من تبقى من أهلها تحت حكم عسكري صارم داخل حي العجمي، اقرت حكومة إسرائيل عام ١٩٥٠ قانون «أملاك الغائبين» سيطرت من خلاله على كل أملاك الشعب الفلسطيني الذي طردته من أرضه، ووضعت هذه الأملاك تحت سيطرتها وتصرفها. حيث قامت إسرائيل بإرسال موظفيها إلى كل بقعة من أراضي مدينة يافا، وقاموا بتسجيل وإحصاء كل العقارات والمباني والمصانع والأراضي التي احتلت وسرقت من أصحابها الفلسطينيين الأصليين، فكل من كان بعيداً قيدت أملاكه لصالح دولة إسرائيل. هكذا سيطرت الدولة أيضا على أملاك سكان يافا الذين وضعتهم تحت الحكم العسكري بحي العجمي، وعندما أحصت أملاكهم لم يكونوا متواجدين فيها، فسُرقت بشكل غير شرعي وبدون أي اعتبار لأصحابها الأصليين.

في الحقيقة، بعد سرقة أراضي وممتلكات أهل يافا، أصبحت الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين الذين لم يهجروا من المدينة عمالا مأجورين لدى أصحاب محلات يهود، يراقبونهم يوميا، ويربطون رزقهم بولائهم السياسي، هذا طبعا بعد ان حالفهم الحظ ليحصلوا على عمل يعيلون به أولادهم، وهكذا تبدّل الحال وانقلبت الأوضاع بأهالي يافا العرب من أصحاب أهم مركز اقتصادي بفلسطين، ليعيشوا كالأيتام على موائد اللئام.

النكبة الثالثة: العيش المشترك، عملية اغتصاب يومي!

بعد إنشائها، قامت دولة اسرائيل باستيعاب مئات آلاف المهاجرين اليهود الجدد من مناطق شتى في العالم. فقد قامت الدولة بتوزيع أملاك وأراضي وبيوت المهجرين واللاجئين الفلسطينيين على المهاجرين اليهود الجدد. وبعد أن انتهت من هذه العملية، ولم تعد المباني تتسع لأعداد المهاجرين المتزايدة، أصبحت الشركات الحكومية الإسرائيلية تقسم كل بيت عربي بيافا لعدة شقق سكنية لتستوعب اكبر عدد ممكن من عائلات المهاجرين اليهود. بهذه الطريقة أجبرت الدولة سكان حي العجمي العرب، على العيش المشترك في نفس البيت مع عائلات المهاجرين اليهود من بلغاريا والمغرب ودول أخرى. كل بيت كان به ثلاث أو أربع غرف، كان يُقسم على ثلاث أو أربع عائلات، بحيث تسكن كل العائلة في غرفة واحدة، أما المطبخ والمراحيض فأصبحت مشتركة مع العائلات الأخرى.

هذه العملية كانت باعتقادي أصعب مأساة للعائلات الفلسطينية التي بقيت في يافا بعد النكبة، حيث أجبرت هذه العائلات على العيش المشترك مع من يعتبرونه العدو في نفس البيت، مع الأخذ في الاعتبار ان العديد من هذه العائلات اليهودية احتوت مجندين في الجيش الإسرائيلي، كما أنها احتوت أعضاء في المنظمات الصهيونية كانوا مسؤولين عن الجرائم المستمرة بحق المجتمع الفلسطيني بشكل عام، فاضطر العرب اليافاويون على العيش مع من هجّر أهلهم، وما زال يحارب شعبهم حتى يومنا هذا.

ما خلفته الحرب من ويلات مباشرة أدى إلى خلق شعور متزايد بالألم والعجز بين ما تبقى من سكان المجتمع الفلسطيني في يافا. فقد عانوا من حرقة العجز وعدم المقدرة على الدفاع عن وطنهم الفلسطيني وحماية بلدهم الحبيب يافا، وحماية أملاكهم وبيوتهم بل واضطرارهم لقبول مشاركة أعدائهم بالعيش فيها. هذا الشعور بالعجز أدى إلى حالة من الاكتئاب الشديد.

إلاّ أنّنا شعب يحب الحياة: ١٩٥١-١٩٧٩

ولد وترعرع جيل الخمسينيات والستينيات في واقع شديد الاختلاف عمّا ولد فيه جيل الآباء. ولأن الشعب الفلسطيني، شعب معطاء ويحب الحياة، فقد بدأ هذا الجيل بإعادة بناء نفسه من جديد، وذلك من خلال الانخراط في سوق العمل بوظائف أفضل، والعمل في مجالات لم يرغب اليهود بتحمل أعبائها، كالبناء وإدارة المطاعم وكراجات السيارات. إضافة إلى أن العديد من الشباب انخرطوا في مجال العمل السياسي بالحزب الشيوعي، وحركة الأرض الناصرية، وتيارات أخرى هدفت إلى تحدي الظلم المنتشر، الفقر، ومقاومة سياسة مصادرة الأراضي.

ونتيجةً لتصاعد المعارضة الداخلية لقوانين التمييز في دولة إسرائيل، ونتيجةً لتدفق المعلومات عن أن «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» التي كانت تطبق نوعين من القوانين على نوعين من السكان، اضطرت دولة إسرائيل إلى إلغاء النظام العسكري المعمول به منذ النكبة في العام ١٩٦٦. وبينما استمر التمييز العنصري المنهج ضد السكان الفلسطينيين، شهدت سنوات السبعينيات من القرن العشرين ظهوراً نسبياً لحركات سياسية واجتماعية بين أوساط السكان العرب الفلسطينيين في إسرائيل. ففي يافا، توجت هذه الحركة النشطة بتشكيل مؤسسة رعاية شؤون العرب في يافا عام ١٩٧٩، بمبادرة من بعض المثقفين والوطنيين في المدينة. ومن بين أهداف هذه المؤسسة، الحفاظ على التراث العربي للمدينة، مكافحة التمييز العنصري المستمر ضد عرب يافا، والنضال من أجل القضايا الهامة وعلى رأسها قضية السكن والتربية والتعليم.

وخلال سنوات السبعينيات، أصبح مشروع يهودية الدولة الإسرائيلية داخل حدود أراضي عام ١٩٤٨، مشروعاً يمثل السياسة الرسمية للدولة بشكلٍ علني. فقد واجه سكان مدينة يافا ضغوطات متزايدة لترك منازلهم من خلال مجموعة من السياسات العنصرية الإسرائيلية، تمثلت بحرمانهم من إصلاح منازلهم، وخصوصاً ان معظم هذه المنازل كانت مسجلة «كأملاك غائبين» تابعة للدولة بشكل مباشر. وقد أهملت بلدية تل ابيب-يافا الأحياء القديمة في المدينة، مما تسبب في انهيار بعض المنازل، وفي بعض الحالات قامت البلدية بهدم عدد آخر من المنازل. وكنتيجة لهذا الإهمال، غادرت العديد من العائلات اليهودية حي العجمي إلى الإحياء المحيطة بمدينة يافا، كما بدأت بعض العائلات اليهودية بالهجرة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وذلك بتشجيع من الحكومة الإسرائيلية.

عودة الروح: ١٩٧٩-٢٠٠٠

مع بداية سنوات الثمانينيات، ازدادت نسبة السكان الفلسطينيين في يافا، وذلك كنتيجة للزيادة الطبيعية للسكان وهجرة آلاف العرب من الجليل والمثلث إليها. وبناءً على هذه العوامل، اختلف وبشكل كبير واقع هذه المدينة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، كما ظهر وترعرع جيل جديد هو الثاني بعد النكبة، وكان حظّه من التعليم الأكاديمي أفضل بكثير من الجيل الذي سبقه. استفاد هذا الجيل مما بناه مَن سبقه اقتصاديا، وبدأ يعيد بناء ذاته من خلال استقلاله الاقتصادي نسبيا عن طريق إدارة مصالح اقتصادية مختلفة.

منذ الثمانينيات، بدأت يافا تشهد تقدما ملحوظا بجميع مجالات الحياة، وبدأ ذلك يظهر بوضوح مع استعادة أبناء المدينة العديد من المحلات التجارية، وترميم المساجد والكنائس والمباني العامة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خريجي الجامعات والمعاهد العليا سنويا، ومساهمتهم في إعادة بناء مجتمعهم مع الحفاظ على هويتهم الوطنية وانتمائهم للمدينة. وبالطبع، فإن محاولات تهويد المكان استمرت، إلا أن سكان المدينة أصبحوا عاملا فاعلا ومؤثرا في مدينتهم وكل ما يتعلق بحياتهم.

وقد شهدت سنوات التسعينيات من القرن الماضي نهضة سياسية وثقافية خلاقة بين أوساط السكان العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وخصوصاً أن جيل النكبة الثالث بدأ يعيد تشكيل هويته الوطنية كجيل صاحب حق شرعي في أرضه ووطنه. وكجيل مثقف وواع لسياسة إسرائيل التهويدية، فان التفاوت بين مفهومهم عن «الديمقراطية الإسرائيلية» التي تعلموها في المدارس والتمييز الذي يواجهونه في حياتهم اليومية من قبل دولة إسرائيل قد استقطب اعداداً كبيرة من هذا الجيل إلى عالم السياسة. وقد توّج هذا التحول السياسي في الموقف المشرف لأهل يافا مع بداية الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، حين نزل المئات منهم للشوارع، ونظموا التجمعات الاحتجاجية والمظاهرات ضد ما يجري لأبناء شعبهم في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ليلتحم من جديد أبناء الشعب والجسد الواحد الذي مزقته الحركة الصهيونية إلى أشلاء متناثرة.

يافا اليوم والنكبة المستمرة

بالرغم من صعود الحركة السياسية والثقافية الفلسطينية في يافا، فان سكان المدينة الفلسطينيين، والبالغ عددهم أكثر من ٢٠،٠٠٠، يواجهون استمرارية النكبة على المستويين: اليومي والقومي. إن مصطلح استمرارية النكبة اليوم في الداخل الفلسطيني ليس مجازا يستعمل للبكاء على الأطلال أو لاستعادة الذكريات، وإنما طريقة إدراك ضرورية لفهم الواقع الحالي والنضال العنيد لتغييره. وبينما يهدف التمييز العنصري المنظم والسياسة الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين من يافا والمدن المختلطة، سنركز في هذا المقال على المسكن والهوية الثقافية والتي تتمثل في الأتي:

المسكن: الحق في البقاء

إن أهم موضوع يواجهه الفلسطينيون في يافا اليوم، يتمثل في المسكن وسياسة الطرد الإسرائيلية. كل فلسطيني في المدينة لديه جيران أو أقرباء يواجهون مشكلة الطرد والترحيل من قبل البلدية التي تمثل بالطبع السياسة العامة لدولة إسرائيل، بحيث يبلغ عدد العائلات التي تواجه هذه السياسة أكثر من ٥٠٠ عائلة. تختلق



كافة خرائط الجولات استنبطت بتصرف من خارطة يافا ١٩٤٨ (السيد جواد العزوني، المصدر: www.palestineremembered.com)

الدولة مبررين رئيسيين للهدم والإخلاء يتمثلان في عدم الحصول على التراخيص اللازمة للبناء ومخالفة القانون، أو «اقتحام أملاك الدولة» التي صادرتها من الفلسطينيين بعد نكبة ١٩٤٨. كما تحاول الدولة وأعوانها إقناع العرب الفلسطينيين في يافا بأنهم مذنبين ومخالفين للقانون وتشبههم بقطاع طرق، متناسية هذه الدولة، عشرات السنوات من السياسة المبرمجة والمدروسة لهدم يافا العربية وتحويلها إلى مدينة يغيب عنها تاريخها العربي والوجود العربي الأصيل فيها.

تتعدى قضية المسكن والبقاء مئات أوامر الهدم والإخلاء، فلا يقوى المرء إلا أن يحاول الربط بين إعلان إدارة أراضي إسرائيل عن عشرات مناقصات البيع، ارتفاع الأسعار الجنوني، أوامر الهدم والإخلاء، بناء مركز بيرس «للسلام» على ارض مصادرة من اللاجئين الفلسطينيين في المدينة، وافتتاح مركز لليهود المتعصبين في قلب حي العجمي. إن الربط بين كل هذا يشكل صورة مقلقة، تقتلع فيها العائلات الأصلية من بيوتها، بينما تقتحم يافا على يد من يملك السلطة والمال. نرى الدولة تعطي ممتلكات العرب الفلسطينيين بشكل شبه مجاني للاستيطان اليهودي في مدن فلسطينية أخرى كالرملة واللد، النقب وغيرها. بينما نتهم نحن، سكان البلاد الأصليين، بأننا مقتحمون ومخالفون للقانون. نحن السكان الفلسطينيين الذين لم يخرجوا من فلسطين التاريخية، والذين أجبرنا على قبول جنسية الدولة التي احتلت أرضنا، نشكل نسبة ٢٠٪ من سكان دولة إسرائيل، لكننا نملك فقط ٣,٥٪ من الأرض، بعد أن قامت إسرائيل بمصادرة معظم أراضينا وأملاكنا.

اعادة تشكيل الهوية، اللغة والتاريخ

يعد برج الساعة الذي بني على يد العثمانيين الأتراك على مشارف البلدة القديمة ليافا، احد أهم رموز المدينة، وهو برج تاريخي وجد على ارض يافا قبل تأسيس دولة إسرائيل بعشرات السنين. تستقبل الزائر اليوم، يافطة حجرية ألصقت إلى مبنى الساعة كتب عليها بالعبرية «لذكرى الأبطال الذين سقطوا من أجل تحرير يافا». من هناك، ان اتجهنا بعد الساعة إلى اليمين وبدأنا في الصعود إلى داخل البلدة القديمة نرى منظرا خلابا للبحر من هذه النقطة المرتفعة وصولا إلى اليافطات السياحية التي وضعتها بلدية تل ابيب. تسرد هذه اليافطات تاريخ المدينة منذ آلاف السنين وصولا إلى يومنا هذا. من المدهش ملاحظته، وجود هذه اليافطات بأربع لغات لا تشمل العربية، وعدم وجود ذكر للعرب في تاريخ المدينة سوى في سطر واحد كتب فيه «سنة ١٩٣٦ هاجم همجيون عرب الحي اليهودي». تتدرج هذه الأمثلة وغيرها، إلى جانب تغيير أسماء الشوارع، الأحياء والمرافق العامة تحت إطار محاولات محو آثار الجريمة، بل حتى ذكراها، وإعادة صياغة وعي الأجيال الفلسطينية الشابة بحيث تنسى انتمائها وهويتها وتتحول إلى أقلية عربية مطيعة ومدجنة. بالمقابل، وكرد على هذه السياسات السلطوية، اثبت الفلسطينيون في الداخل قدرتهم على التحدي وتمسكهم بانتمائهم والتزامهم العميق بنضال الشعب الفلسطيني كوحدة واحدة لا تتجزأ، رغم وضعهم الصعب والمركب.

لقد ضمت المدارس العربية بعد النكبة إلى جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي، وتدخل جهاز المخابرات الإسرائيلي في تعيين مدراء المدارس والمعلمين إلى جانب تغيير منهاج التعليم. يتعلم الجيل الجديد اليوم تاريخ اليهود في أوروبا، وتاريخ إقامة الدولة اليهودية العصرية والمتقدمة دون أي ذكر للنكبة الفلسطينية التي نتجت عن إقامة إسرائيل، كما يسود جو من الترهيب ضد إحياء أية مناسبة وطنية كيوم الأرض أو ذكرى النكبة. إلى جانب ذلك، أهملت المدارس العربية الحكومية فانخفض مستواها التعليمي، الأمر الذي دفع بنسبة لا يستهان بها من اليافاويين العرب لإلحاق ابناهم بمدارس يهودية، وذلك يفسر بلبلة الهوية، وفقدان اللغة العربية الذي تعاني منه شريحة كبيرة في المدينة.

استمرارية الكفاح

مقابل محاولة المؤسسة اختراق المجتمع الفلسطيني وتهويد وعيه وانتمائه، عملت الحركة الوطنية بشتى تياراتها للحفاظ على الوجود والعزة والكرامة الوطنية. عانت يافا والمدن المختلطة عامة من كل ما ورد ذكره أعلاه، الا ان هذه المجتمعات المحاصرة لم تستسلم أو تطأطئ رأسها أبدا. طالما لعبت المؤسسة الحاكمة لعبة العصا والجزرة، الترغيب والترهيب، مع مجتمعنا لتحويله إلى أقلية تابعة ومطيعة تسميها السلطة «عرب إسرائيل». عرب يتكلمون العربية ولكنهم فاقدين لأي انتماء قومي لشعبهم، فاقدي الذاكرة لأرضهم وحقوقهم المسلوبة وموالين لجلاديهم. أرسل شعب وقيادة المجتمع الفلسطيني في الداخل الرسالة تلو الأخرى صائحا في وجه جبروت قاهره- كلما زدتم غطرسة زدنا مقاومة وإصرارا. رسالة تم إيصالها في يوم الأرض الخالد، في دعم الانتفاضة الأولى، في هبة أكتوبر ٢٠٠٠ وغيرها، كما نجحت رسالة قيادة الجماهير العربية على الخروج من دائرة الصراع القومي أو الديني المحتوم وتحويل النضال الفلسطيني إلى نضال أممي عادل، حيث شارك في مسيرة النضال والتحرر مناضلون فلسطينيون إلى جانب مناضلين يهود رفضوا الصهيونية وطالبوا دولتهم بتحمل مسؤوليتها عن النكبة الفلسطينية، إنهاء الاحتلال، وعودة اللاجئين.

ابتداءا من السبعينيات ترجم النضال الشعبي في يافا إلى نتائج وانجازات هامة وملموسة، حيث تم إجبار السلطة على وقف ردم شاطئ يافا بالنفايات وتحويله إلى مزبلة، وإجبارها على الاعتراف بمسؤوليتها عن تخصيص الأراضي وبناء الوحدات السكنية لحل ضائقة السكن، إلى جانب افتتاح مؤسسات تربوية عربية مستقلة كروضة للأطفال والمدرسة العربية الديمقراطية التي افتتحت قبل ٥ سنوات.

يافا اليوم:

يستمر نضال الأرض والمسكن من خلال اللجنة الشعبية اليافاوية للدفاع عن الحق في الأرض والمسكن. أقيمت اللجنة الشعبية للدفاع عن الحق في الأرض والمسكن في شهر آذار ٢٠٠٧، نتيجة الخطر الذي يهدد استمرار الوجود العربي في يافا بشكل عام، وفي أحياء العجمي والجبلية بشكل خاص. تتضح خطورة الموقف عبر اكتشاف اللجنة الشعبية وجود ٤٩٧ بيت مهدد بالهدم أو الإخلاء بحسب معطيات إدارة أراضي إسرائيل.

نبعت الحاجة لإقامة اللجنة الشعبية من إدراكنا للخطر الذي يهدد استمرار الوجود الفلسطيني في يافا كمجموعة قومية وثقافية، مع التركيز على الأحياء العربية القريبة من البحر (العجمي والجبلية). تضم اللجنة الشعبية سكانا، ناشطين اجتماعيا وسياسيا، حركات، مؤسسات، وأحزاب يافية، وتمثل القضية الجماعية العامة لأهالي يافا العرب الفلسطينيين، وهي مفتوحة لكل من يرغب بالانضمام على أساس مطالبها المذكورة أعلاه.

إضافة إلى ذلك تنشط العديد من المؤسسات المحلية على مستوى التمكين الاقتصادي، التمكين النسوي، التربية اللامنهجية وغيرها.

في الختام، يمكن القول بان يافا لا زالت منكوبة لكنها تقاوم، وأنها بأمس الحاجة إلى الدعم المادي والمعنوي من ابناء شعبنا لينجح مجتمعها المضطهد بالاستمرار بالمقاومة والنضال لاستعادة الحقوق وازالة الظلم الذي لحق بنا في النكبة ونحو صنع مستقبل أفضل.

* سامي ابو شحادة وفادي شبيطة: من سكان مدينة يافا، واعضاء نشيطين في اللجنة الشعبية اليافاوية للدفاع عن الحق في الارض والمسكن.

«الإنسان والمجتمع الفلسطيني في إبداعات محمود درويش»*

«لا نجتمع اليوم لكي نرثي درويش، ولكن، لنتواصل مع تراث درويش في دفاعه عن قضايا الوطن والإنسان والمجتمع...عن قضايا الحرية والعدل والمساواة... انه لشرفٌ عظيم أن يكون بيننا شاعرٌ عظيم بعظمة درويش... فتجربته جمعية بامتياز، وإنسانية بامتياز، لقد صاغ درويش هوية شعب بأكمله، وساهم في تكوين الهوية الثقافية العربية الحديثة، فأحتل مركز القلب من تلك التجربة...».

بهذه الكلمات رحبت الدكتورة نورما مصرية، رئيسة دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم ورئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر بالحضور في بداية الجلسة الافتتاحية للمؤتمر يوم ١٩ أيار، ٢٠٠٩، في قاعة الألفية بالجامعة.

وأضافت د. مصرية: « إن السر في محمود درويش يكمن في رمزيته الوطنية... رمزية الكوفية، ورمزية الهوية، والخبز الفلسطيني، والزيت والزيتون والزعتر، ورمزية القادة والقضية والذاكرة الجماعية المتجسدة بالأرض وما عليها».

وبعد ذلك، ألقى الأخ روبرت سميث، نائب الرئيس الأعلى للشؤون الأكاديمية في جامعة بيت لحم، كلمة ترحيبية عبر فيها عن فخر واعتزاز الجامعة بإحياء ذكرى درويش من خلال هذا المؤتمر العلمي الثالث لدائرة العلوم الاجتماعية. وقال الأخ سميث: « لقد استطاع درويش وباقتدار أن يوصل رسالة الشعب الفلسطيني عن أرضه المسلوبة إلى كل أصقاع الأرض».

ومن ثم، ألقى قصيدة «الوطن» للشاعر درويش باللغة الإنجليزية، حازت على إعجاب الحضور.

وفي الجلسة الافتتاحية، عرض الأستاذ الدكتور قسطندي الشوملي فيلما وثائقياً عن حياة وأعمال درويش، تعرض فيه لأهم محطات حياته منذ نعومه أظفاره في قريته المهجرة، «البروة» وحتى وفاته.

وتلا الجلسة الافتتاحية، جلسات المؤتمر الأربعة، والتي شملت العديد من أوراق العمل ذات العلاقة بمحاور المؤتمر الأساسية، وهي:

- المحور الأول: الهوية، الكينونة ومغزى الوجود في أعمال درويش.
- المحور الثاني: درويش في مرمى الوطن والمنفى والذاكرة.
- المحور الثالث: معايشة وجع الحياة ومعايشة الموت في أعمال درويش.
- المحور الرابع: فيض الجمال والعشق والحلم في أعمال درويش.
- المحور الخامس: ما الذي تعلمناه من درويش؟

وقد شارك العديد من الأكاديميين والمثقفين والمفكرين من كافة أنحاء الضفة الغربية في جلسات المؤتمر، الذي تميز بحضور نوعي كبير من داخل الجامعة وخارجها.

وأدار الجلسة الأولى الأب الدكتور جمال خضر، عميد كلية الآداب، تحدث فيها كل من: د. محمد فرحات المحاضر في دائرة العلوم الاجتماعية وعضو اللجنة المنظمة للمؤتمر، عن «محمود درويش أو محاولة لرسم أبعاد في صورة الشاعر»، حيث أوضح أن درويش « ... في إحدى معاركه الفاصلة أطاح بوجدان أعدائنا بقصيلة من الشعر حولتهم إلى «عابرين في كلام عابر»، وفي كل حروبه خرج منتصراً بدمه، بعد أن أطاح بسيف عدوه، ولم يحصل أن ترك الحصان وحيداً، لأن جياده ظلت تنبثق في كل لحظة من ثنايا الكلمات...».

وقال القاص والكاتب نصار إبراهيم في ورقته عن « المنفى: حركة المعنى في النص»:

«لقد ارتقى درويش بالوعي السياسي إلى ذروة الشعر... فكانت اللغة نبض والنبض لغة، فهو لا يذهب نحو المتخيل أو الافتراضي إلا بقدر ما يحيل ذلك إلى الواقع... فهو مسكون دائماً بالبحث عن الحرية سواء بمفهومها المادي أو ببعدها الإبداعي... فنجح درويش أن يحمل قضية شعبه إلى أقصى مكان في الكون، وأن يقدم الشعب الفلسطيني بأجمل ما يكون».

وتناولت ورقة النائب في المجلس التشريعي عيسى قراقع والتي حملت عنوان: « نبض الجمال والعشق والحلم في شعر محمود درويش» تطور المشروع الجمالي في أعمال درويش، واعتبر أن السبق في شعر درويش كان دوماً لوطأة التاريخ والمكان قبل وطأة المشاعر والوجدان، فبرع وأبدع: « في أسطره الحدث اليومي والارتقاء إلى مستوى ملحمي في الان ذاته...».

وفي ورقته حول « أحمد العربي: رؤية شعب / مبدع في ملحمة شعرية» قال وسام رفيدي، مدير المشاريع التنموية في لجان العمل الصحي بالضفة الغربية: «... أن قصيدة «أحمد الزعتر»، والتي عرفت ربما بفضل مارسيل خليفة بـ«أحمد العربي» ... تحدثت عن مسار/حركية اكتشاف الفلسطيني في المنفى لذاته عبر المقاومة، وموقف الأنظمة المحيطة وغير المحيطة من هذا الاكتشاف... فباتت أعماله مكونا أساسياً من مكونات الرؤيا الوطنية الفلسطينية بل لعبت دورها في تشكيل تلك الرؤية».

وفي الجلسة الثانية للمؤتمر، والتي ترأسها الدكتور عدنان مسلم، رئيس دائرة العلوم الإنسانية في جامعة بيت لحم، قدّم الدكتور أباهر السقا، المحاضر في علم الاجتماع بجامعة بيرزيت في ورقته بعنوان «تداخل الهوية : صراع التاريخ والجغرافيا عند درويش» تحليلاً سوسيولوجياً للهويات وأشكال تمثلها وتداخلاتها وانعكاساتها عند درويش، حيث أوضح: « أن الذاكرة الجماعية الفلسطينية تحتاج لفضاء جغرافي ليسمح لهذه الذاكرة بأن تقيم علاقتها حول مكان الذاكرة... فتجاوز الحالة الجغرافية الآنية الممزقة لدى الفلسطينيين، التي تعاني من تقطع الهوية الجغرافية الفلسطينية، تدفع الكثير من الفلسطينيين إلى التمسك بالتاريخ لإعلان حقهم بالجغرافيا...».

وشملت الجلسة الثانية أوراق عمل لكل من: الدكتور أحمد بشارات، جامعة القدس المفتوحة، جنين، بعنوان: «معايشة الموت في رموز الطبيعة والتراث الشعبي عند درويش»، الدكتور وائل أبو عرفة، طبيب وشاعر من القدس المحتلة، بعنوان: «جدلية الوطن وذاكرة المنفى في الأعمال الأخيرة لمحمود درويش»، الأستاذ علي الجريري، المحاضر في كلية الدراسات الأمنية، أريحا، بورقة حول «المسؤولية الاجتماعية في شعر درويش».

وأدار الجلسة الثالثة الدكتور خضر مصلح، الأستاذ المساعد في علم النفس بدائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم، والتي جاءت تحت عنوان: « ما الذي تعلمناه من درويش؟» والتي اعتبرت متميزة بحق كفكرة وممارسة من خلال مشاركة خمس طالبات يتخصصن في علم الاجتماع بأوراق عمل تناولت مواضيع متنوعة. فقدمت الطالبة ماريان سعادة (سنة رابعة – علم اجتماع)، ورقة بعنوان: « شريعة الخوف عند الآخر»، والطالبة ولاء عمرو (سنة رابعة – علم اجتماع) حول « كل احتلال إلى زوال»، وقدمت الطالبة نانور اركليان (سنة أولى – علم اجتماع) ورقة تناولت « الأم والأمومة عند درويش»، أما الطالبة نداء الشامي (سنة أولى – علم اجتماع) فكانت ورقتها حول «عن أي جمال كتب درويش؟»، وكانت الورقة الخامسة للطالبة هبة نجاجرة (سنة رابعة – علم اجتماع) بعنوان: « الأبعاد الإنسانية – الأممية في أعمال درويش، «فكر بغيرك» أنموذجا».

أما الجلسة الأخيرة فأدارها الدكتور عدوان عدوان الأستاذ المساعد في دائرة اللغة العربية حيث قدم الأستاذ نافذ الرفاعي ورقة بعنوان: « محمود درويش: هوية قيد التأليف والتكوين وإنسان يشربه الظل». والدكتور الشاعر جمال سلسع ورقة حول: « محمود درويش في سمفونية الوطن والمنفى»، والدكتور سعيد عياد، الأستاذ المساعد في جامعة بيت لحم ورقة بعنوان: « الهوية والوجود في شعر محمود درويش»، وكانت ورقة العمل الأخيرة للدكتورة نورما مصرية بعنوان: « الأسطورة والأسطورة المغايرة عند درويش».

ومن الجدير ذكره، أن النجاح الباهر الذي حققه هذا المؤتمر داخل الوطن وخارجه عبر مواضيع مشاركيه وأوراق عمله قد حظي باهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام المحلية ومواقع شبكة الإنترنت Google باللغة العربية والإنجليزية (على ٣٨ موقعاً إلكترونيا على الأقل).

وأعد لإنجاز المؤتمر لجنة منظمة ترأستها الدكتورة نورما مصرية، الأستاذة المشاركة ورئيسة دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم، والتي كانت صاحبة الفكرة بالأساس لعقد هذا المؤتمر تخليداً لروح الشاعر الكبير محمود درويش، وعضوية كل من أعضاء الهيئة التدريسية بالدائرة، د. محمد فرحات، د. إياد عماوي، الأستاذة نبيلة الدقاق، والأستاذ محمد لافي.



المصدر: جامعة بيت لحم

المصدر: جامعة بيت لحم

* مؤتمر دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم «الإنسان والمجتمع الفلسطيني في إبداعات محمود درويش»، تقرير خاص بجريدة حق العودة من إعداد دائرة العلوم الاجتماعية- جامعة بيت لحم

ملف العدد:

حق العودة معيار عدالة الحل السياسي

AL_Ramla

صورة مشاركة في جائزة العودة ٢٠٠٨، مركز بديل. (أمجد الخواجا، ١٤ سنة، مخيم عايدة)

نقطة تحول؟*

بقلم: نوعام تشومسكي**

جاء خطاب براك أوباما في القاهرة، تاليا لاجتماعاته مع بنيامين نتنياهو ومحمود عباس في أيار الماضي، وهو ما فسره الكثيرون على أنه نقطة تحول في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. وهو ما أثار حفيظة البعض، وحماسة البعض الآخر. نسوق هنا مثالا نموذجيا واضحا، وهو ما كتبه محلل شؤون الشرق الأوسط في صحيفة «واشنطن بوست» دان فرومكن: «ستدعم إيماءات أوباما مبادرة سلام إقليمية جديدة في الشرق الأوسط، تماما مثل تلك التي يؤيدها الملك عبد الله. [وأيضا] فإن الإيماءات الاستثنائية الأولى تؤكد بأن أوباما قادر على لعب الكرة مع إسرائيل» (واشنطن بوست، ٢٩ أيار). بيد أن نظرة فاحصة، تقترح توخي الحذر الشديد.

لقد امتدح اوباما المبادرة، ودعا الدول العربية لأن تشرع في تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ولكنه تجنب، حتى الآن وببالغ الحذر، التطرق الى أسس المبادرة، مما يعني ضمنيا الإبقاء على الموقف الأمريكي الرافض والذي أعاق التسويات الدبلوماسية منذ العام ١٩٧٠ بما يتلائم مع تابعه الإسرائيلي في سياسة العزل العملي. حتى اللحظة، لا توجد أية إشارات بأن أوباما مستعد لأخذ المبادرة العربية بعين الإعتبار، ناهيك عن «دعمها». لقد كان هذا بارزا في خطاب أوباما، أكثر من المانشات العريضة الموجهة للعالم الإسلامي في خطاب الرابع من حزيران، في القاهرة.

لقد تقلصت المواجهة الامريكية-الإسرائيلية مع محمود عباس الى عبارتين: «دولة فلسطينية»، و «نمو طبيعي في المستوطنات». دعونا نمحص هاتين العبارتين بدورنا.

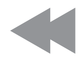
لقد لفظ أوباما فعلا كلمتي «دولة فلسطينية»، تقليدا لجورج بوش. في مقابل ذلك، تنص صيغة العام ١٩٩٩ لبرنامج حزب الليكود الحاكم بزعامة نتنياهو، والتي لم تتغير حتى الآن على التالي: «يرفض [الليكود] صراحة إقامة دولة عربية فلسطينية غرب نهر الأردن». ورغم ذلك، فإن حكومة نتنياهو الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩) كانت أول من استخدم هذه العبارة. لقد وافقت حكومة نتنياهو الأولى على أن بإمكان الفلسطينيين تسمية أية شظايا من فلسطين ستترك لهم بـ «دولة» إن أرادوا ذلك- أو يمكنهم تسميتها «دجاجا مقليا» (دافيد بار-إيلان، مدير الاتصالات وتخطيط السياسات في ديوان رئيس الحكومة؛ مقابلة، باليستاين-إيزرائيل جورنال Palestine–Israel Journal ، خريف-صيف ١٩٩٦).

وبالعودة الى عبارة "دولة فلسطينية"، فإن السؤال الحاسم أمريكيا هو ما إذا كان يعنيه أوباما هو الإجماع الدولي أم "الدجاج المقلي". حتى الآن، يبقى الأمر بلا إجابة، باستثناء الإغفال المتعمد وتمويل واشنطن لبرامج إسرائيل المتنوعة ومنها التنموية في مستوطنات الضفة الغربية، وهي برامج تنتهك القانون الدولي، كما سلم به وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان في العام ١٩٦٧، وأعيد تأكيده على يد مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية. ومن المحتمل أن يكون نتنياهو على موقفه المعلن في العام ١٩٩٦.

إن الإطلاع على توجه "الدجاج المقلي" بصورة أكثر شمولية، يأتي من خلال الإمعان في المشهد اليومي للبرامج الإسرائيلية المسنودة أمريكيا. لقد تم عنونة الأهداف العامة على يد رئيس الحكومة إيهود أولمرت في أيار ٢٠٠٦ ضمن "خطة التجميع"، وتوسعت بعدئذ في "خطة التجميع المتقدمة"، والتي بموجبها ستسيطر إسرائيل على المناطق ضمن "جدار العزل" غير الشرعي بمحاذاة نهر الأردن، الذي يسجن كل من على يساره، وهو بدوره مقسم الى كانتونات ذات نتوءات تمتد شرقا. كما ستسيطر إسرائيل على "القدس الكبرى"، بما يشمل مواقع مشاريع البناء الحالية، وضمان ترحيل الكثير من العرب منها. إن هذه المشاريع في القدس لا تنتهك فقط القانون الدولي شأنها شان الأعمال الإسرائيلية الأخرى، ولكن أيضا تنتهك قرارات مجلس الأمن الدولي (التي لا تزال تؤيدها الولايات المتحدة حتى هذه اللحظة).

إن الخطط المنفذة حاليا مصممة لترك إسرائيل تسيطر على معظم الأراضي النافعة في الضفة الغربية، وتضييق الخناق على الفلسطينيين جميعا وفصلهم عن القدس، المركز التقليدي للحياة الفلسطينية. كما يؤسس "جدار الفصل" أيضا لضمان السيطرة الإسرائيلية على مخزون المياه الباطنية في الضفة الغربية. وعليه، ستضمن إسرائيل ديمومة تلقي الفلسطينيين ربع منسوب المياه مقارنة مع الإسرائيليين في الحد الأقصى، وفي بعض الحالات دون وصولهم (الفلسطينيين) الى الحد الادنى من المستوى الموصى به، كما أشار إليه البنك الدولي في نيسان. أما في أجزاء أخرى من فلسطين، غزة بالتحديد، فإن القصف الإسرائيلي المتواصل والحصار الوحشي يجعل من توفر المياه أكثر شحا من ذلك بكثير.

لقد استمر براك أوباما في دعم هذه البرامج جميعا، بل ونادى بزيادة

يتبع 

الدعم العسكري لاسرائيل للعشر سنوات القادمة بشكل أكثر متانة (ستيفان زونيس، Stephen Zunes، Foreign Policy in Focus، ٤ آذار). لقد بدا حينئذ، بأن الفلسطينيين قد يكونون "دجاجا مقليا"، لا شيء أكثر. إن الفصل الإسرائيلي القسري لقطاع غزة عن الضفة الغربية منذ العام ١٩٩١، والمشدد مع دعم امريكي بعد الإنتخابات الفلسطينية الحرة في كانون ثان ٢٠٠٦ والتي أفرزت "النتائج الخاطئة"، قد تم إغفاله بشكل متعمد من قبل "مبادرة أوباما الجديدة"، وهذا ما يقوض أركان أية دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وفي العودة إلى العبارة الثانية، المستوطنات. فهنالك فعلا تحدٍّ، ولكنه قد يكون أقل احتداما مما يجري الطنطنة له. فقد تم عرض موقف واشنطن بوضوح في تصريح كثير الاقتباس والتناقل لهيلاري كلينتون ترفض من خلاله "استثنائات النمو الطبيعي"، كما ترفض بناء المستوطنات الجديدة. من جانبه، يصر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والرئيس شمعون بيرس، وفي الحقيقة جميع ألوان الطيف السياسي في إسرائيل، يصرون على وجوب السماح "بالنمو الطبيعي" في المناطق التي تنوي إسرائيل ضمها، ويمتعضون من عدم تفهم الولايات المتحدة لمثل هذا التمدد، كما هو وارد ضمن "رؤية" جورج بوش للدولة الفلسطينية.

لقد ذهب الأعضاء النافذون في المجلس الوزاري لنتنياهو الى أبعد من ذلك، حيث أعلن الوزير يسرائيل كاتس بأن: " الحكومة الإسرائيلية الحالية لن تقبل تحت أي ظرف تجميد فعاليات المستوطنات الشرعية في يهودا والسامرة" (هآرتس، ٣١ أيار). هنا، يعني المصطلح " قانوني/ شرعي" في الخطاب الرسمي الإسرائيلي والأمريكي "غير قانوني، ولكن مرخص من قبل حكومة إسرائيل". وبمثل ذات منطق الاستخدام، تعتبر النقاط غير المرخصة "غير قانونية". وبمنأى عن الحديث عن القوة، تظل المستوطنات الممنوحة لاسرائيل بموجب "رؤية بوش" أكثر المستوطنات "غير قانونية".

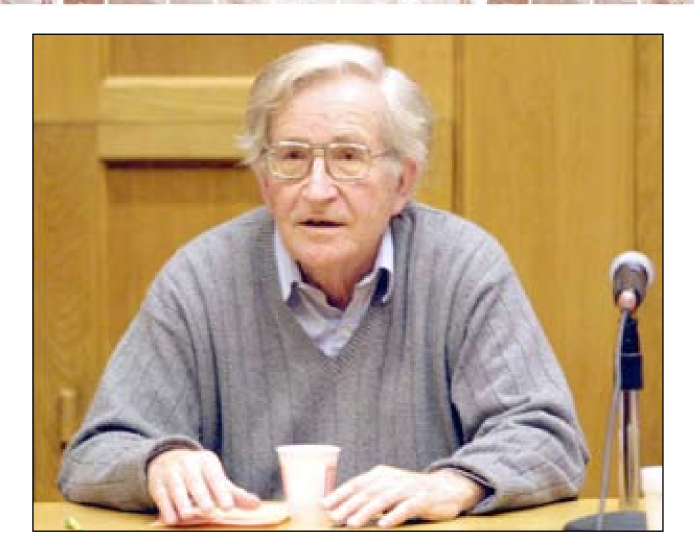
إن صياغة [هيلاري] كلينتون-أوباما الجافة ليست بجديدة. إنها تكرر عبارات خارطة الطريق للعام ٢٠٠٣، والتي نصت عليها المرحلة الأولى: " تجمد إسرائيل كافة نشاطاتها العمرانية في المستوطنات (بما يشمل النمو الطبيعي)". وكما هو معروف، فقد وافقت جميع الأطراف رسميا على خارطة الطريق، بيد أن إضافة إسرائيل ١٤ " تحفظا" على خارطة الطريق جعل منها عسيرة التطبيق.

لو كان باراك أوباما جديا في معارضته لتوسع الاستيطان، لاستطاع بسهولة المباشرة في فرض معايير محددة، مثلا، من خلال تقليص حجم الدعم الأمريكي الذي يكرس لتنفيذ الأهداف الإستيطانية. إن من شأن ذلك أن يعد حركة راديكالية جريئة، وقد مارستها قبل ذلك إدارة الرئيس جورج بوش الأب (تخفيض ضمانات القروض). ولكن في أعقاب إتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣، ترك الرئيس بيل كلينتون العمليات الحسابية للحكومة الإسرائيلية. وبشكل غير مفاجئ، لم تتأثر المعونات والقروض الامريكية " بفعل النفقات المتدفقة للمستوطنات"، لقد أشار الإعلام الإسرائيلي: " [رئيس الحكومة] رابين سيستمر في عدم تجفيف المستوطنات"، واستنتج التقرير: " والأمريكيون؟ سيتفهمون" (حداشوت، ٨ أكتوبر؛ يائير فيدل، ملحق حداشوت، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣). ولكن المسؤولون في إدارة أوباما قد أبلغوا وسائل الإعلام بأن معايير بوش الأب هي " ليست للنقاش"، وبأن معايير أوباما ستكون "رمزية الى حد كبير" (هيلين كوبر، نيويورك تايمزNYT، ١ حزيران).

كل النقاشات حول توسعة المستوطنات تتجنب جذر المشكلة وهي المستوطنات برمتها: أي ما أقامته إسرائيل بالفعل في الضفة الغربية حتى اليوم. إن مثل هذا التجنب يسلم تكتيكيا بأن البرنامج الاستيطاني غير القانوني في الضفة هو بشكل أو بآخر مقبول (لنضع جانبا مستوطنات هضبة الجولان، التي ضمت بخلاف أوامر مجلس الأمن) – وكأن " رؤية" جورج بوش الابن المقبولة ظاهريا من قبل إدارة أوباما، قد تحركت من التكتيك الى القبول العلني. وما هو قائم على أرض الواقع يفي بغرض ضمان بأن لا يكون هنالك تقرير مصير قابل للحياة للفلسطينيين. وحتى لو سلمنا بالافتراضات غير المرغوبة التي تضير بأن مسألة " النمو الطبيعي" ستنتهي، ولكن الرفض الأمريكي-الإسرائيلي لجذر المشكلة سيظل معيقا للإجماع الدولي كما في السابق.

لقد حافظ خطاب اوباما في الرابع من حزيران في القاهرة والموجه الى العالم الإسلامي على نحو جميل نموذجه الشهير بإعلان القليل من الجوهر، بطريقة جذابة تسمح لجمهور المستمعين أن يسجل كل منهم ما يريد سماعه. فقد خرجت محطة CNN من ثوبها بعد أن وضعت مانشيت " أوباما يتطلع للوصول الى روح العالم الإسلامي". وفي الحقيقة، أعلن أوباما عن اهداف خطابه في مقابلة مع توماس فريدمان الصحفي في جريدة " نيويورك تايمز (٣ حزيران): " توجد لدينا طرفة حول البيت الأبيض تفيد أن الرئيس يقول: نحن مستمرون في قول الحقيقة حتى تكف الحقيقة عن العمل — وليس من مكان أكثر أهمية من قول الحقيقة مقارنة بالشرق الأوسط". لقد جاء تعليق البيت الأبيض أكثر ترحابا، ولكننا بحاجة لرؤية كيف يترجم ذلك على أرض الواقع.

لقد ذكر اوباما أمام جمهوره بأنه من السهل " توجيه الأصابع... ولكن إذا نظرنا الى هذا الصراع من جانب واحد، عندها لن نرى الحقيقة كاملة: إن الخيار الوحيد هو التقاء طموح كلا الطرفين من خلال حل دولتين، حيثما يستطيع الإسرائيليون والفلسطينيون العيش بسلام وأمن".



وفي التطرق الى الحقيقة، هنالك طرف ثالث ذو دور حاسم: الولايات المتحدة. ولكن هذا المشارك في الصراع غير مذكور البتة. والإسقاط مفهوم في سياق كونه طرفا طبيعيا ومناسبا، وعليه أسقط الذكر: لقد كان مقال فريدمان بعنوان " خطاب أوباما قصد كلا من العرب والإسرائيليين"؛ فيما حملت الصفحة الاولى من مجلة " وول ستريت" عنوان: " أوباما يوبخ إسرائيل، والعرب في مخاطبته للمسلمين". وهناك العديد من العناوين لتقارير مشابهة. ونستطيع فهم السياق من خلال شيوع المبدأ المذهبي الذي ينص على أن حكومة الولايات المتحدة تعرف نفسها "معتدلة" بالرغم من إرتكابها "أخطاء" في بعض الأحيان. لقد سعت واشنطن دائما لأن تكون وسيطا صادقا، يتوق الى تحقيق السلام والعدل. إن هذا المبدأ المذهبي يلفق الحقيقة، وهو ما برز في الخطاب والتغطية الإعلامية له على السواء.

لقد قلد أوباما مرة أخرى جورج بوش في حل الدولتين، بدون قول ما يعنيه في عبارة " دولة فلسطينية". وقد تم توضيح القصد ليس فقط من خلال الإسقاطات الحاسمة، ولكن أيضا من خلال نقده الوحيد والواضح لإسرائيل من باب: " الولايات المتحدة لا تقبل شرعية استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية. إن هذا البناء ينتهك إتفاقات سابقة ويقوض الجهود لإحلال السلام. هذا هو وقت وقف هذه المستوطنات". بمعنى، يجب على إسرائيل أن تطبق المرحلة الأولى من خريطة الطريق للعام ٢٠٠٣، وهو ما يقود الى أن أوباما إنتقل الى المشاركة في الجرائم الإسرائيلية المرتبكة.

إن الكلمات الحاسمة هي " شرعية" و " متواصلة". وعن طريق الإسقاط، فقد أشار أوباما بانه يقبل بـ"رؤية" جورج بوش: " إن اتساع مشروع الاستيطان والبنى التحتية هو " شرعي" وعليه، فإن مصطلح " دولة فلسطينية" تعني " دجاجا مقليا". وبشكل غير متحيز، قدم أوباما النصح للدول العربية: عليهم الإعتراف بأن مبادرة السلام العربية كانت بداية مهمة، ولكنها ليست النهاية لمسؤولياتهم". وبصراحة، لا يمكن للمبادرة العربية أن تكون "بداية" ذات معنى، طالما استمر أوباما في رفض مبادئها الأساسية: تطبيق الاجماع الدولي. ولكنها ليست مسؤولية واشنطن حسب رؤية أوباما، من باب أن الولايات المتحدة لا تملك من الصلاحيات أكثر من مثابرتها في النداء للعمل الصالح.

في تطرقه للديمقراطية، قال أوباما: " يجب علينا التسليم بنتائج الانتخابات السلمية"- كما كان عليه الحال في كانون ثان ٢٠٠٦، حينما تحولت واشنطن دفعة واحدة الى خدمة مشروع معاقبة الشعب الفلسطيني لأنها لم ترغب بنتائج الانتخابات السلمية. لقد أحجم أوباما بلطف عن التعليق على مستضيفه، الرئيس مبارك، أحد أكثر الدكتاتوريين قسوة في المنطقة، من خلال تفوهه ببعض الكلمات المزخرفة عنه. وفيما هو يستقل الطائرة للمملكة العربية السعودية ومصر، الدولتين العربيتين "المعتدلتين"، "كان السيد أوباما يومئ بأنه عندما سيتطرق الى القلق الأمريكي حول حقوق الانسان في مصر، فإنه لن يتحدى الرئيس مبارك بشكل حاد تماما، وسينعته بانه " قوة من أجل الاستقرار وعمل الخير" في الشرق الأوسط... لقد قال السيد أوباما بأنه لا يحترم السيد مبارك كقائد مستبد. " لا، لا أقصد استخدام تعابير شعبية"، قال السيد أوباما. لقد لاحظ الرئيس بأن هنالك نقد "على الطريقة التي تعمل بها السياسة في مصر"، ولكنه قال أيضا بأن السيد مبارك كان "حليفا شجاعا، يحترم الولايات المتحدة" (جيف زيلينيا وميخائيل سلاكمان، نيويورك تايمز، ٤ حزيران).

لقد تم تفسير مبادرة أوباما " الجديدة" بشكل جيد على يد جون كيري، المرشح الرئاسي في انتخابات العام ٢٠٠٤ عن الحزب الديمقراطي، وحاليا رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وذلك في خطاب مهم في مؤسسة بروكينز في التاسع من آذار: (http://kerry.senate.gov/cfm/record.cfm?id=309250). وحسب كلمات كيري التفسيرية، فإن علينا إرجاء العقلانية البديهية، والموافقة على أن الحقائق العملية للتاريخ هي ليست مناسبة دائما. المهم ليس الصورة المخترعة للماضي والحاضر، ولكن الخطط المرسومة للمستقبل".

يناقش كيري بأن جهودنا الشريفة للوصول الى تسوية سياسية قد فشلت، بسبب عدم رغبة الدول العربية في صنع السلام. أكثر من ذلك، فإن جهودنا " من أجل إعطاء الاسرائيليين شريكا شرعيا للسلام" قد أخفقت بفعل التعنت الفلسطيني. بيد أن التغيير الآن محمود. لقد أشارت الدول العربية من خلال مبادرة السلام العربية للعام ٢٠٠٦، بأنها مستعدة أخيرا للقبول بوجود إسرائيل في المنطقة. وبشكل واعد أكثر، هنالك " استعداد غير مسبوق بين الشعوب العربية المعتدلة على العمل مع إسرائيل"، ضد عدونا المشترك إيران. تستخدم كلمة "معتدل" هنا بمعناها التقني: " الاستعداد لإطاعة المطالب الأمريكية"، بغض النظر عن طبيعة النظام. " إن إعادة الاصطفاف يمكنها المساهمة في تمهيد الأرضية للتقدم نحو السلام"، قال كيري: " نعيد صياغة مفاهيم المشكلة، بالتركيز على التهديد الإيراني".

استمر كيري في الشرح بأن الأمل بالعثور على " شريك شرعي" لحليفتنا إسرائيل المحبة للسلام لا زال قائما: محمود عباس والسلطة الوطنية الفلسطينية. كيف نتقدم إذن من أجل دعم الشريك الفلسطيني الشرعي الجديد لإسرائيل؟ " الأكثر أهمية، هو تعزيز جهود الجنرال [كيث] دايتون العامة على تدريب قوات الامن الفلسطينية على حفظ النظام ومحاربة الإرهاب... وقد تعزز ذلك من خلال التطورات الأخيرة: فخلال غزو غزة، نجحت قوات الأمن الفلسطينية بشكل كبير في حفظ الهدوء في الضفة الغربية وسط ترقب واسع لاضطرابات مدنية. هنالك الكثير مما يجب عمله بكل صراحة، ويمكننا المساعدة في تحقيقه". لقد وصف كيري الهجوم على غزة بشكل روتيني بأنه حق مطلق وعدالة.

لقد كان كيري محقا بأننا نستطيع فعل المزيد لضمان السيطرة على الفلسطينيين في الضفة الغربية بشكل وثيق لدرجة تمنعهم من الاحتجاج على مجزرة غزة – ففي هذا السياق، يمكن للولايات المتحدة أن تخط تاريخا طويلا من الممارسات العملية التي تحوي تفاصيل مثيرة ومتقدمة، نفذت خلال الاحتلال الأمريكي للفيليبين في القرن المنصرم، وما رافقه من قمع دموي طبق في كل مكان. إن مثل هذا الكلام المغشوش الذي يعكس ممارسات استعمارية تقليدية كان رائجا وناجحا جدا في البلدان التابعة للولايات المتحدة، حينما ترافق هذا الكلام مع وسائل مختلفة للسيطرة على السكان من الداخل. وقد اتضحت هذه الأعمال من خلال العمل الرائد للمؤرخ ألفريد ماكوي (شرطة الإمبراطورية الأمريكية، قيد النشر). يتوجب على كيري معرفة هذه الوسائل من خلال خدمته في فيتنام الجنوبية، أما تطبيق هذه المعايير على فلسطين، من خلال نشر قوات متعاونة شبه عسكرية يمكن توظيفها لقهر السكان المحليين بالتعاون مع النخب ذات الامتيازات، فهو ما يطلق العنان للولايات المتحدة واسرائيل على حمل "رؤية" بوش وخطة أولمرت للتجميع قدما. أما غزة، فيمكنها أن تبقى تحت الحصار الخانق كسجن وصالة عرض لاطلاق النار العشوائي.

إن مبادرة واشنطن الجديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط، كما هو مأمول، ستدمج إسرائيل بين الدول العربية "المعتدلة" كحصن لسيطرة الولايات المتحدة على انتاج الطاقة المدمرة. وقد تم ذكر ذلك في برنامج أوباما حول افغانستان وباكستان، حيث العمليات العسكرية تتصاعد و " سفارات" كبيرة تبنى على أساس " مدينة داخل مدينة" في بغداد، وهو ما يشير بوضوح الى اهتمامات أوباما (سعيد شاه ووارن ستروبيل، جريدة ماك-كلاتشي، ٢٧ أيار).

إن " صياغة المفاهيم من جديد" هو مرضِ بوضوح خصوصا في سياق صناعة الهاي تك الأمريكية، التي تَستمر في تعزيز علاقاتها الوطيدة مع إسرائيل. مثلا، تجهيزات شركة إنتل العملاقة في إسرائيل لتطبيق تقليص ثوري في حجم الشرائح الألكترونية، وما يتوقع أن ينجم عنها من تأسيس معايير صناعية جديدة في هذا المجال، وتزويد ما أمكن لدول العالم من مصانعها في كريات غات الإسرائيلية. لقد ظلت العلاقات بين الولايات المتحدة والصناعات العسكرية الاسرائيلية متقاربة جدا. واستمرت إسرائيل في تزويد الولايات المتحدة بقاعدة عسكرية عابرة للبحار مموضعة بشكل استراتيجي لسحب الأسلحة والعتاد الاحتياطي. أما التعاون المخابراتي فيعود الى نصف قرن.

هذا جزء من الخدمات الفريدة التي تزودها اسرائيل للسيطرة العسكرية الأمريكية على العالم. وحتى اللحظة، فإن التطرف القومي للحكومة الحالية يقيد تحركها على عدة صعد: فقد تم وضع مقترحات طلب الولاء من المواطنين ومنع إحياء ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني في العام ١٩٤٨ على الرف. ولكن اذا ذهبت إسرائيل بعيدا، قد يقود ذلك لتحد من النوع الذي يتحدث عنه المعلقون اليوم. أما الآن، فالإحتمال محدود.

---

* هذا المقال مقتبس بإذن من الكاتب عن مقال مطول باللغة الانجليزية. للاطلاع على الأصل انظر: http://www.chomsky.info/articles/20090607.htm

** نوعام تشومسكي محلل وباحث سياسي، ومن أشهر علماء العالم في علم اللغات.

نتنياهو، اوباما وحق العودة

تنفيذ حق العودة يقتضي زوال الهيمنة الصهيونية

بقلم: اهود عين-غيل وموشيه ماخوفر*

لقد قيل عن انتخابات الكنيست الإسرائيلي التي عقدت في العاشر من شباط ٢٠٠٩؛ أنها أدت إلى تحول جوهري نحو اليمين، كما وصفت الحكومة التي تم تنصيبها في ٣١ آذار، بأنها الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل؛ وهذا صحيح في قسم منه فقط، وهو المتعلق بخصوصية الفهم والشعور الإسرائيلي حول "اليمين".

فالخطاب السياسي الإسرائيلي يستخدم مصطلحات "يسار" و"يمين" بشكل مختلف تماما عن استخدامها الشائع في أي مكان آخر: فبدلا من إرجاعها للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، فإنها تدل على الاتجاه حيال الصهيونية، والنزعة العسكرية التوسعية. ووفقا لهذا الاستخدام الملتبس - والذي تتبعه وسائل الإعلام الأجنبية الرئيسية لدى مناقشتها لوضع إسرائيل - فإن "اليسار" في البرلمان الإسرائيلي يتكون من مناهضي الصهيونية، (والتي تسمى "الأحزاب العربية"، وعلى الرغم من حقيقة أن من بين ١١ عضوا عربياً في الكنيست عضواً يهودياً واحدا، وهو عضو في الحزب الشيوعي الاسرائيلي) أو الحمائم الصهاينة؛ سواء كانوا اشتراكيين، أو من إصلاحيي الديمقراطية-الاشتراكية أو من المعجبين المتحمسين بالسوق الرأسمالية.

وسوف نتجنب هذا الغموض فيما يلي، ونستخدم مفاهيم "يمين" و"يسار" بالمعنى الاجتماعي-الاقتصادي الطبيعي الشائع.

المزيد من العدوانية التوسعية

وبهذا المعنى؛ فإن الكنيست والائتلاف الحكومي الجديد لا تمثلان في الواقع تحولا كبيرا نحو اليمين؛ ففي الائتلاف الحكومي الحالي، مثل سابقه، فإن الحزب صاحب المواقف الاقتصادية الأكثر يسارية - على الورق، إذا لم يكن في ممارسته الفعلية - هو بدون شك حركة "شاس"؛ الحزب الديني الأصولي، الذي يستمد معظم الدعم من الطبقة العاملة اليهودية من أوساط اليهود الشرقيين (المزراحيم)، ومن الطبقة المتوسطة الدنيا، كما أن هذا الحزب يصر على التمسك بـ"العدالة الاجتماعية" وعلى دولة الرفاه. وقد تم وصف سياسته الاقتصادية بأنها "ديمقراطية - اشتراكية".[1] ويمكن وصف حزب العمل من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية بأنه حزب الوسط. وبهذا يكون الفرق الرئيسي بين الائتلاف الحكومي الحالي وسابقه، هو استبدال حزب «قاديمه» (=إلى الأمام) المهيمن في الائتلاف السابق بحزب «الليكود» المهيمن في الائتلاف الحالي. ولما كان هذان الحزبان غير متميزين فعليا من ناحية المفاهيم والمواقف الاقتصادية - الاجتماعية؛ وبالتالي، فإن هذا الاستبدال لا يمثل تحولا نحو اليمين.

واحدة من أكثر التغييرات الملحوظة هو انهيار ما يسمى بـ"اليسار" الصهيوني: فقد تراجع حزب العمل من ١٩ إلى ١٣ عضو كنيست، وخسرت حركة "ميرتس" إثنين من مقاعدها الخمسة؛ ويعود سبب ذلك إلى حقيقة أن العديد من المصوتين لمعسكر "العمل" و "ميرتس"؛ والذين كانوا ضمن هذا المعسكر من أجل نوع من "عملية سلام" أو مع نوع من العلمانية المعتدلة وسياسة داخلية ليبرالية؛ قد شعروا بأنهم يستطيعون الآن التصويت لصالح "قاديمه" بدون التخلي عن مبادئهم. وفي نفس الوقت؛ تراجعت "قاديمه" من ٢٩ إلى ٢٨ مقعدا في الكنيست؛ وذلك من جراء خسارتها للعديد من مصوتيها السابقين لصالح "الليكود" الذي قفز من ١٤ إلى ٢٧ مقعدا.

ومن السابق لأوانه تقييم السياسة الاقتصادية للحكومة الحالية، ولكن يبدو أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو متردد في أفكاره حول إيمانه السابق بـ"السوق الحرة"، وبأنه جاهز للمزيد من التدخل الحكومي في الاقتصاد؛ وذلك لإنقاذ الرأسمالية الإسرائيلية (إن لم يكن كل الرأسماليين) وتجنب الاضطراب الاجتماعي.

وبالطبع يوجد تحول ملحوظ باتجاه المزيد من العدوانية التوسعية الصهيونية والعنصرية ضد العرب - هذا بالرغم من إمكانية القول أن هذا التحول هو في الأسلوب بشكل رئيسي أكثر منه في الجوهر، فالحكومة الجديدة أكثر وضوحا وجرأة في المشاكسة؛ بينما كانت سابقتها أكثر خبثا من الناحية التكتيكية في العمل من أجل نفس الأهداف من الناحية الجوهرية.

وحزب "إسرائيل بيتينو" (إسرائيل هي بيتنا) الذي يقوده العدواني الذي عمل كبواب لملهى ليلي "أفيغدور ليبرمان"؛ زاد من تمثيله في الكنيست من ١١ إلى ١٥ مقعدا، وأصبح الآن ثالث أكبر حزب في الكنيست؛ دافعا بذلك حزب العمل إلى المركز الرابع؛ وهو أكبر ثاني حزب في الحكومة، وليبرمان هو وزير الخارجية فضلا عن كونه نائب رئيس الحكومة.

ولد ليبرمان عام ١٩٥٨ فيما كانت في جمهورية مولدوفا السوفييتية سابقا، وهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٧٨، وسرعان ما ترك بصمته كناشط صهيوني متطرف؛ وخاصة في أوساط زملائه المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق، والكثير من بينهم يحملون وجهات نظر شوفينية وعنصرية متطرفة متسائلين ("ماذا يفعل كل هؤلاء العرب في بلادنا؟" بعد وصولهم لإسرائيل مباشرة).

وفي الفترة بين ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ شغل منصب مدير عام حزب الليكود؛ وحصل في عام ١٩٩٦ على أول وظيفة عامة كمدير عام لمكتب رئيس الوزراء في أول حكومة لنتنياهو. وقام في عام ١٩٩٩ بحركة ماهرة لتأسيس حزبه الخاص، "إسرائيل بيتينو"؛ مناشدا في المقام الأول مليون من زملائه المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق، وحصل حزبه في انتخابات تلك السنة على أربعة مقاعد من بين مقاعد الكنيست المائة وعشرين، وخدم في حكومة شارون في البداية كوزير للبنى التحتية، ولاحقا كوزير للمواصلات، وقام شارون بإقالته في عام ٢٠٠٤ بسبب معارضته لخطة شارون الخاصة بالانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة. ولكن حزب إسرائيل بيتينو استمر في الغوص في مستنقع السياسات الإسرائيلية الشوفينية المتطرفة الكريهة، حيث حصد في انتخابات عام ٢٠٠٦، ١١ مقعدا، ليصبح الحزب الخامس في الكنيست، (وتعثر الليكود بقيادة نتنياهو ليصبح الحزب الرابع بعد حصوله على ١٢ مقعدا). وفي الائتلاف الحكومي لعام ٢٠٠٦، والذي قاده حزب "قاديمه" و"العمل"؛ كان ليبرمان وزيرا للشؤون الإستراتيجية (مع إشارة خاصة لـ"التهديد" المزعوم الذي تمثله إيران ضد الاحتكار النووي الإسرائيلي على المستوى الإقليمي)، ونائبا لرئيس الحكومة حتى استقالته في كانون ثاني ٢٠٠٨؛ وذلك احتجاجا على مفاوضات الحكومة مع السلطة الفلسطينية.

ويدعو ليبرمان إلى سحب الجنسية الإسرائيلية من الأقلية الفلسطينية في إسرائيل (حوالي ٢٠٪ من مجموع سكان إسرائيل)، وإلى التخلي عن بعض المناطق ذات الأغلبية السكانية الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية؛ وذلك مقابل حصول إسرائيل على مساحات أوسع بكثير في الضفة الغربية التي يستعمرها اليهود الإسرائيليون. وهذا المشروع مقترح كحل لـ"التهديد الديمغرافي" الناتج عن تنامي الأقلية العربية في داخل إسرائيل؛ وسوف يتم ضم هذه المواقع التي هي الآن جزء من إسرائيل إلى جيوب منفصلة في الضفة الغربية، على غرار محميات الهنود الحمر، وتدار من قبل سلطة فلسطينية متوافقة مع ما يسمى "دولة" فلسطينية، وبالتالي؛ تضمن إسرائيل هيمنتها اليهودية، وتتنصل رسميا من جميع مسؤولياتها كقوة محتلة للضفة الغربية، مع الحفاظ على السيطرة الفعلية عليها في الوقت نفسه.[2]

وبينما حزب "إسرائيل بيتينو" يعبر عن صهيونية متطرفة، وهو حزب علماني: فمعظم المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق هم من غير المؤمنين، ويفضلون أكل لحم الخنزير على لحوم الحلال "الكوشير"، والعديد منهم متزوجين من غير اليهود. ويسكن ليبرمان في مستوطنة "نوقديم" في الضفة الغربية، وقد نجح حتى الآن في حشد الدعم وراء أتباعه من المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق، ومن بينهم غير المتدينين؛ ولكن في أوساط ذلك الجزء الصهيوني المتطرف من بين الناخبين.

وعلى الجانب الآخر، فإن الحزب الأصغر في الائتلاف الحكومي الجديد، هو "هبيت هيهودي" (الوطن اليهودي)، والذي يقوده الحاخام دانيال هيرشكوفيتز، وهو ضابط احتياط في الاستخبارات العسكرية، وهذا الحزب يجسد اتحادا متعصبا للتوسعية الصهيونية مع الدينية الاصولية والمشيحية [المسيحية المؤمنة بعودة أو نزول أو ظهور المخلص، المسيح ...الخ - المترجم]. وهذا الحزب الذي لم يشارك في الحكومة السابقة، ليس سوى بقايا الحزب القومي الديني الميت، مع وجود دعم كبير له من قبل المستوطنين المتعصبين دينيا في الضفة الغربية.

استفزازات جديدة؟

ومع ذلك، فإن الخطر الرئيسي موجود ليس من قبل العنصرية الغوغائية الفظة لليبرمان أو من قبل المستوطنين المتعصبين دينيا؛ بل يكمن الخطر في محور بيبي- باراق؛ حيث يتفق كلاهما على فرضية واحدة تقول: أنه لا يوجد شريك فلسطيني من أجل "سلام" يلبي الحد الأدنى من مطالبهم الصهيونية الأصولية.

وهنا يكمن الفرق - بالرغم من كونه في التكتيك وليس في الأهداف النهائية - بينهم وبين "قاديمه" بقيادة اهود أولمرت وتسيبي ليفني، فالأخيرة أعلنت وقوفها إلى جانب ما يسمى بـ"حل الدولتين"، ومع مفاوضات بلا نهاية مع السلطة الفلسطينية، والتأكيد على أن "عملية السلام" غير منتهية. بينما واصلت إسرائيل سرقة الأراضي والمضي قدما في الاستعمار والتصعيد.

وتهدف استراتيجية بيبي - باراق (باراك) لتخريب عملية السلام؛ وهي تظهر نفسها. (فقد ذهب باراق في الماضي إلى مفاوضات "عملية السلام"، ولكن كان هدفه ليس إطالة أمد المفاوضات إلى ما لا نهاية، بل نسف المفاوضات برمتها). وجزء من هذه الإستراتيجية هو طرح مطالب على القيادات الفلسطينية ترقى إلى أكثر من الاستسلام المذل؛ وهكذا، ففي خطابه في ١٤ حزيران ٢٠٠٩، وكشرط مسبق لأية مفاوضات، طالب نتنياهو الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل ليس كمجرد "دولة يهودية"؛ ولكن بإسرائيل كـ"دولة الشعب اليهودي" وبغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه هؤلاء اليهود في الواقع؛ سواء كانوا في نيويورك، لندن أو موسكو.

وهذا يعني القبول بالمشروع الصهيوني برمته وإضفاء الشرعية على الاستعمار الصهيوني في الماضي والحاضر والمستقبل؛ وإذا ما أحجمت القيادة الفلسطينية عن القفز من خلال هذا الطوق، فإن ذلك يثبت أنه "لا يوجد شريك فلسطيني للسلام".

وفي حالة قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالانحناء لهذا المطلب المهين، فقد يحتاج "باراق" لتطبيق طريقة ثانية في محاولة جديدة أخرى لمنع المفاوضات: وهي الاستفزاز؛ على سبيل المثال، فهو يستطيع أن يأذن بما فيه الكفاية من "الاغتيالات المستهدفة" لقيادات عسكرية وسياسية فلسطينية. وسيكون من الصعب ملاحظة ذلك في وسائل الإعلام الغربية، كما سيتم طرحه وتبريره باعتباره إجراءات روتينية ضد "الإرهاب". ولكن الاستمرار الكاف في مثل هذه الاغتيالات؛ يمكنه في النهاية، إغضاب واستفزاز بعض الخلايا الفلسطينية - كما حدث غالبا في الماضي - إثارة بعض الأعمال الانتقامية الدموية الغاضبة والعمياء. وهذا بدوره يمكن استخدامه لـ"إثبات" أنه "لا يوجد شريك فلسطيني للسلام". وهذا ليس سوى نوع من أنواع الاستفزاز التي يمكن استخدامها، وفي الحكومة الحالية لن يقوم "باراق" بذلك وحيدا، ومخالفا لنوايا الأغلبية في المجلس الوزاري، ولكنه سيجد العديد من المؤيدين.

وحتى الآن؛ من المستحيل الجزم بأن هذا النوع من الاستفزازات سوف ينجح أم لا، أو أن حكومة بيبي - باراق سوف تحقق انفراجة في "عملية السلام"؛ وذلك على خلاف التوقعات، مثلما فعلت حكومة مناحيم بيغين عام ١٩٧٧.

إلى أي مدى سوف يذهب اوباما؟

إسرائيل ليست وكيلا حرا كليا، وإنما هي عميل أمريكي، وإن كانت منغمسة أكثر، وأن صفقة كبيرة ستعتمد بالتالي، على ما إذا كان سيجري تغيير حقيقي في السياسة الأمريكية، وقد أشار خطاب أوباما في الرابع من حزيران في القاهرة إلى بعض التغيير، بالرغم من أن ذلك كان في الأسلوب وليس في الجوهر، وحتى هذا التغيير المحدود يحتاج إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال. وأظهر رد نتنياهو بعد عشرة أيام أن زحزحته تتطلب جهودا أكبر بكثير مما يلزم لسحق ذبابة؛ وإذا كان أوباما يعني الأعمال فعلا؛ فإنه سوف يحتاج أكثر من نفض الغبار عن يديه.

ومن المحتمل أن ضغط أمريكي على إسرائيل قد يؤدي إلى أزمة وزارية إسرائيلية، ينتج عنها ائتلاف حكومي متوافق أكثر؛ ولكن حتى في حالة السيناريو الأفضل؛ فلن يسفر ذلك عن تسوية أصيلة، عادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ما دام ميزان القوى الإقليمي الحالي لم يتغير جذريا. ولفك هذا اللغز؛ فقد أشار أوباما إلى أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن التزاماتها تجاه إسرائيل؛ مما يعني أن الأخيرة سوف تظل التابع الرئيس للولايات المتحدة في الشرق الأوسط؛ شريك صغير وأداة تنفيذية إقليمية تساعد في الحفاظ على الأنظمة في الشرق العربي في حالة من التبعية المذلة للامبريالية الأمريكية. ونظرا لهذه العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل؛ فإن الأولى قد يكون لها النفوذ على الأخيرة لتطلب منها تقديم بعض التنازلات البسيطة نسبيا؛ ولكنها ستكون بعيدة كليا، وأقل بكثير من التخلي عن الهيمنة الإسرائيلية وعن قبول الفلسطينيين على قدم المساواة مع حقوق كاملة - والتي بدونها لا يمكن حل هذا الصراع.

وطالما أن حق العودة الفلسطيني هو محط اهتمام ومركب أساس من مركبات الحقوق الفلسطينية؛ فسيكون من السذاجة، أن يتوقع أحد أي تغير حقيقي تجاه هذا الحق، سواء في المدى القريب أو المتوسط، في أوساط العبرانيين (أو ما يسمى "اليهود الإسرائيليين"). وهناك فقط أقلية قليلة في أوساط الديمقراطيين والاشتراكيين الأمميين، مثل الكتاب الحاليين، ممن يؤيدون هذا الحق. ولكن فيما يخص قضية حق العودة، فإن جميع الأحزاب الصهيونية تشترك في نفس الموقف: لا عودة للفلسطينيين. كما لا يرجح أنه توجد إدارة أمريكية تعمل على فرض تغيير في هذه القضية.

ومن وجهة النظر الواقعية؛ فإن تنفيذ حق العودة يفترض زوال الهيمنة الصهيونية، وهذا سوف يتطلب تغيرا كبيرا في موازين القوى، وسيكون ذلك ممكنا فقط بعد حصول تحولات إقليمية كبرى؛ تؤدي إلى شرق عربي تقدمي اجتماعيا ومتحد سياسيا.

هوامش

١ أنظر/ي الموسوعة العبرية: http://tinyurl.com/dxfj5f، فتعريف حركة "شاس" لنفسها بوصفها "ديمقراطية - اشتراكية" غير واردة في الرابط للموسوعة الانجليزية: http://en.wikipedia.org/wiki/Shas.

٢ يشكل هذا السيناريو الخلفية للرواية العبرية ٢٠٠٤ للكاتب الفلسطيني سيد قشوع. والتي ترجمت للانجليزية بعنوان Let it be morning (٢٠٠٦) [فكان صباحا]. وينصح بها بقوة لفهم مثل هذا السيناريو.

* أهود عين- غيل وموشيه ماخوفر إسرائيليان اشتراكيان وعضوان قديمان في حزب (ماتزبن). أهود عين- غيل روائي وصحفي يعيش في إسرائيل، وموشيه ماخوفر أكاديمي متقاعد يعيش في المملكة المتحدة.

اوباما وفلسطين والبحث عن تغيير حقيقي

بقلم توفيق حداد*

كثيرة هي آمال وتوقعات العالم العربي من الرئيس الأمريكي الجديد، ربما لأن سلفه كان يعتبر من قبل الكثيرين سيء جدا؛ فبالنسبة لما كان عليه الرئيس جورج دبليو بوش، يبدو الرئيس أوباما كانقلاب جيد في كل شيء، من لون بشرته وحتى الشعور بسياساته.

وبعد كل ما فعله بوش في الإشراف على واحدة من أكثر المراحل دموية في التاريخ الفلسطيني المعاصر؛ فقد ورث الانتفاضة في شهرها الرابع، وسمح لإسرائيل لبذل أوسع جهودها التاريخية للقضاء على انتفاضة الأقصى والحركة الوطنية الفلسطينية ومقاومتها، وكانت إسرائيل فخورة بالإعلان عن تلقيها ضمانات من قبل الرئيس بوش؛ بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بها «كدولة للشعب اليهودي»، وتتفهم بأن الكتل الاستيطانية الكبرى ستبقى مع إسرائيل في أي اتفاق نهائي.

في هذا السياق؛ كانت الخطوة الأولى للرئيس أوباما لتغيير مسار السياسة الخارجية الأمريكية خلال خطابه في القاهرة، حيث طلب وقف البناء في المستوطنات الإسرائيلية، وبدا ذلك قويا من حيث التبرير، إن لم يكن ثوريا، إنه تغيير كامل ومفاجئ. ويرى المتفائلون بصيصا نحو إمكانية أن تكون هذه هي الخطوة الأولى فقط لإجبار إسرائيل للعودة إلى المفاوضات؛ حيث جعبتها المفرغة من الأوراق ستصبح مكشوفة.

يوجد ثلاث إشكاليات رئيسة في هذا النوع من المناقشة:

الأولى، أنها تفتقر إلى الإحساس بالسياق التاريخي للأحداث التي تساعدنا على رؤية أين نقف فعليا فيما يتعلق بإحراز حقوقنا الوطنية التاريخية، وأهمها على الإطلاق، حق العودة.

عدد قليل جدا من الفلسطينيين يعي حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية؛ كانت في نهاية أربعينيات وبداية خمسينيات القرن الماضي قد دعمت فعليا حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وهذا يبدو غير معقول اليوم؛ ولكنه يعطي فكرة عن المنظور المتعلق بالسؤال: كم نحن بعيدين اليوم عما كنا عليه في يوم ما؟

ولا أحد يمكنه الزعم اليوم أن «عروض السلام» المقدمة من الولايات المتحدة وإسرائيل – حتى تلك التي قدمت في الفترة الماضية إن وجدت – كانت قريبة جدا من تحرير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، أو ضمن نفس السياق، كانت متضمنة ما يمكّن من تحقيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وبعجالة، يجب أن نعترف أنه في نهاية إدارة بوش؛ كانت القضية الفلسطينية في أسوأ أوضاعها منذ عقود.

وفضلا عن ذلك، وناهيك عن التشتت والانقسامات الداخلية، فإن موقفنا الإقليمي في مواجهة الولايات المتحدة تم إضعافه بشكل خطير، فالعالم العربي لم يعد يمثل العمق الإستراتيجي لقضيتنا، وقاعدة التمويل والدعم السياسي والمعنوي. فبالرغم من إثارتها لمعارضة كبيرة من جراء مساعيها الاستعمارية في العراق وأفغانستان، ونبشها لمشاكل اقتصادية هامة على طول الخط، فان سياسات بوش الابن وضعت بوضوح سياسة الهجوم العدوانية للامبريالية الأمريكية قيد التنفيذ، وسمحت لإسرائيل بإحداث المزيد من الضرر على الصعيد الإقليمي. ومع ذلك؛ ظلت الولايات المتحدة، وبدون منازع، الدولة الأكثر نفوذا التي تتدخل في الإقليم.

وبالتالي، إذا كانت مناورات أوباما تمثل حقا تحولا في السياسة الخارجية الأمريكية، فإنها لا يمكن أن توصف في الوقت الحالي أكثر من أنها تبعدنا خطوة واحدة إلى الخلف عن الهاوية. وهذا يذكرني باقتباس للثوري الأمريكي – الأفريقي العظيم «مالكولم X» الذي قال مرة: "لا يمكنك أن تغرس سكينا بطول ١٢ بوصة في ظهر رجل، وتسحبها ست بوصات، ثم تقول أننا نحرز تقدما".

والمشكلة الثانية في النظر لأوباما بتفاؤل بدون تمحيص، هو أن ذلك يبعدك عما يقوله أوباما نفسه فعليا. فحتى الآن؛ لم يعط أوباما أي مؤشر على أنه سوف يبتعد بصورة أساسية عن أي من ثوابت السياسة الأمريكية في المنطقة. فهو يصف علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل بأنها "لا تتزعزع"، ويغازل النظم الديكتاتورية العربية التي هي مفتاح بقاء الوطن العربي مجزءا، وغير ديمقراطي، ومجالا للنفوذ والهيمنة الامبريالية الغربية. وبالتالي يبقى فلسطين الساحة الرئيسية لشقي الإستراتيجية الامبريالية للحفاظ على العالم العربي خانعا ومستباحا. وعليه، فان النطاق الواسع لقضيتنا من حيث الأثر، والمحتوى، والمغزى، وسواء كان ناشئا بفعل الكفاح من أجل تقرير المصير، أو الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية التي تمثلها الحركة الصهيونية، من المتوقع أن يمحى عبر هذا الاندماج في الهيمنة.

صحيح أن اوباما قد اعترف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة؛ ولكن صحيح أيضا أنه لم يحدد معالم لما يعنيه ذلك، وهذا يضعه أساسا، ومن الناحية التاريخية في نفس الصف مع بوش، كلينتون وشارون؛ الذين سجلوا جميعهم دعمهم لإقامة "دولة فلسطينية". والواقع أن استخدام مصطلح الـ"دولة فلسطينية" يبدو وكأنه الوعاء الأمريكي – الاسرائيلي، حيث يمكنهم من التخلص



ص١٠: (المصدر: وكالة وفا)

من محنتهم الإستراتيجية المتمثلة في صمود واستمرار الشعب الفلسطيني على أرضه، وشوكة ديمغرافية وأخلاقية في خاصرة مفهوم "الدولة اليهودية".

وبالإجمال، ليس لدينا أي مؤشر على أن الرئيس أوباما قد أقدم على تغيير أساسي قد يغير استراتيجيا السياسة الأمريكية في المنطقة، بل لدينا مؤشرات على أن السياسة الأمريكية يجري تنقيحها تكتيكيا؛ وذلك لتلبية مجموعة متنوعة من التحديات الناتجة عن مبالغات إمبريالية في عهد بوش؛ حالة الإفلاس المالي، ومقاومة الشعب الفلسطيني والعربي. والأسلوب البليغ لأوباما في «الغموض البناء» مناسب بكل تأكيد لهذا الغرض، ولكن من المبكر جدا – ومن غير المسؤولية أيضا – أن نقول شيئا أكثر من ذلك.

نقطة أخيرة لا بد من إضافتها هنا: إذا لم يحدث هنا تغيير استراتيجي، فهذا يعني أساسا السماح للصهيونية بالاستمرار في مشروعها لتطهير الفلسطينيين عرقيا والمتواصل منذ عقود سواء بشكل صامت وغير مباشر كاثر للمعاناة الحياتية تحت الاحتلال غير المحتملة، أو بفعل الحملات العسكرية التي تعمل إسرائيل على هندستها باستمرار. والخلاصة أن الوضع الراهن لا يشكل بداية.

أما العيب الثالث والأكثر أهمية في التفاؤل تجاه الرئيس أوباما؛ فيتمثل من حيث المبدأ في فكرة النظر لأوباما، في المقام الأول، وكأنه الشخص الذي يمتلك مفاتيح إحراز حقوقنا الوطنية التاريخية.

صحيح أن للولايات المتحدة تأثير هائل على إسرائيل وعلى العالم العربي عموما، وإذا كانت ترغب في ذلك يمكنها أن تضع إسرائيل في الزاوية؛ من خلال قطع المساعدات العسكرية والمالية وإلغاء الحصانة الدبلوماسية عن إسرائيل. ولكن، لماذا التوقف هنا؟

نظريا، تستطيع الولايات المتحدة غزو إسرائيل، نزع سلاحها، وإنهاء احتلالها بالقوة (أليس هذا ما فعلته مع العراق خلال حرب الخليج ٩٠-١٩٩١؟)؛ وتستطيع تطبيق القانون الدولي بالقوة، عبر السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى أراضيهم وبيوتهم (أولم تدعي الولايات المتحدة أن تدخلها في كوسوفو كان بهدف تمكين اللاجئين من ممارسة حقهم في العودة؟)

وإذا كان هذا التصور يبدو فكاهيا هذه الأيام، فذلك راجع إلى أننا أصبحنا معتادين على علاقات القوة السائدة، حيث ألفنا/اعتدنا الهزيمة.

الواقع أن التاريخ ليس مجرد قصة «الرجال العظماء» الذين يصنعون فيه ما يشاءون، وأوباما ليس خارج التاريخ، بل هو جزء من صيرورته، وهو من الناحية الهيكلية الحاكم – والمدافع – عن الإمبراطورية الأمريكية. ولهذه الإمبراطورية مصالح دائمة تشكل العمود الفقري للثروة والقوة الأمريكية، وهي متأصلة في مصالح الرأسمالية الأمريكية؛ المتجسدة من خلال الصراع بين شركاتها وبين منافسيها في أوروبا وغيرها في أماكن أخرى من العالم. وحتى لو رغب أوباما في التراجع استراتيجيا على جبهات مختلفة في سياسته الخارجية، والسياسة تكره الفراغ؛ فلا يوجد أي ضمانات أن قوى أخرى مع طموحاتها الإمبريالية لن تحاول ملء الفراغ، وسيفعلون ذلك وفقا لما تتطلبه مصالحهم في فلسطين، وليست وفقا لمصالحنا نحن. وفي هذا الصدد؛ لا يوجد بديل عن سياسة الاعتماد على الذات الفلسطينية، لعدة عقود بدا نضالنا للقوى الأخرى بأنه قريب من تحقيق أهدافه، وفقط مع ايلاء اهتمام ثانوي لبناء قوتنا مؤسسيا، سياسيا، ماليا وعسكريا. وللأسف الشديد اليوم؛ أن السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن لا زالت تتطلع للاتحاد الأوروبي وأمريكيا من أجل الدعم المالي والسياسي. والسلطة الفلسطينية بقيادة حماس في غزة تتطلع لإيران إلى حد كبير.

ستة عشر عاما من «عملية سلام» فاشلة تحوي ما يكفي من الأدلة بأن الإستراتيجية الأولى لم تصل لأي مكان. ولكن ماذا عن الثانية؟ تستطيع حماس أن تجادل بشكل صحيح أن نتائج برنامجها لا زال ينبغي النظر إليها رغم أن فوزها الشرعي في الانتخابات الديمقراطية تم إحباطه بصورة مسبقة من قبل إسرائيل من خلال اعتقال ممثلي حماس في التشريعي، وعبر الدعم الغربي لمقاطعة الحركة. ولكن في المقابل ينبغي سؤال حماس: ماذا الذي كان سيحدث لإستراتيجيتها فيما لو أدت الاضطرابات الأخيرة في إيران الى إسقاط السلطة الحالية، ووضع نهاية للدعم الإيراني الرسمي؟

والواقع، أنه انعدام للمسؤولية بالنسبة لأي كفاح تحرري، وبخاصة لحركة تدعي أنها تريد تمثيل حق فردي وجماعي هام مثل حق العودة؛ أن تضع رهاناتها على أي أحد، فالرهان يجب أن يكون فقط على الذات. والشعب الفلسطيني الذي أكثر من ثلثيه لاجئين، ينبغي أن يكون القاعدة الموجهة لنضالنا. وبدون ذلك لن نصل إلى أي مكان. لقد فقدت القضية الفلسطينية حيويتها على جبهات عديدة جدا، فثقافة الاعتماد على الغير والانتفاع (لأننا «نحن ضحايا») قد طغت على صفوفنا. والآن هذا هو الوقت المناسب للعودة خطوة للوراء من أجل إعادة تقييم ما هي قوتنا الفعلية، وكيف نبني عليها؟

على سبيل المثال، الشتات الفلسطيني يجرى تجاهله إلى حد كبير، أو هو غائب عن المشاركة في أي عملية لصناعة القرار الوطني الفلسطيني، ومحليا في شوارع رام الله أو بيت لحم؛ لا يوجد شعور بالمصلحة العامة، وإنما كل شخص يهتم ويدافع عن مصالحه، وينظر لتطوير بنيتنا التحتية وحتى قدراتنا البشرية على أنها مجالات عمل مربحة من قبل ذوي المصالح الخاصة ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية. أجزاء كبيرة من القطاع العام تمت خصخصتها على يد رجال أعمال فلسطينيين أو عرب. فهل حدث في أي مكان آخر في العالم جرى فيه خصخصة موارد القطاع العام، الشبكات والصناعات قبل التحرير؟

بالطبع، يوجد الكثير من الأشياء التي ينبغي الإشارة إليها كأسباب لضعفنا، والتي يجب أن لا نسقطها من اعتبارنا؛ فالاحتلال والتهجير ليس حالة طبيعية، ولا يمكن أن يختفي بالنقاشات الذكية، ولكن النقطة المهمة هي أنه حتى الموارد التي كنا نمتلكها لحركتنا التحررية ولأولويات شعبنا يجري إهدارها؛ لأن الأولويات التي يجري الترويج لها من خلال نظمنا الخاصة فشلت في تعبئة طاقاتنا وإمكاناتنا، وفي تعزيز وحدتنا وقضيتنا الجماعية.

وبدون تطوير دعامات المصلحة المشتركة المتعلقة بمعظم احتياجاتنا الأساسية – الصحة، العمل، التعليم، الإسكان الميسر، الأماكن العامة والمؤسسات الثقافية – تبقى هناك فرصة ضئيلة لكي نكون قادرين على الالتفاف والانتظام حول المصالح المشتركة لحقوقنا السياسية. وقضية مثل قضية تنفيذ حق العودة تتطلب مستويات عليا من الحنكة، والقدرة الكفاحية فهل نبني مجتمعا يعمل صوب هذا الهدف؟

إن معالجة الاحتياجات اليومية ليست بديلا عن التنظيم الوطني، ولكن التنظيم الوطني بدون طرح ومعالجة الاحتياجات اليومية هو أيضا ليس تنظيما وطنيا، بل هو عملية تحويل للصراع المستند إلى احتياجات مادية حقيقية إلى شعارات، حيث ستجد في هذه الحالة، أن الناس الذين تدعي تمثيلهم سوف يتعبون ويضجرون منك، والعالم الذي تطلب منه الدعم سوف يتجاهلك.

---

* توفيق حداد باحث لدى مركز بديل، وكاتب فلسطيني له العديد من الإصدارات منها: نحو أممية جديدة: قراءات في العولمة، إسرائيل والفلسطينيون وحرب الولايات المتحدة على «الإرهاب».

البيوت تموت إذا غاب سكانها

قراءة في قصص الأطفال الفائزة في جائزة حق العودة عام ٢٠٠٨

بقلم: عيسى قراقع*

مقدمة:

للسنة الثالثة على التوالي، وفي مشروع مبدع وخلاق، يواصل مركز بديل إطلاق جائزة العودة في مجالات ثقافية وإبداعية وفنية مختلفة، من ضمنها قصص الأطفال، في محاولة جادة للوصول الى منهج تربوي في ترسيخ دعائم ثقافية وقيمية لأدب الأطفال الفلسطينيين، الذي هو حديث نسبيا، وذلك في سبيل اغنائه وتطوير اتجاهاته لخدمة أطفالنا وتنمية قدراتهم المعرفية والعقلية والنفسية، وخاصة في واقع احتلالي صعب يترك آثاره المباشرة على أطفالنا وميولهم واهتماماتهم.

فالاهتمام بأدب الأطفال هو جزء من مواجهة الواقع المرير في سبيل الوصول الى واقع أفضل، ولأجل حماية أطفالنا من التأثيرات اليومية الصادمة التي يتعرضون لها، بسبب ممارسات الاحتلال ومشاهد الحصار والقتل والاغلاقات وهدم المنازل والاعتقالات، وخاصة أن الاحتلال يستهدف تدمير الأجيال الصغيرة من شعبنا الفلسطيني بوسائل عديدة مختلفة.

ومن هنا، فمشروع بديل المتواصل في التشجيع على كتابة أدب الأطفال الفلسطينيين ليس فقط لأغناء المكتبة الفلسطينية في هذا المجال بقدر ما هو عملية نضالية تربوية لمواجهة الرواية الإسرائيلية وخاصة حول النكبة الفلسطينية، وكذلك من اجل صقل شخصيات أطفالنا ولمساعدتهم في عمليات النمو المعرفي والوجداني والسلوكي والأخلاقي لتمكينهم من مواجهة تحديات الواقع.

القصص الفائزة:

لقد فازت ثلاث قصص للأطفال في مسابقة جائزة العودة عام ٢٠٠٨ وهي:

١) شباك الزينكو: للكاتبة أحلام بشارات، حازت على الجائزة الأولى، وهي قصة طفل فلسطيني اسمه محمد يعيش في مخيم يطل على البحر، يراقب العالم من خلال شباك الزينكو في بيته، وهو مقعد بسبب إصابته برصاصات الاحتلال في عموده الفقري، بعدما كان ولدا شقيا دائم الحركة في المخيم، الى درجة أن المخيم كان صغيرا على أحلامه وعلى خطوات قدميه.
القصة ركزت على صورة المخيم فأبرزت نمط الحياة الصعبة فيه وأوضحت أنه مركز المعاناة وشعلة الكفاح في آن واحد.
أسئلة الطفل محمد هي أسئلة اللاجئين الفلسطينيين، فهو يريد أن يتحرر من هذا الواقع اللاإنساني ليعيش مثل كل البشر بحرية بعد استعادة الحقوق وعلى رأسها حق العودة.

(أشار محمد لسمير نحو شباك الزينكو
قال وهو يبتسم:
انظر إنه صغير، صغير جدا من هنا...
ضحكا، وراحا يبنيان مدينة من الرمل بشبابيك
كبيرة وأبواب مفتوحة على السماء..)



٢) بيت بيوت: للكاتبة ميسون أسدي، حازت على الجائزة الثانية، وهي قصة طفل فلسطيني اسمه مروان، ذو شخصية كسولة يتهرب من واجباته البيتية والمدرسية بالذهاب الى الشاطئ وبناء بيت هناك ليعيش وحده مع كلبه دون أية التزامات، وباءت كل محاولاته في بناء بيت على الشاطئ بالفشل، حيث كان يتهدم باستمرار وكان آخره بيت رملي جف حتى انهار.
هذه التجربة قادته الى استدراك الأمر، فقرر أن يقوم بواجباته المدرسية والشخصية ويعتمد على نفسه، وظل مصرا على العودة الى الشاطئ لبناء بيت آخر.
الكاتبة تحاول أن تبرز عملية الإصرار والمواظبة على بناء البيت رغم كل المحن والظروف التي أفشلت ذلك، وهي تحاول أن تنقل رسالة من خلال القصة، وهي أن الشعب الفلسطيني متمسكا بالعودة الى بيته وإعادة بنائه متحديا كل الصعوبات.

والرسالة الأخرى في القصة، هو أن الإصرار على العودة الى البيت لا يتحقق إلا بالقيام بما يلزم من الواجبات الداخلية وترتيب الوضع الداخلي، وربما تقصد الكاتبة الوحدة الوطنية والقضاء على الفساد والأخطاء ومظاهر القنوط والكسل.

(لا تبك ولا تيأس، كل ما ينقص هو المواظبة على العمل، غدا يمكنك أن تعود لتبني بيتا...)



٣) علبة ألوان: للكاتبة ديمة سحويل، حازت على المرتبة الثالثة في المسابقة، وهي قصة طفل فلسطيني يعيش في المخيم، ويتمتع بموهبة الرسم والقدرة على التخيل والإبداع، وتكاد شروط المشاركة في مسابقة أعلنت عنها مدرسته بعنوان (ارسم مدينتك) تحول دون مشاركته بسبب سكنه في المخيم وليس في مدينة، ولكن وبمساعدة أستاذه وابويه وصديقته الغيمة الصغيرة استطاع أن يرسم مدينته التي هجر أجداده منها في عام النكبة وأن يبعث فيها الحياة برسوماته وألوانه ويفوز بالمسابقة.

(كلما مررت بمدينتي، أمطري عليها حتى تخضر شجرة الكرمة...)

القصة مثيرة، وفيها تحد عميق للنسيان، عندما يحيي الطفل الفنان مدينته الأصل التي هدمت وشطبت من الوجود بفعل الاحتلال، يرسمها كما هي، ويضخ فيها كل جوانب الحياة، تعبيرا عن قوة الذاكرة الفلسطينية في استعادة المكان، وعن الإصرار على العودة رغم ما تركته الحرب وما فعله المحتلون لإلغاء التاريخ والهوية وموطن الأجداد.

فعلى الرغم من أن الطفل لم ير مدينته، فقد استطاع أن يستعيدها ويملأ بيوتها بالسكان ويسقي أشجارها بالماء، فالبيوت تموت إذا غاب سكانها كما قال الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش.

ووجهة نظري أن هذه القصة المشوقة المبدعة كانت يجب أن تفوز بالجائزة الأولى مع الاحترام لكل الفائزين، ففيها من التشويق والتجديد والخيال ما يعطيها الجدارة لأن تحتل المرتبة الأولى.

المضامين القيمية والجمالية في القصص الفائزة:

١- ربط أدب الأطفال بالبيئة والواقع الفلسطيني وهذا ما عبرت عنه قصة شباك الزينكو وعلبة ألوان، أما قصة بيت بيوت فهي الى حدّ كبير بعيدة عن الواقع وفيها من المجاز أكثر مما فيها من الواقعية.
٢- الخيال في القصص الفائزة كان متفوقا وظهر المزج بين الخيال والواقع في قصتي علبة ألوان وشباك الزينكو، أما الخيال في قصة بيت بيوت ففيه بلبلة واضطراب واختلاط الحقيقة بالخيال.
٣- الرسوم والألوان: ظهرت الرسوم والألوان في القصص الثلاث رائعة ومعبرة، وقد استطاع الفنان نهاد بقاعي أن يربط الصورة بالنص بشكل يلفت الانتباه ويثير الاهتمام.
ونجح الفنان برسوماته واختيار ألوانه في تجسيم المدركات بطريقة تربوية ويوضح المعنى بتكوينات جمالية تعبر عن أفكار القصص وبموضوعاتها.
٤- إظهار الشخصية بالقصة: وذلك من خلال الحوار الذي كان واضحا في القصص الثلاث وابتعدت القصص عن نظام السرد، وأظهر الحوار مهارات كتاب القصص الفائزين وهذا ما أضفى التشويق والترقب والإثارة في القصص، خاصة أن جميع القصص أجادت صناعة الحبكة وقدر كاف من النزاع والتوتر.
٥- القصص المذكورة عبرت عن منظومة من القيم التربوية والاجتماعية والوطنية، كان أبرزها التحدي والإصرار واستخدام المهارات العقلية في الوصول الى الغايات والأهداف.

وبرز التضامن الاجتماعي والإنساني في القصص الثلاث والدروس التربوية وهذا يقود الى الغاية من تنمية القيم والمسلكيات الايجابية لدى الأطفال وكذلك في تنمية الإبداع.
ويبقى الهدف العام لهذه القصص المتمثل بترسيخ الهوية الوطنية للطفل الفلسطيني وربط وعيه بالمرجعيات التاريخية فيما يتعلق بحق العودة والحرية والاستقلال.

البيوت تموت إذا غاب سكانها:

سأقف عند قصة علبة ألوان، المزدحمة بالإثارة والخيال والتحدي عند ذلك الطفل اللاجئ الذي فقد مدينته بسبب حرب ٤٨ ويود أن يرسمها رغم اختفاءها عن سطح الوجود.

بالرسم والألوان واستنادا الى المرجعية التاريخية استطاع الطفل أن يرسم مدينته، يزرعها، يعيد بناء بيوتها ويعمرها بالحياة والسكان رغم أنه لم يعش فيها.

الفكرة في القصة رائعة وهي أن الشعب الفلسطيني جيلا بعد جيل لا يمكن أن ينسى قراه ومدنه التي هجر منها عام النكبة رغم إجراءات الأمر الواقع على يد المحتلين.
فالذاكرة تنتقل من جيل الى آخر مما يسقط المراهنة على الزمن وعلى النسيان لدى الأجيال المتعاقبة.
والقصة واضحة في الدعوة الى التشبث بالحياة والعودة والقدرة على إحياء الماضي والتاريخ وتوظيفه في تعزيز الهوية الثقافية الفلسطينية؛ ردا على المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى إلغاء هذه الهوية وإنكارها من الزمان والمكان.

نحو اتجاه آخر في أدب الأطفال:



نستطيع أن نستنتج أن الاتجاه العام السائد في كتابة أدب الأطفال هو أن الكبار يكتبون أدبا موجها للصغار، مما يستدعي أن نفتح مشروع المسابقة على اتجاه آخر وهو تشجيع الأطفال أنفسهم على الكتابة، فالأدب المنتج من الأطفال أنفسهم يساعد على معرفة ميولهم ورغباتهم واحتياجاتهم النفسية والفكرية والاجتماعية بهدف مساعدتهم من خلال أعمالهم الإبداعية وليس من خلال إسقاطات الكبار عليهم.

---

* عيسى قراقع كاتب وأديب فلسطيني، عضو مجلس تشريعي، وزير شؤون الأسرى.

اللجنة الوطنية الفلس

حملة مقاطعة إسرائيل مستمرة وتحقق المزيد من الانجازات*

نصر قضائي في فرنسا في حملة "فيوليا"

١٧ نيسان ٢٠٠٩ - رفضت محكمة نانتير التي تبت بالقضية المرفوعة ضد فيوليا وألستوم وهما الشركتين الفرنسيتيين المتورطتين في بناء مشروع قطار / ترومواي القدس المحتلة وإدارته مستقبلا؛ رفضت إدعاء الشركتين بأنها (المحكمة) لا تملك الولاية القضائية على القضية المقدمة بحقهما من قبل رابطة التضامن الفلسطينية الفرنسية (AFPS). وأعادت المحكمة التأكيد على أن إسرائيل هي قوة محتلة في القدس الشرقية وليست قوة سيادية. كما أكدت على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية المبنية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما تشمل القدس الشرقية. بيد أن المحكمة رفضت طلب منظمة التحرير الفلسطينية بالانضمام كمدع مشارك في الدعوى القضائية لأسباب تقنية.

الحكومة البريطانية تعتزم مراجعة صادراتها العسكرية الى إسرائيل

٢١ نيسان ٢٠٠٩- أعلن وزير الخارجية البريطاني دافيد ميليباند بأن حكومته ستراجع جميع الصادرات العسكرية الى إسرائيل على ضوء عدوان إسرائيل الأخير على قطاع غزة والذي استشهد خلاله نحو ١٤٠٠ فلسطيني. وفي تصريح مكتوب، أعلن ميليباند بأن الحكومة البريطانية ستراجع جميع التراخيص الحالية والمستقبلية التي تتيح تصدير العتاد العسكري على ضوء العملية الاسرائيلية على قطاع غزة والتي إستمرت لمدة ثلاثة أسابيع.

الناشطون في حملة المقاطعة في بريطانيا يحرزون نصرا على نطاق حظر الأسلحة

٣٠ نيسان ٢٠٠٩ - أعلنت الحكومة البريطانية بأنها ستراجع تجارة الأسلحة مع إسرائيل على ضوء الأعمال الوحشية المرتبكة في غزة في بداية العام، «والتي كانت بمثابة مفاجئة». وتعرض هذه الحركة انتصارا حقيقيا للناشطين في الائتلاف لوقف تسليح إسرائيل، والذي بدأ حملته لحظر الأسلحة على إسرائيل خلال غزوها للبنان في تموز ٢٠٠٦، وتشكل هذه الحملة مثالا فعالا للضغط الشعبي الذي يجبر الحكومات على مراجعة سياساتها تجاه إسرائيل.

حملة المقاطعة تصل الى جامعة ترومسو النرويجية- الجامعة التي تقع في أقصى شمال العالم

٥ أيار ٢٠٠٩- وقع ٢١ موظفا من طواقم جامعة ترومسو- الجامعة الرائدة في مقاطعة أبارتهايد جنوب أفريقيا- على نداء يطالب بمقاطعة جميع المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. وقد طالبت المبادرة ٩٠٠٠ طالب في الجامعة بـ «تاسيس لجنة مقاطعة أكاديمية لاسرائيل»، و «مؤسسات اسرائيل التعليمية، بما فيها البحثية والثقافية والمؤسسات التي تمثلها، بغض النظر عن الدين والجنسية».

نقاش حول المقاطعة الاكاديمية في جامعة يورك في كندا

١١ أيار ٢٠٠٩- من خلال تنظيم ورشات عمل منفصلة لكل من عمر البرغوثي وإدوارد بيك، نظم مركز يورك للدراسات الأمنية والدولية (YCISS) نقاشا عاما حول المقاطعة الاكاديمية المقترحة للمؤسسات الاسرائيلية الأكاديمية. شكل هذا النقاش خطوة هامة في مجال رفع الوعي في الجامعات الأمريكية الشمالية والتي شجبت في وقت سابق بوضوح إمكانية تنظيم مثل هذه النقاشات، ناهيك عن تنظيمه من قبل مركز رسمي، وأحد اذرع الجامعة.

إتحاد فرق الإطفاء يقرر مقاطعة إسرائيل

١٤ أيار ٢٠٠٩- مرر إتحاد فرق الإطفاء في بريطانيا قرارا ينص على التالي: «بالرغم من الشجب الدولي للاحتلال الاسرائيلي لفلسطين... فإن الاجتماع يرى بأن إسرائيل قد فشلت بوضوح بتحمل مهامها بموجب القانون الدولي... [و] تطالب المجلس التنفيذي لدعم اتحاد التجارة ونقابات العمال الانخراط في حملة مقاطعة البضائع [الاسرائيلية]، وسحب الاستثمارات من المؤسسات الاسرائيلية وفرض العقوبات على إسرائيل، كتلك التي فرضت على نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، من قبل الحركة العالمية لمناهضة الأبارتهايد، حتى تنهي إسرائيل احتلالها لفلسطين وعدوانها على الشعب الفلسطيني».

مهرجان إيدنبورغ للفيلم الدولي يشارك في مقاطعة مؤسسات الدولة الإسرائيلية

١٧ أيار ٢٠٠٩- قرر منظمو مهرجان إيدنبورغ للفيلم الدولي إعادة الدعم المالي الذي قدمته السفارة الإسرائيلية للمهرجان، وذلك بعد حملة احتجاج من نشطاء حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها في سكوتلندا. ترافقت عملية إعادة النقود باعتراف من المنظمين على أن ذلك كان «خطأ» في قبول ٣٠٠ جنيه استرليني من السفارة الإسرائيلية»، تلا ذلك سيل من الرسائل الغاضبة والساخطة على منظمي المهرجان الذين اتهموا التواطؤ مع اسرائيل.

إزالة الملصقات الدعائية السياحية الاسرائيلية من مترو الأنفاق في لندن



ملصقات سياحية إسرائيلية في محطة ميترو الأنفاق في لندن قبل إزالتها من قبل الحكومة البريطانية. (المصدر: العربية.نت)

٢٢ أيار ٢٠٠٩ - بعد أن رأى النشطاء بأن دعايات وزارة السياحة الإسرائيلية في محطات مترو الأنفاق في لندن والتي تعتبر فيها الضفة الغربية وقطاع غزة جزءا من إسرائيل، نظم نشطاء حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، حملة منظمة ومركزة استهدفت سلطة معايير الدعاية، وخلال اسبوع نجحت الحملة في إزالة هذه الدعايات بالكامل.

إتحاد الأكاديميين البريطاني يصوت لصالح المقاطعة رغم التحذير القانوني

٢٧ أيار ٢٠٠٩- مرر إتحاد الجامعات والكليات في بريطانيا، والذي يضم نحو ١٢٠،٠٠٠ محاضر وطواقم أخرى في الجامعات والكليات في المملكة المتحدة؛ مرر عددا من القرارات التي تضمت عبارات لاذعة ومندرة بالوحشية الإسرائيلية في غزة، ودعمت حقوق الشعب الفلسطيني. كما صوت الاتحاد لصالح استضافة مؤتمر لاتحاد التجارة في الخريف من أجل «البحث في التطبيق القانوني لاستراتيجية [المقاطعة]، بما تشمل احتمال المقاطعة المؤسساتية [لاسرائيل]».

إختراق مهم يسجل لحملة المقاطعة: فيوليا تقرر الانسحاب من مشروع ترومواي القدس

٨ حزيران ٢٠٠٩- بموجب صحيفة هآرتس الاسرائيلية، فقد أعلنت شركة «فيوليا» عن نيتها بيع حصتها في مشروع قطار/ ترومواي القدس والذي يهدف الى ربط المستوطنات الاسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة مع مدينة القدس. والجدير بالذكر، أن حملة فيوليا وألستروم، والتي يشارك فيها نشطاء ومجموعات من عدد من الدول يعملون على الضغط على الشركتين الفرنسيتين للانسحاب من هذا المشروع. وقد تم اطلاق هذا المشروع رسميا في مؤتمر مبادرة بلباو في اقليم الباسك في تشرين ثاني ٢٠٠٨. وقد كلفت الحملة فيوليا خسائر تقدر بحوالي سبع مليارات دولار بفعل إلغاء اتفاقات أخرى مع الشركة.

إطلاق حملة واسعة ضد شركة أغريكسو في فرنسا

١٠ حزيران ٢٠٠٩- خلال العدوان على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في بداية العام، أعلن جورج فريتشي، رئيس إقليم لاتغودوك-روسيلون، باسم جميع المجلس الإقليمي عن تأسيس الشركة الاسرائيلية أغروكسو في سيتي هاربور مع وعود ببيع منتجاتها وتوفير فرص العمل لها وتمويلها بمنح بقيمة ٢٠٠ مليون يورو كخطة استثمارية للسنوات العشر القادمة. اغريسكو هي شركة تصدير المنتجات الزراعية الاسرائيلية ومن ضمنها على سبيل المثال تصدر انتاج المستوطنات في الغور الفلسطيني، حيث احتل ٧٠٠٠ مستوطن فيها ٩٥ ٪ من الاراضي، و ٩٨ ٪ من مصادر المياه، مما ادى الى حرمان المزارعين الفلسطينيين من مصدر رزقهم ويجعلهم عرضة لخطر التهجير القسري. الحملة ضد تأسيس الشركة تشكلت من ٢٨ منظمة وشبكة واتحاد وحزب سياسي فرنسي.

داكسيا-اسرائيل توقف تمويل المستوطنات الاسرائيلية

١٥ حزيران ٢٠٠٩- أعلنت مجموعة التمويل الفرنسية البلجيكية داكسيا عن نيتها عدم تمويل المستوطنات الاسرائيلية من خلال ذراعها داكسيا- اسرائيل بعد اليوم. لقد جاء هذا القرار نتيجة حملة لمدة أشهر في بلجيكا، قامت بها منظمات أهلية، أحزاب سياسية، سلطات محلية، إتحادات عمالية ومهنية، ومنظمات أخرى. وقد صرحت إدارة داكسيا بان تمويل المستوطنات الاسرائيلية يخالف بالفعل أخلاقيات البنك وستتوقف عن منح القروض بسبب ذلك.

الصوت اليهودي المستقل (كندا) يشارك في حملة المقاطعة ضد إسرائيل

١٦ حزيران ٢٠٠٩ - منظمة الصوت اليهودي المستقل في كندا تقر بالتصويت المشاركة في الحملة المتنامية لدعم النداء الفلسطيني لمقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وذلك خلال الاجتماع السنوي الأول للمنظمة. إن هذا القرار يجعل من منظمة الصوت اليهودي المستقل أول منظمة كندية يهودية على المستوى الوطني الكندي تشارك في حملة المقاطعة. وقد نص القرار على أن منظمة الصوت اليهودي المستقل «ستدعم النداء الفلسطيني لحملة مقاطعة اسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تلتزم بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتمتثل للقانون الدولي، بما يشمل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار ١٩٤».

الهند تعلق اتفاقاتها العسكرية مع إسرائيل

٧ حزيران ٢٠٠٩- (يديعوت احرنوت) أدرجت الحكومة الهندية شركة الصناعات الهندية العسكرية على اللائحة السوداء، واضعة مليارات الدولارات في تعاقدات الشركة الدفاعية في خطر. وبحسب وكالات الانباء الهندية، فقد انتقدت نيو دلهي عدة مصانع أسلحة بشبهة المتاجرة المحرمة والمحسوبيات، واوقفت جميع الصفقات معها، بما فيها الصناعات الهندية العسكرية. بدأت التجارة العسكرية بين الهند واسرائيل في بداية التسعينيات، مع صفقات تصل الى ثمانية مليارات دولار حتى اللحظة. وتعتبر اسرائيل ثاني أكثر مصدر للهند على صعيد الأسلحة بعد روسيا.

الفرق البرازيلية لكرة القدم ترفض اللعب في اسرائيل

١٨ حزيران ٢٠٠٩- أعلنت الحكومة البرازيلية عن تنظيم مباراة ودية بين فريقين أساسيين في الدوري البرازيلي لكرة القدم وهما- ساو باولو كوريثيانز وفريق ريو ديجينيرو فلامنغو- في مدينة رام الله في الضفة الغربية، مع التأكيد بأنهم لن يلعبوا في اسرائيل.

دولة فكتوريا (استراليا) تسقط شركة كونيكس

٢٥ حزيران ٢٠٠٩- أعلنت حكومة دولة فيكتوريا في استراليا بأنها لن تتعاقد بعد اليوم مع شركة كونيكس، إحدى أذرع شركة فيوليا، التي تتولى إدارة نظام الترومواي في مالبورن. استمرت حملة اسقاط كونيكس وامتدت على مدار أربعة أشهر شملت توزيع أكثر من ١٠٠٠٠٠ بيان على حواسيب مالبورن محذرة المواطنين من دور كونيكس-فيوليا في مشروع ترومواي/قطار القدس غير القانوني. كما حوت على مذكرات تحمل الوزير المسؤولية المباشرة.

---

* يقدم هذا التقرير المعد من قبل مركز بديل ملخصا عن ابرز أنشطة وفعاليات وانجازات حملة مقاطعة إسرائيل في الفترة ما بين نهاية نيسان-حزيران ٢٠٠٩.

طينية لمقاطعة إسرائيل

"أنا خجلة لتأخري في الوقوف مع حملة المقاطعة... الجبن كان سبب تأخري، ولكني الآن أدعو الجميع للانضمام للحملة، فالحياد لم يعد مبررا»

استضافت اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BNC–BDS): الكاتبة الكندية التقدمية، نعومي كلاين، في محاضرة لها في مدينة رام الله في ٢٧ حزيران. وكلاين هي مؤلفة واعلامية تحظى بأعلى مستوى من الترحيب والقبول من مستمعيها، وبأفضل الكتب مبيعا مثل: "بلا شعارات" و"عقيدة الصدمة"، حيث تتسم كتاباتها بالأصالة ومواقفها بالجرأة والمصداقية. وهي واحدة من بين الأعداد المتزايدة من كبار المؤلفين والفنانين والشخصيات الثقافية في الغرب، الذين تبنوا نداء المجتمع المدني الفلسطيني عام ٢٠٠٥؛ من أجل مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تمتثل للقانون الدولي. وفيما يلي تسجيلا لأهم ما جاء في محاضرتها في رام الله.

[...] لقد كنت في جنيف مؤخرا من أجل مؤتمر سمي "مؤتمر مراجعة مقررات ديربان"، والذي انعقد في نهاية نيسان. فكيف تعاملت وسائل الإعلام معه؟ وبخاصة الصحافة الأمريكية والإسرائيلية، فهذه لم تكن تشير لهذا المؤتمر باسمه الصحيح: "مؤتمر مراجعة مقررات ديربان"، فقد كانت تسميه "ديربان الثاني" – "مهرجان الكراهية". وكان "مؤتمر مراجعة مقررات ديربان" في جنيف عبارة عن عملية متابعة للمؤتمر العالمي ضد العنصرية ٢٠٠١ الذي عقد في ديربان في جنوب أفريقيا؛ وكان موضوعا لحملة دعائية غير مسبوقة هدفت إلى مساواة كلمة "ديربان" بكلمة "مهرجان الكراهية"، "مهرجان الكراهية واللاسامية"؛ وقد تم تكرار هذه الكلمة طوال الوقت، لماذا؟ لأن الهدف هو العمل على نزع الشرعية عن المؤتمر، وعن شبكات واسعة من الجماعات والمنظمات التي كرست نفسها لهذا المشروع. [...]

ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر مراجعة مقررات ديربان، ما لاحظناه هو أن معظم المنظمات الصهيونية الكبرى، وفي مختلف أنحاء العالم، قد بذلت كل مساعيها في دعوة الحكومات لمقاطعة المؤتمر؛ وقد قاطعت إسرائيل المؤتمر، وكذلك فعلت الحكومة الكندية. وقد ساد اعتقاد أن إدارة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما سوف تفترق عن سياسة سابقه الرئيس بوش، وأن الولايات المتحدة ستحضر مؤتمر مكافحة العنصرية، ولكن، في النهاية، قررت الإدارة الأمريكية مقاطعة المؤتمر. وما أن حدث ذلك حتى قامت العديد من الدول بالانسحاب على وجه السرعة، ومنها: ايطاليا، ألمانيا وهولندا.

لقد سمعنا الكثير [...] من الشكاوى التي قدمت حول هذا المؤتمر، والتي كانت في الواقع غير صحيحة، فالبيان الرسمي الصادر عن مؤتمر ديربان لم يقل أن إسرائيل دولة عنصرية؛ والشيء الوحيد الذي [قاله] هو أننا نعترف بمحنة الشعب الفلسطيني الذي نشجعه لـ[المشاركة] في مفاوضات سلام سريعة، وبأن لكل شخص الحق في الأمن. وهكذا، كانت هناك هوة بين ما اعتقده الناس عن ذلك المؤتمر وبين ما حدث بالفعل.

ولنضع في اعتبارنا أن مؤتمر ديربان الأول كان حدثا كبيرا، فقد سافر حينها (٢٠٠١) إلى ديربان ١٦ رئيس دولة، كما وصل إليها ٤٨ وزيرا للخارجية. وأحد الأسباب الهامة التي جعلت الناس لا يتذكرون حقيقة ما جرى في مؤتمر ديربان الأول، ولماذا أصبح من السهل جدا نشر معلومات خاطئة عنه، هو أن المؤتمر انتهى في التاسع من أيلول ٢٠٠١، (أي قبل يومين فقط من أحداث ١١ سبتمبر) وبالتالي كان هناك يومان فقط قبل ان تصل الحقائق إلى العالم وتصبح جزءا من الثقافة، فبعد يومين فقط، انتقل النقاش بشكل حاسم إلى موضوع الحرب غير المنتهية على الإرهاب.

ولكن السبب وراء وجود مثل هذه المعارضة المتحمسة لنتائج مؤتمر ديربان؛ هو أن ذلك المؤتمر شهد ميلاد حركة مقاطعة إسرائيل – وهي الحملة التي تساوي بين ممارسات دولة إسرائيل وبين ممارسات نظام الأبارتهايد البائد في جنوب أفريقيا، حيث تم التعبير عن ذلك بالتمام والوضوح لأول مرة في ديربان عام ٢٠٠١ في مؤتمر المنظمات غير الحكومية. وإذا ما ألقيتم نظرة على البيان الختامي للمنظمات غير الحكومية في ذلك المؤتمر؛ نجده يذكر أن إسرائيل تمارس شكلا من أشكال الأبارتهايد، ويدعو البيان على وجه التحديد إلى استخدام ذات التكتيكات التي تم استخدامها للإطاحة بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛ وذلك من أجل عزل إسرائيل وإجبارها على الامتثال للقانون الدولي.

وقد حدثت الكثير من الأمور الهامة جدا خلال مؤتمر ديربان الأول؛ فعلى امتداد عالم الجنوب، وبخاصة في القارة الأفريقية؛ رفض الناس فكرة إدارة الأمم المتحدة لمؤتمر مناهضة العنصرية بلطف ويسر في حين يتفق الجميع أن العنصرية سيئة وخاطئة، رأى هؤلاء الناس أن عليهم أن يتحركوا ليخرجوا بإعلان له معنى سليم وواضح لمناهضة العنصرية، وهذا ما كان يفترض أن يحدث في ديربان.

ولكن ما حدث فعلا هو أن العنصرية وضعت في سياق تاريخي؛ وأن الإجماع أو توافق الآراء – أو ما أسميه توافق ديربان – هو أن الصيغة التي يمكننا فهمها جيدا للتمييز العنصري؛ هي تلك الصيغة التي اختبرها البشر في سياق التاريخ الاستعماري، وبشكل خاص؛ في التاريخ الاقتصادي من خلال الحاجة إلى أمرين مربحين جدا، وهما: الأول، هو العمل الحر، والثاني هو الأرض الحرة.



الكاتبة والنشيطة الكندية الشهيرة نعومي كلاين تشارك الفلسطينيين مسيرة احتجاجية ضد جدار الفصل العنصري على أراضي قرية بلعين، رام الله، ٢٦ حزيران ٢٠٠٩

ولكن العنصرية المعاصرة؛ بصفتها المعارضة لمجرد التشكك العام تجاه الآخر والمختلف، فينبغي أن تفهم بصفتها نظرية سمحت للمستوطنين الأوروبيين في الماضي بتسويغ الرق من جهة، وسرقة الأرض من الجهة الأخرى؛ فالتمييز العنصري لم يكن النهاية – إنما كان على الدوام هو الوسائل/الاداة، فقد كان الوسيلة لهذه القضية المربحة للغاية.

وبناء على هذا الفهم، هل من الغريب أن هذه القصة تهدد بصورة غير عادية أحدث الوافدين في لعبة دولة المستوطنين، اي إسرائيل؟ وما رأيتموه بالنسبة لمؤتمر ديربان ليس سوى نوع من التضامن بين الدول الاستيطانية القديمة؛ مثل كندا، أستراليا ونيوزيلندا – التي قاطعت جميعها المؤتمر – وبين دولة إسرائيل الاستيطانية. فلم تكن مقاطعتهم لمجرد أنهم يتصرفون نيابة عن إسرائيل، بل في وجود الهدف المشترك، وفي العثور على تحديات مشتركة لمواجهة التهديد الكبير الذي تشكله هذه الرواية وهذا الفهم للتمييز العنصري. وسبب اعتبارها تهديد هو أن أحد مطالب مؤتمر ديربان كان التعويضات [...] أي مطالبة الدول الاستعمارية بدفع تعويضات عن العبودية والاستعمار. ولذلك أصبحت العنصرية فجأة أمرا مكلفا، فهي لم تعد مجرد تسجيل مواقف وتصريحات مثل: "نحن جميعا ضدها"، الآن يوجد ثمن مرافق، ويظل السؤال المطروح للتداول هو: "من يدين لمن؟"، وهذه الدول تعتبر مدينة للعالم، إضافة إلى أنها ربما تكون صاحبة الدين العالمي؟

[...] هناك سببان لوجود القليل من الاهتمام بالسلام في داخل إسرائيل: الأول، هو حقيقة أنه يمكن العيش بشكل طبيعي نسبيا مع حياة ممتعة في إسرائيل؛ والسبب الثاني هو أن الشركات الإسرائيلية لا تشعر بأثر الحرب. وإذا نظرتم إلى مناطق صراعات أخرى، نجد أنه عندما يشعر مجتمع معين في نهاية المطاف بالتعب من الحرب؛ يبدأ الناس بالقول "أنني أريد فقط أن أعيش حياة طبيعية"، وقطاع الأعمال يشرع في ممارسة الضغوط على الحكومة من أجل أن يتمكنوا من ممارسة التجارة في ظروف طبيعية؛ لأنه من الصعب وجود اقتصاد مزدهر في سياق الحروب. نعم يمكن أن يوجد اقتصاد عسكري مزدهر خلال الحروب، ولكن من الصعب جدا وجود اقتصاد عام مزدهر في ظل حالة الصراع.

وكل من هاتين القضيتين تواجهان تحديا من جراء تضخم قطاع الأمن الداخلي في إسرائيل، والمرتبط عضويا بطبيعة الحال مع البنية التحتية لنظام الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فهذه التقنيات الأمنية الحديثة – كاميرات المراقبة، الجدران التي تتيح تشخيص الهوية البيولوجية – جميعها تدار من قبل شركات خاصة. فمن جهة، يتيح ذلك للإسرائيليين أن يعيشوا ما يسمى بالحياة الطبيعية حتى مع احتدام حالة الصراع، وحتى مع استمرار الاحتلال، وحتى مع غياب العدالة والسلام، ولا يزال بالإمكان وجود لعالم الخديعة. وبالإضافة لذلك، يوجد قطاع واسع جدا من الاقتصاد الإسرائيلي يحقق ربحا مباشرا من قطاع الأمن الداخلي – ليس فقط في إسرائيل، بل لأنه يتم التعامل مع إسرائيل باعتبارها مختبرا حيا، فالأراضي المحتلة هي المختبر والشعب الفلسطيني هو حقل التجارب لهذه التقنيات والصناعات الأمنية؛ وهذا يعني أن هذه التقنيات والصناعات يمكن بيعها للخارج، بل يجري تصديرها بالفعل.

وضمن هذا السياق يكون السلام تهديدا؛ لأن هذه الشركات لن تكون قادرة على الادعاء أنها تحمي الإسرائيليين من عدو غير عقلاني إلى النهاية بحيث لا يمكن أبدا الحوار معه؛ وبالتالي، هي تستطيع الادعاء أنها لا زالت قادرة على الحفاظ على الإسرائيليين آمنين نسبيا. وإلا فإن هذه الشركات ستخسر أسواقها فعليا.

إن أحد الأمور التي نقوم بها هنا هو أننا، ومن خلال حملة المقاطعة، نخلق ضغطا آخر على الاقتصاد الإسرائيلي الذي يجب ان يرغب فعليا بالسلام؛ كما أننا نتحدى ونجابه فكرة التطبيع؛ لماذا؟ لأنك عندما ترغب فعليا بمشاهدة فيلم ولن يعرض في مهرجان القدس للأفلام، وعندما تريد حضور مؤتمر، ولن يجري عقده في تل أبيب لأن الناس قرروا أنهم لا يريدونه هناك – فهذا يمثل تحديا لجزء أساسي من الهوية الإسرائيلية.

يوجد بالفعل جزء كبير من الاقتصاد الإسرائيلي يقول: " لا نريد سلاما، نريد استمرار الوضع كما هو عليه، نريد الأمن وليس السلام". ولكن يجب أن يكون هناك قطاع آخر من الاقتصاد الإسرائيلي يقول: " لا، نحن بحاجة للسلام، نحتاج للسلام من أجل أن نحظى بحياة طبيعية، والكل يستحق ذلك". وبالطبع، لا يمكن أن يكون الوضع سويا وأحادي الجانب. وبالتالي، ينبغي أن يحدث ذلك في نفس الوقت، أو أننا سنخسر واحدة من أكثر دعامات السلام أهمية، وهو وجود القطاعات الاقتصادية الراغبة في السلام مع الناس الذين يريدون ويستحقون حياة طبيعية.

[...] نحن بحاجة للتحرك ضد القيود، نحن بحاجة لوضع واتخاذ مواقف جذرية هناك، ماذا عن حل الدولة الواحدة؟ وكيف عن الحل بلا دولة؟ دعونا نذهب إلى هناك ونقيم الكثير من الجلبة، ونبني حركة جماهيرية من أجل السلام والعدل، بطريقة غير متكلفة تماما، وبلا مواربة، بطريقة لا تغذي العنصريين، بطريقة لا تعتذر عن نفسها؛ لأنها تعرف جيدا أنها تسير وفق التقاليد العظيمة المناهضة للعنصرية.

وفي الختام؛ لا أعتقد أنه من الشجاعة أنني أؤيد الدعوة لحملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها في عام ٢٠٠٨؛ حينما كانت غزة تهاجم والأطفال يموتون، فقد صدرت الدعوة عام ٢٠٠٥؛ وأشعر بالخجل لأني استغرقت كل هذا الوقت للوقوف مع الحملة؛ من هنا، لا أكون متواضعة عندما أقول أنني آسفة. [...] فلم يكن هناك سبب سوى الجبن. ولكنني أدعوكم الآن جميعا، وأطلب منكم أنتم الذين على الحياد أن تنضموا إلى الحملة بفخر.

* تسجيل وإعداد مركز بديل.

ضمن فعاليات إحياء ذكرى النكبة ٦١:

مركز بديل يقيم حفل تخريج لطلبة الفوج الثالث من برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين



حفل التخريج، مخيم خان الشيخ، سوريا، ١٥ ايار ٢٠٠٩



حفل التخريج، مخيم النصيرات، غزة، ١٥ ايار ٢٠٠٩



حفل التخريج، مخيم عقبة جبر، أريحا، ١٥ ايار ٢٠٠٩

ضمن فعاليات إحياء ذكرى النكبة ٦١، أقام بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، حفل تخريج لِ ٣٦٨ منتسباً من طلبة الفوج الثالث في برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين وذلك في مركز الشباب الاجتماع/مخيم عقبة جبر، يوم الجمعة الموافق ١٥/٥/٢٠٠٩

وقد بدأ الاحتفال الذي تولى عرافته كل من الأطفال الناشئة: اشرف ياغي ووفاء عطا في تمام الساعة السادسة مساءً في ساحة مركز الشباب الاجتماعي في مخيم عقبة جبر، بحضور المؤسسات الشريكة في البرنامج من الضفة الغربية وفلسطين المحتلة ٤٨، في حين كانت المؤسستين الشريكتين في سوريا (عائدون) وقطاع غزة (جمعية منتدى التواصل في النصيرات) قد نظمتا حفل التخريج في مواقعها في وقت سابق. وقد حضر الاحتفال ذوو الناشئة وحشد غفير من أبناء مخيم عقبة جبر ومحافظة أريحا والأغوار. وقد افتتح البرنامج بالنشيد الوطني الفلسطيني، ومن ثم ألقى الطفل الناشئ محمد عيسى من مركز الشباب الاجتماعي في مخيم عقبة جبر كلمة حفل التخريج رحب فيها بالحضور والمؤسسات المشاركة في البرنامج وشكرهم على اختيار المركز لإقامة حفل التخريج لهذا العام.

بعد ذلك ألقى محمد جرادات، منسق وحدة حملة الدفاع حقوق اللاجئين، كلمة مركز بديل تطرق من خلالها إلى برنامج تنمية وتدريب الناشئة والأهداف التي قام من اجلها. وقال جرادات:

" إننا في مركز بديل ننظر إلى برنامج تنمية وتدريب الناشئة كأحد اهم البرامج الإستراتيجية التي تهدف إلى التركيز على بناء وتثقيف جيل جديد من أبناء اللاجئين في مخيمات وتجمعات اللاجئين في الداخل والشتات، جيل قادر على حماية وحمل رسالة اللاجئين، ونقل معاناتهم، وإظهار حقوقهم والحفاظ عليها كما أقرتها قرارات الشرعية الدولية، وجيل قادر على ممارسة الحق؛ حق العودة".

كما واشتمل برنامج التخريج على فقرات فنية وثقافية متنوعة قدمها الناشئة من مختلف المؤسسات الشريكة في البرنامج نالت إعجاب الحضور. فقد قدمت فرقة مركز الطفل الفلسطيني/مخيم الفوار عرضا مسرحيا بعنوان "فعلة ندم"، أما المشاركون/ات من مركز لاجئ/مخيم عايدة فقد قدموا عرضاً جماعياً حول القرى المهجرة عام ١٩٤٨. كما قدمت الناشئة بتول فرارجة من مركز أطفال الدوحة الثقافي قصيدة بعنوان "من أنا"، أما الناشئة عميد ذوقان واحمد حشاش من مركز يافا/مخيم بلاطة، فقد قدما فقرة أدبية تحت عنوان "ذكريات وطن".

هذا وقدمت فرقة مركز الشباب الاجتماعي/مخيم الفارعة مسرحية بعنوان مقاطعة البضائع الإسرائيلية، كما قدمت فرقة جمعية كي لا ننسى/مخيم جنين عرض دبكة شعبية فلسطينية، كما قدم الناشئة من أبناء فرقة مركز الشباب الاجتماعي/مخيم الجلزون فقرة رقص من التراث الشعبي الفلسطيني. كما قدمت الطفلة صمود أبو عواد من مركز الشباب الاجتماعي/مخيم نور شمس قصيدة بعنوان القدس. أما الطفلة شهد أبو عيشة من مخيم شعفاط فقد قدمت قصيدة بعنوان يا قدس لا تسأليني لماذا وكيف احبك. وفي ختام الفقرات الأدبية والفنية قدم الناشئة احمد عقل ومي مصاروة من جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين/الناصرة فقرة أدبية تحت عنوان "من انا".

وفي ختام مهرجان التخريج، قامت لجنة التكريم المكونة من السادة: محمد جرادات، حمزة الشيخ قاسم، احمد محارمة، عايد جعايصة، وخميس جبريل بتسليم الشهادات للخريجين وبتكريم المؤسسات الشريكة في برنامج تنمية وتدريب الناشة. كما وقام مركز بديل بتوزيع الكتاب الجديد "نحن الجيل الذي سيعود" والخاص بالبرنامج على المؤسسات الشريكة. هذا، ويعد الكتاب ثمرة جهود ممتدة على مدار عام كامل ضمن البرنامج، وهو يعكس مواقف وآراء الطلاب من خلال التطرق إلى قضايا اللجوء والعودة.

يذكر ان برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين انطلق عام ٢٠٠٦ في احد عشر مخيماً وتجمعاً للاجئين في الضفة الغربية المحتلة، وذلك بتوصية من اللقاء التنسيقي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، وبمصادقة الجمعية العامة لمركز بديل وبالتعاون مع المؤسسات الفاعلة في ميدان الدفاع عن حقوق اللاجئين. وقد اتسع البرنامج في الأعوام التالية حيث ضم في العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ اثنا عشر مخيماً وتجمعاً، وفي عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ضم ثلاثة عشر تجمعاً للاجئين شملت قطاع غزة والمنافي.

مركز بديل يجدد عقود برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين للعام ٢٠٠٩-٢٠١٠ مع اثنتي عشر مؤسسة وتجمعا للاجئين الفلسطينيين في فلسطيني التاريخية والشتات

من جهة أخرى، قام مركز بديل مؤخراً بتجديد عقود برنامج تنمية الناشئة للعام الرابع على التوالي، وذلك بتوقيعه اتفاقية شراكة مع اثنتي عشر مؤسسة وتجمعا للاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات. وقد كانت المؤسسات للعام ٢٠٠٩-٢٠١٠ على النحو التالي:

مركز ثقافة الطفل- مخيم الفوار، مركز لاجئ- مخيم عايدة، مركز أطفال الدوحة، مركز يافا الثقافي-مخيم بلاطة، مركز الشباب الاجتماعي- مخيم عقبة جبر، مركز الشباب الاجتماعي- مخيم الفارعة، مركز الطفل الفلسطيني- مخيم شعفاط، مركز الشباب الاجتماعي- مخيم نور شمس، جمعية كي لا ننسى- مخيم جنين، جمعية الكرمل- مخيم النصيرات- قطاع غزة، جمعية جماعة « مشاركة بمجموعتين» واحدة في باقة الغربية والثانية في كفر قاسم»، مجموعة عائدون- سوريا مخيم السيدة زينب.



وحرصا على إنجاح وتطوير البرنامج، اعد مركز بديل خطة تنفيذ للبرنامج للعام ٢٠٠٩-٢٠١٠ آخذا في الاعتبار أعمار الاطفال والتقييم الذي اعده المركز للبرنامج خلال الأعوام السابقة. وقد جرى اختيار المشاركين من الفتية والفتيات لهذه الدورة، وبدأ تنفيذ خطة العمل المعدة للفصل الأول من برنامج التدريب. ويذكر أن البرنامج مقسم إلى أربعة فصول يتناول الأول منها «تاريخ القضية واللجوء الفلسطيني»، وتعالج مادة الفصل الثاني «أوضاع اللاجئين الفلسطينيين»، وجاءت مادة الفصل الثالث تحت عنوان: «حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين»، أما الفصل الرابع «كيف نحمي حقوقنا» حيث يتناول آليات الدفاع عن الحقوق. هذا وقد تقرر تضمين الخطة المعدة لهذا العام جملة من الفعاليات والأنشطة التي من شأنها ان تعزز ثقافة الناشئة بالدور المطلوب منهم في الدفاع عن حقوقهم كلاجئين ومهجرين فلسطينيين حسب ما نصت عليه القرارات الدولية وفي المقدمة منها الحقوق المتضمنة في القرار الاممي ١٩٤.

ضمان حقوق اللاجئين ضمانٌ لتسوية سياسية دائمة*

بقلم: هشام نفاع**

القضية الفلسطينية أكبر من تحجيمها ضمن محاولاتٍ لترسيم حدود جغرافية سياسية فقط؛ لأن عدالتها ترتكز في الأساس الى كونها مشروعًا ثوريًا مناهضًا للمشروع الاستعماري كما أرادت الحركة الصهيونية فرضه. لقد قام المشروع الصهيوني، أصلا، على تطهير البلاد من أكثر ما يمكن من أهلها الفلسطينيين، ولن تتغيّر ممارساته الماديّة ما لم يتم الاعتراف الكامل بحقوق اللاجئين، سياسيًا، وأخلاقيًا، وفعليًا.

أضافت المؤسسة الإسرائيلية، في السنوات الأخيرة، شرطًا جديدًا لقبول أية تسوية سياسية مع الشعب الفلسطيني، وهو يقضي بـ «الاعتراف بيهودية اسرائيل». وهذا ما يصحّ وصفه بـ « الشرط الإستباقيّ» الذي يُملي نتائج التفاوض حتى قبل الخوض فيه. يبدو أنه لا حدود للابتكارات التخريبية الإسرائيلية بخصوص تحقيق التسوية.

هذا المطلب الذي يُعتبر استثنائيًا، إن لم يكن عجيبًا، في منظومة العلاقات الدوليّة، لا ينبع فقط من تأصُّل الإنغلاق العنصري المتعصّب في المؤسسة الإسرائيلية؛ بل إنه تكتيك سياسيّ شديد الدّهاء. يُقال هذا انطلاقًا من التوجّه الإسرائيلي الرسمي نحو تعريف الدولة كـ «يهودية». فليست المسألة حضاريّة أو حتى رمزيّة، بقدر ما هي مسألة عدديّة تُقاس بأدوات الديموغرافيا: عدد اليهود مقابل عدد الفلسطينيين. ولأن هذه المؤسسة لا تكتفي بمطلب الاعتراف بوجود دولتها على أنه «تجسيد لحق تقرير مصيراليهود»، وهو التسويغ الشائع عمومًا لوجود الدول القومية الحديثة، بل إنها تطالب العالم بالاعتراف بتعريفها الايديولوجي لذاتها. بمعنى آخر، هذه المؤسسة تسعى لفرض العقيدة الأساس للحركة الصهيونية على أنها حقّ كونيّ يجب على الجميع الاعتراف به. أما المترتّب على هذا، « لو جاءت العتمة على قد إيد الحرامي»، فهو أولا: تنظيف ساحة الحركة الصهيونية مما اقترفته أذرعها المختلفة من تطهير عرقي ضد الشعب الفلسطيني خلال وبُعيد نكبة عام ١٩٤٨. وثانيًا: منحها فرصة الادّعاء بأن تطبيق حقوق اللاجئين الفلسطينيين غير ممكن لأنه سيمسّ بيهودية الدولة.

سياسة مخططة

إذًا فالمسألة تتجاوز ساحة المعركة الرمزية بل إنها تندرج ضمن السياسة الاسرائيلية المخططة. ففي جميع المراحل المختلفة منذ النكبة وحتى اليوم ظلّت هناك مسألة واحدة تقلق وتؤرق المؤسسة الاسرائيلية، هي حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّرتهم بالقوة وبالسلاح من بيوتهم ودمّرت المئات من قراهم. فقد قادت السيرورة التاريخية بمنعطفاتها السياسية المتعددة الى إجبار المؤسسة الاسرائيلية على الإقرار الرسمي بوجود الشعب الفلسطيني وبالتالي بحقه في تقرير المصير في دولة مستقلة. مع أنه حتى مطلع تسعينييات القرن الماضي لم تتعدّ القضية الفلسطينية في طروحات هذه المؤسسة إلحاقَ بعض ما احتلته من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ بالأردن وبمصر، وكأنها مسألة ترتيبات حدوديّة لا أكثر. لكن مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، المتوّجة بالإنتفاضة الشعبيّة في كانون الأول١٩٨٧، فرضت، بقوّة نوعيّة غير مسبوقة، حق هذا الشعب في تقرير مصيره، بحيث لم يعد بإمكان المؤسسة الاسرائيلية مواصلة تجاهله.

وهكذا، فمنذ بدء مسيرة التفاوض الاسرائيلي–الفلسطيني، باتت المؤسسة الاسرائيلية تقرّ (أشدّد: على مستوى التصريح فقط) بإمكانية إقامة كيان فلسطيني (ما!). ولو أجرينا مسحًا سريعًا للخارطة السياسية الاسرائيلية الراهنة لأمكننا القول إن غالبية مركباتها باتت تصرّح بذلك، وإن قسرًا. لكن المسألة لا تتجاوز الفعل التصريحي بطبيعة الحال. فالممارسات الاسرائيلية الفعلية تضع علامة سؤال حادّة على النوايا والأهداف المخبّأة خلف جميع التصريحات البروتوكولية. وقد انعكس هذا في عدم احترامها ما وقعته من اتفاقات، وكذلك في عمليّات الاجتياح العسكرية الوحشيّة المتكررة التي حرّكها هدف سياسيّ هو تقويض البنية المؤسسيّة السياسيّة الفلسطينية، سواء في الضفة الغربية مطلع سنوات الألفين، أو في قطاع غزة لاحقًا – وكل هذا منعًا لنشوء ولو نواة مؤسسيّة لكيان فلسطيني مستقلّ.

وحتى لو حاججت المؤسسة الاسرائيلية وادّعت موافقتها رسميًا على إقامة كيان فلسطيني مستقلّ، فستظل هناك حاجة بنا لاختراق جدار الصوت التصريحي هذا، وصولا الى المضمون. وهو المضمون الذي سيكشفه، بالأساس، الموقف الاسرائيلي الرسمي والفعلي من قضيّة حقوق اللاجئين الفلسطينيين. فحتى اليوم يقوم التوجّه الاسرائيلي على تفكيك القضية الفلسطينية، بل بعثرتها: من ناحية، تصرّ المؤسسة الاسرائيلية على صيغة المراحل، وهو ما بدأ منذ ما عُرف بـ «غزة وأريحًا أولا»، ومن ناحية أخرى تنثر ملفّات القضية الفلسطينية على محطات زمنية مستقبلية، تهتمّ بإرجائها على الدوام بأدوات القوّة، العسكرية منها والاستيطانية. وهذا ناهيك عن أنها تتوجّه الى القضية برمّتها كما لو أنها بدأت في حزيران ١٩٦٧، وذلك خدمةً لهدفها طيّ الملفات الأقدم والأصعب، ملفات ١٩٤٨، وأولها ملف اللاجئين.



ناشئة «أجيال العودة» يجوبون شوارع بيت لحم، ضمن أنشطة المخيم الصيفي ٢٠٠٨

بين التسوية والمصالحة

هناك شكلان للتسوية السياسية المقترحة لما يسمى بـ الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي. (وهي بالمناسبة تسمية إشكالية في أحد أهمّ أوجهها، كونها تفترض وتفرض تكافؤًا من حيث القوّة بين طرفين، مع أن أحدهما هَجّر، احتلّ واستوطن، بينما الثاني تعرض لنتائج تلك الممارسات العنيفة). الشكل الأول هو اقامة دولتين مستقلتين، والثاني هو إقامة دولة مشتركة واحدة. هناك نقاشات مختلفة في هذا الشأن، بعضها يتّسم بالطابع الثنائي: «إمّا هذا أو ذاك»، والبعض الأخر يضع المسألة في سياق تاريخيّ، بمعنى وجوب انهاء الاحتلال في أراضي ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، أوّلا، ومن ثمّ تحقيق مصالحة بين الشعبين (والمصالحة غير التسوية!) لربما تفضي الى العيش في دولة مشتركة مستقبلا. وبرأيي، مهما تعدّدت النقاشات في هذا الخصوص، فإن التمسّك بحقوق اللاجئين هو ما يضع جميع هذه النقاشات في نصابها، بل يساهم في التقدّم الى الأمام نحو توليفة أكثر وضوحًا وقابلية للتطبيق.

بناء على ما سلف، من المهمّ التعاطي مع إشكالية عدم الوضوح في شكل التسوية الذي ينص على إقامة الدولتين. وهي إشكالية نشأت مع التغيّرات المستجدّة ضمن السيرورة السياسيّة–التاريخية. فقد رفضت المؤسسة الاسرائيلية هذه التسوية على الدوام حتى سنوات خلت، رغم أنها اشتقاق من الصيغة التي اتُّفق عليها دوليًا، متمثلة بقرار التقسيم. ولكن، حين اضطرّت لقبولها ولو دبلوماسيًا، فقد غيّرت مضمونها، بل قوّضته، حين حوّلت الأمر الى معادلة شكلية يغيب عنها المتغيّر الأساس: حقوق اللاجئين. وهنا، جاء التشابه في مفردات «حل الدولتين المستقلتين» على ألسنة أطراف مختلفة، لينتج حالة من عدم الوضوح حدّ البلبلة. لأن المتحدّثين المختلفين يقصدون معاني مختلفة. فمضمون « الدولتين» كما أعلنته منظمة التحرير الفلسطينية يختلف جوهريًا عما ترمي إليه أحزاب إسرائيل الصهيونية الكبرى. وقد أدى تجاهل هذا التفاوت الكبير في ما تقصده الأطراف المختلفة من صيغة التسوية، إلى اندلاع نقاشات كثيرًا ما اتّسمت بالشكلية، بين أصحاب القضية الواحدة ومناصريها. فبدلا من أن يتّسم الجدل بمحاولات تفكيرية وتطبيقيّة تهدف الى استيضاح الممكن في الواقع المعطى وتشييد رؤية سياسية بناءً عليه، ابتعد الجدل إلى هوامش نظريّة جدًا، إن لم نقل شبه مثالية، (مثالية بالمفهوم الفلسفي، أي مقابل الماديّة، وليس بوصفها يوتوبيا)؛ وبدلا من رؤية الرابط الجدلي بين صيغتي التسوية ضمن منظور تاريخي يمكّن من «وضع المسائل على الأرض»، تمّت أدلجة الجدل في ثنائية شبه مطلقة تكاد تكون منزوعة من القراءة السياسية الواقعيّة الضرورية.

عن زاوية الرؤية

من المهم أن يُطرح السؤال: كيف يمكن تحقيق وتطبيق حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الحالتين، أو في مرحلتيّ التسوية؟ لقد أصاب كثيرون عندما اعتبروا أن المرحلة الأولى يجب أن تكون الاعتراف الاسرائيلي بالقضية من حيث تحمُّل المؤسسة الاسرائيلية المسؤولية عن نشوئها، وبالتالي عن تبعاتها وعن واجبها في السماح والمساهمة في تحقيق حلّها. هناك من يعتقد بأن هذا «مستحيل» في اطار طرح الدولتين، وهنا يمكن القول إن رؤية هذه الاستحالة لربما تنبع من عدم ملاحظة الفرق النوعيّ الذي سيطرأ في حال وصلت المؤسسة الاسرائيلية مرحلة متقدمة من الرّشد السياسي عبر تحمّلها المسؤولية والاعتراف بها. إن جميع المشاريع السياسية قد تبدو حلمًا في مراحلها الأولى، وهذا ما طغى لعقود طويلة، مثلا، فيما يخصّ إقامة دولة فلسطينية مستقلة. لكن السيرورة التاريخية مركبة دائمًا، وبقدر ما تحمل من تعقيدات جديدة فإنها تفتح أفاقًا جديدة أيضًا. في جميع الأحوال، لا يوجد تناقض بين تحقيق حقوق اللاجئين وبين التسوية المتمثلة بدولتين، إلا بالمفهوم الاسرائيلي الرسمي الذي يصرّ على يهودية اسرائيل. أما تغيير زاوية الرؤية فمن شأنه التوضيح للمراقب بأن النضال لتغيير الهوية الايديولوجية لهذه الدولة يرتبط الى حد بعيد بفتح أفق حقيقي لحل قضية اللاجئين، وبالعكس. إنهما عمليتان مترابطتان. وينطبق هذا أيضًا بخصوص مرحلة محتملة قادمة من التسوية، أقصد العيش في دولة واحدة بعد تحقيق مصالحة أعمق من الاتفاقيات الرسمية. ويبقى السؤال: كيف سيكون التطبيق الفعلي لكلّ هذا؟ هذا هو دور وحاجة التفاوض السياسي. وهو تفاوض آن الأوان إخراجه من مربّعاته القديمة التي اتّسمت بالإرجاء واستبعاد الخوض في المناطق الخطرة. هنا تجدر الاشارة الى أن الادّعاء بأن « المؤسسة الإسرائيلية سترفض»، هو ادعاء إشكاليّ كونه يصادر الإرادة الفلسطينية مسبقًا، ويلغي معنى ومفهوم النضال! فلم يتحقق شيء في سياق قضية الشعب الفلسطيني سوى بالنضال، حتى حين كانت المؤسسة الاسرائيلية في أعلى درجات تعنّتها. لربما هناك حاجة في إعادة بلورة الحلم الفلسطيني الذي بات يعاني من كسور ورضّات. أخطرها الكسر الداخلي المتمثّل بحالة الانقسام.

من الشعار الى الأرض

بنظري، إنّ التمسّك بحقوق اللاجئين مبدئيًا وفعليًا، على الرغم من شكليّ التسوية الخلافيين، من شأنه إعادة الأمور أقرب الى مكانها المطلوب، الى الواقع. إنزال قضية اللاجئين من مستوى الشعار الى الأرض، سيكون محفّزًا لصياغة حلول تطبيقيّة. لأن التمسّك بالحقوق عمومًا يحتاج الى بلورة تطبيقيّة، بمعنى الخوض فيما وراء الشعار أو المطلب. فالقضية الفلسطينية أكبر من تحجيمها ضمن محاولاتٍ لترسيم حدود جغرافية سياسية. لأن عدالتها ترتكز في الأساس الى كونها مشروعًا ثوريًا مناهضًا للمشروع الاستعماري كما أرادت الحركة الصهيونية فرضه. لقد قام المشروع الصهيوني، أصلا، على تطهير البلاد من أكثر ما يمكن من أهلها الفلسطينيين، ولن تتغيّر ممارساته الماديّة ما لم يتم الاعتراف الكامل بحقوق اللاجئين، سياسيًا، أخلاقيًا وفعليًا. في هذه الحالة، لن يظلّ الاختلاف في الطروحات المقترحة من اجل التسوية محشورًا في طابعه الرّاهن العقيم سياسيًا، بل سيتحوّل الى اختلاف مثرٍ في الاجتهادات.

إن حلّ القضيّة الفلسطينية سيظلّ مستحيلا من دون تفكيك بنية العلاقات الاستعمارية التي تواصل المؤسسة الاسرائيلية فرضها. من هنا، فكل تسوية لا تشمل في مركزها إحقاق حقوق اللاجئين، وفقًا لإرادة وخيار وقرار كل لاجئ، ستظلّ تسوية شكلية خاضعة لبنية العلاقات الاستعمارية السائدة. ومن المهمّ هنا توضيح أن تفكيك هذه البنية الاستعمارية هو في صالح اليهود أيضًا، لأنه يحرّرهم، سياسيًا وأخلاقيًا، من لعب دور الاحتياطي البشري والمادي لتكريس مشروع قوامه الهيمنة التي تنتج الحرب وسفك الدماء. إن تفكيك البنية الاستعمارية هو ما سيجعل وجود اليهود الاسرائيليين طبيعيًا في المشرق. فالقضيّة الفلسطينية هي قضيّة تحرّر، وليس للفلسطينيين وحدهم!

أخيرًا، إن العقبات الماثلة أمام تحقيق حقوق اللاجئين لا تقتصر على طبيعة وممارسة المؤسسة الإسرائيلية بمرجعياتها الصهيونية، رغم أنها تظلّ أصل الدّاء. فهناك عقبات فلسطينية وعربية أيضًا. أولها غياب استراتيجية وطنية فلسطينية مشتركة تتجاوز سقف الاختلافات الايديولوجية، مهما احتدّت. كذلك، فإن التعاطي العربي الرسمي مع القضية الفلسطينية كعقبة يُراد التخلّص منها، وليس كقضية تحرر وطني عادلة، يزيد من مخاطر تقديم تنازلات جوهرية، يُخشى أن تحقق في نهاية المطاف انتصارًا للمشروع الصهيوني. وهو انتصار سيكون خطيرًا على الشعب الفلسطيني وعلى الشعب اليهودي أيضًا، لأن كلّ تسوية شكلية خاضعة للقوّة لن تكون أكثر من مدماك جديد لنشوء مأساة جديدة قادمة.

---

* نشر المقال في مجلة مركز مدى الالكترونية «جدل»، (ايار ٢٠٠٩)

** هشام نفاع صحفي فلسطيني، وناشط سياسي، يقيم في مدينة حيفا.

مبادرة السلام العربية: ماذا تعني للاجئين الفلسطينيين؟

بقلم: ليلى هلال*

تدعو مبادرة السلام العربية إلى تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي، وهي ذات فحوى مشابه لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، الذي يدعو للانسحاب من أراض احتلت عام ١٩٦٧ وإلى «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

ولكن يوجد اختلافان، وهما: إن مبادرة السلام العربية تذكر التطبيع العربي مع إسرائيل، وتربط ذلك بالانسحاب الكامل، وتشير بالنص أن الأراضي المقصودة في هذه في القضية تشمل هضبة الجولان السورية، كما أنها تحدد إطارا لتسوية عادلة لمسألة اللاجئين. وتطالب مبادرة السلام العربية إسرائيل بأن تقبل بـ»... حل «عادل» لقضية اللاجئين الفلسطينيين يجري «الاتفاق» عليه، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.»

وإطار العمل الذي تقترحه المبادرة العربية هو أن القانون الدولي، وبالتحديد قرار الجمعية رقم ١٩٤؛ يجب أن يشكل الأساس لحل قضية اللاجئين. وهذا يعني أن مبادئ: العودة الطوعية، واستعادة الممتلكات والتعويض يجب أن توفر إطار العمل للاتفاق مع إسرائيل. أما المحدد الثاني – «الذي سيتم الاتفاق عليه» – فهو دعوة لعملية تفاوضية مع إسرائيل حول تطبيق هذه المبادئ؛ وهذا له مغزى عملي لأن العودة لا يمكن أن تطبق بدون اتفاق مع الدولة المُستقبِلَة. وبكلمات أخرى؛ لا يستطيع اللاجئون العودة لديارهم بدون أن تفتح إسرائيل الحدود أمامهم. ومن أجل أن تكون العودة مستدامة وكريمة؛ يمكن لإسرائيل أن توافق، أو أن تلزم بالموافقة على تزويد اللاجئين بحقوق وفرص معينة بعد دخولهم البلاد، مثل حق الإقامة أو الجنسية، وفرص لتحقيق العيش المستقل. وموافقة إسرائيل على عودة مستدامة وكريمة يمكن فرضها أو الوصول إليها من خلال تدخل دولي أو احتجاجات شعبية، مثلما وقع في مناطق أخرى من العالم. لكن، وفي النهاية؛ لا يمكن أن تحدث عودة اللاجئين بدون قبول إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فإن هكذا تسوية لا يمكن أن تجري بأسلوب عادل. ولكن المبادرة العربية للسلام تبقى، وعلى الأقل نظريا، تحتوي على منهجية مبنية على أساس الحقوق، من أجل تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

ومع ذلك، فإن مبادرة السلام العربية يجب أن تقرأ جنبا إلى جنب مع التصريحات العلنية للقادة الفلسطينيين والعرب؛ والأكثر أهمية من بين هذه التصريحات هو ما أوردته صحيفة «نيويورك تايمز» في الثالث من شباط ٢٠٠٢ من تصريحات للرئيس الراحل ياسر عرفات حينها، ونشرتها قبل شهر من تبني الجامعة العربية لمبادرة السلام في بيروت في آذار ٢٠٠٢. فقد ذكر الرئيس السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية، الراحل ياسر عرفات:

«... اننا نبحث عن حل منصف وعادل لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين، الذين لم يسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم على مدار ٥٤ عاما، ونحن نتفهم القلق الديمغرافي الإسرائيلي، كما نفهم أن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، هذا الحق المكفول بموجب القانون الدولي، وقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤؛ يجب أن يتم تنفيذه بطريقة تراعي مثل هذا القلق. وعليه، وتماما مثلما يتوجب علينا نحن الفلسطينيين أن نكون واقعيين فيما يتصل بالرغبات الديمغرافية الإسرائيلية، يجب على الإسرائيليين أيضا، أن يكونوا واقعيين في إدراك أنه لن يكون هناك أي حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني إذا ما استمر تجاهل حقوق هؤلاء المدنيين الأبرياء.»



القمة الرباعية العربية، بالرياض ١١ آذار ٢٠٠٩ (المصدر: وكالة وفا)

وبصورة مشابهة؛ نقل عن مروان المعشر، وزير الخارجية الأردني الأسبق، قوله أن الحل «المتفق عليه» لقضية اللاجئين الفلسطينيين: يشمل المخاوف «الديمغرافية» الإسرائيلية. وفي الحقيقة، يمكن ترجمة ذلك إلى اتفاقية تفرض «كوتا» لعدد الفلسطينيين العائدين إلى إسرائيل، مثلما اقترح الرئيس محمود عباس في مقابلة مع «عكيفا إلدار» نشرت في صحيفة هآرتس في ١٤ أيلول ٢٠٠٨، حيث قال: « نحن ننوي إقامة محادثات مع إسرائيل حول عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين سوف يعودون إليها، ويتم انتقادي على عدم مطالبتي بعودة جميع الملايين الخمسة، ولكنني أقول أننا سوف نطالب بعودة عدد معقول من اللاجئين إلى إسرائيل...».

وحتى لو كان على عدد العائدين محدودا، فإن ذلك يبقي الإمكانية للمطالبة باستعادة الممتلكات مفتوحة، وهذا الحق – بموجب القانون الدولي – غير مشروط بتحقق العودة وغير مرتبط بالحصول على الجنسية في البلد الذي توجد فيه هذه الممتلكات. طبعا ان الحديث عن استعادة الممتلكات على هذا النحو متصور في إطار موقف البحث عن حل وسط لحق العودة، أي من خلال توفير حلول دائمة أخرى للاجئين الفلسطينيين خارج إسرائيل – في دولة فلسطينية ذات سيادة، في بلد ثالث أو في الدول المضيفة حاليا. وهذا ما يقرأ في حديث عباس أيضا في مقابلته مع إلدار: «الفلسطينيون الذين لا يعودون لإسرائيل يستطيعون العودة لفلسطين، وإذا ما قرروا البقاء في البلدان التي يعيشون فيها، فإنهم سيتلقون التعويض...».

وتشير هذه التصريحات إلى التسوية المقصودة في لغة مبادرة السلام العربية؛ من حيث السعي للموازنة بين العدالة الدولية والمصالح الإسرائيلية لإنتاج تسوية سياسية عملية لقضية اللاجئين. بالطبع، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الرؤية مرهونة بإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، ولديها سلطات لقبول المنفيين الذين يختارون العيش فيها أو المطالبة بجنسيتها، دولة لها حدود إقليمية وموارد قادرة على القيام باستيعاب السكان القادمين؛ تظل هذه الرؤية مجردة بشكل كبير، وغير قابلة للتطبيق في الوقت الحالي. يضاف إلى ذلك، ان عدم تطوير الصياغة السياسية لمبادرة السلام العربية من خلال استشارة اللاجئين؛ يدفع للتساؤل عما إذا كانت هذه المنهجية مقبولة أم لا، وبالتالي، التساؤل عن إمكانية تطبيق المبادرة. وعليه فان أية اتفاقيات تطبيقية للمبادرة العربية لا تراعي الحقائق الموجودة على أرض الواقع يمكن أن تؤدي، حتى وان لم يقصد ذلك، إلى توطين إجباري، أو ترحيل قسري للاجئين.

---

* ليلى هلال مستشار مستقل.

٩ تموز ٢٠٠٩

بيان صحفي صادر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

بمناسبة مرور خمسة أعوام على قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار:

لتستمر حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها إلى ان يتم تفكيك الجدار وجبر أضرار الضحايا

يصادف اليوم مرور خمسة أعوام على رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري المتعلق باستمرار إسرائيل في إقامة الجدار الذي يبلغ طوله ٧٢٤ كم في عمق الضفة الغربية المحتلة. إن قرار المحكمة كان واضحا ولا لبس فيه، فقد تضمنت نصوصه اعتبار بناء الجدار غير شرعي، وأكدت على وجوب قيام إسرائيل بوقف البناء فورا، وأن تقوم بتفكيك ما بني منه، وإعادة الأراضي المصادرة لأصحابها، وتعويض الفلسطينيين المتضررين جراء ذلك. كما وشدد القرار على وجوب التزام جميع الدول بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناتج عن عملية البناء، والامتناع عن تقديم العون والمساعدة التي قد تؤدي إلى إدامة الوضع القائم الناتج عن عملية البناء.

إن قرار محكمة العدل الدولية كان من المفترض أن يكون عونا لكل القوى التي تنادي بتطبيق القانون الدولي، ولكن بدلا من ذلك، فإن عدم سعي المجتمع الدولي لتطبيق هذا القرار أصبح يشكل رمزا لإفلات إسرائيل من العقوبة من جهة، وتكريسا للنتائج المدمرة الناتجة عن بناء الجدار وآثاره على حياة الفلسطينيين واستمرار تهجيرهم من جهة أخرى.

إن الجدار أدى عمليا لتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية المحتلة وتقسيمها إلى ستة معازل تشمل ٩٨ منطقة يقطنها٣١٢،٨١٠ فلسطيني محاطون بالأسلاك الشائكة، حيث تم تهجير ١٤،٣٦٤ شخص على الأقل منهم في المواقع التي يقطعها الجدار والتي يقطنها ٩٠،٠٠٠ فلسطيني مهددون بشكل مباشر بالتهجير في حال انتهاء العمل في الجدار.

إن عدم وجود آلية دعم محايدة وكافية لتطبيق قرار محكمة العدل الدولية، يبقي الفلسطينيين محصورين بخيارات محدودة للدفاع عن حقوقهم ومقاومة تهجيرهم المستمر. ففي حين تستمر الفعاليات الجماهيرية في الاحتجاج في قرى مثل بلعين، نعلين، والمعصرة التي تتعرض أراضيها للسلب بشكل مستمر، فإنه لا يزال يلاحظ ضعف الدعم الدولي لإسناد هذه الفعاليات في مواجهة قوة إسرائيل العسكرية المقترنة بالحصانة الممنوحة للأخيرة من قبل المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، فإنه ليس هنالك بديل عن تعزيز نضال المجتمع المدني الفلسطيني والدولي الذي يكافح من أجل فرض المقاطعة على إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها عبر تقديم الدعم لحملة المقاطعة التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في العام ٢٠٠٥. إن مثل هذه الحملة لها من القوة المعنوية والمادية بما يمكنها من خلق توازن أمام القوى الداعمة لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي. إن دافعي الضرائب للحكومات الداعمة لإسرائيل؛ والمتعاملين مع البضائع الإسرائيلية بيعا وشراء، والمنخرطين في التعاون الأكاديمي والثقافي والفني والرياضي الدولي مع إسرائيل؛ جميعهم يملكون القوة لوقف هذه الآلة التي تمد نظام الفصل العنصري الإسرائيلي بالحياة وتجعله مجديا ماديا.

لقد حان الوقت لتعزيز وتنظيم جهود المجتمع المدني العالمي من اجل إنهاء نظام إسرائيل العنصري المتمثل في، الاحتلال، الاستعمار الاحلالي، والابارتهايد.

من أجل تجسيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومن أجل سلام حقيقي: ليكن حق العودة أولا!

بقلم: سالم أبو هواش*

بعد مرور حوالي عشرين عاما على مسيرة التسوية الحالية التي انطلقت من مؤتمر مدريد؛ لا بد من طرح الأسئلة الكثيرة المتعلقة بحقوق شعبنا وحياته؛ والتي كان على هذا الخيار أن ينجزها أو يتقدم باتجاهها. أسئلة للمراجعة والتقييم؛ مثل أين كنا، أين نحن الآن؟ وإلى أين نتجه أو ينبغي أن نتجه؟ وهنا نحصر الموضوع في أهم حق ثابت من حقوق الشعب الفلسطيني، وهو حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، وهو جزء من حق تقرير المصير ويمثل المغزى العملي الذي يجسد حق تقرير المصير؛ فماذا أنتجت مسيرة عشرين عاما في هذا الاتجاه؟

ومن المعروف أن قضية اللاجئين تم تأجيلها لما يسمى بمفاوضات الوضع النهائي؛ شأنها في ذلك شأن المستوطنات، القدس، والحدود؛ ومن المعروف أيضا، أن أحد الانجازات التي فرضتها إسرائيل خلال اتفاقات أوسلو هو أن المفاوضات والاتفاق بين الطرفين هي المرجعية لكافة القضايا المختلف عليها، وبأن التدخل الدولي يقتصر على دعم ما يتفق عليه الطرفان، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، الذي أصبحت مهمته إصدار بيانات التأييد لما يتفق عليه الفلسطينيون والإسرائيليون. وباتت إسرائيل تعتبر أي مواقف أو تدخلات خارجية هي مساس بما هو متفق عليه ثنائيا وبعملية المفاوضات، وحتى النظام القضائي والمحكمة العليا الإسرائيلية وجدت في ذلك غطاء لرفضها النظر في العديد من قضايا جمع شمل العائلات وتشتيتهم بين الداخل والخارج؛ معتبرة ذلك شأنا سياسيا ينظر فيه من خلال المفاوضات الثنائية واللجان المختصة بين الطرفين؛ وحتى لو كانت مثل هذه اللجان غير موجودة أو لا يوجد هناك مفاوضات على الإطلاق. لقد بدأت السياسة الإسرائيلية تحيل كل أمر تريد التهرب من مسؤوليتها القانونية فيه إلى المفاوضات الثنائية. هكذا تجري الأمور فيما يخص القضايا الفردية والإنسانية الخاصة بحق الإقامة الدائمة في الوطن، أو حق زيارة الأسرة. فماذا عن الحق الجامع الجوهري والثابت بغض النظر عن وجود قرارات دولية أو عدمها، وهو العودة وتقرير المصير؟ لقد أصبح هذا خلال هذه المسيرة مرهونا بكثرة اللاعبين مما يتيح للإسرائيليين المزيد من حرية المناورة؛ وبخاصة ظهور قصة إقامة «دولة فلسطينية» تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل!

«دولة فلسطينية» أو «كيان فلسطيني» على المقاس الصهيوني

لقد بات من المعروف في السنتين الأخيرتين أن المطالب الفلسطينية تتركز على عودة الأمور إلى ما قبل ٢٨ أيلول ٢٠٠٠؛ كما أصبح التركيز بعيدا عن عناوين مفاوضات ما سمي بـ»الوضع النهائي»، والتي أهمها على الإطلاق موضوع اللاجئين؛ الذي أصبح لازمة يشار إليها عند الحديث عن إقامة الدولة بعبارة و»حل متفق علية لقضية اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤». وأن الحالة الفلسطينية المنقسمة والمجزأة، وليس فقط جغرافيا وفصائليا - غزة والضفة وفتح وحماس - بل التقسيمات والتجزئة والانقسامات والخلافات بكل أنواعها وفي كل المجالات، فاسحة الطريق للمزيد من التدهور. لماذا الـ»دولة فلسطينية»في ضوء المعطيات الراهنة حتى وإن كانت على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، هي مصلحة صهيونية أو قل مفصلة على المقاس الصهيوني؟ أولا: لأن الصهيونية لا تقبل الآخر، ولا تريد أن تعيش أو تتعايش معه؛ فعندما أصبحت فرصة طرد الفلسطينيين بشكل مباشر تواجه صعوبات كبيرة؛ كان لا بد لبناة المشروع العنصري الصهيوني، أن يجدوا طريقة للتخلص فيها من السكان الفلسطينيين أو معظمهم مع تنازل عن جزء من الأرض، وهو الحل المتاح أمامهم في المدى المنظور. ولهذا عمل شمعون بيرس، يوسي بيلين، وعامي أيلون، ومن ثم شارون وكاديما، وحاليا نتنياهو على تبنى هذا الخيار، وإن بدون حدود واضحة المعالم، مع طموحات لبقية النخبة العنصرية الحاكمة المتطرفة بان يلحق بالكيان الفلسطيني معظم الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر؛ ضمن عملية تبادل أراضي مع السلطة الفلسطينية. كما أن العمل من أجل الـ»دولة الفلسطينية» أصبح مرهونا بالعمل على فكرة «يهودية الدولة» أو «دولة الشعب اليهودي»؛ وهو ما يعني تحديد نتائج المفاوضات مسبقا قبل أن تبدأ الجولة الأولى، وخاصة موضوع اللاجئين، مثلما حدث في اتفاقيات أوسلو. ومن ثم فان رهن التنفيذ باتفاق الطرفين، أي بالإرادة والنوايا الإسرائيلية؛ يعني أن حق العودة يعالج في إطار «الدولة الفلسطينية» التي سوف تقام نظريا. والسؤال: هل من الممكن للدولة المقترحة ضمن حدود ما أن تكون قابلة للحياة أصلا؟ ثم هل ستكون قادرة على حل مشكلة اللاجئين؟ أو بشكل أدق، وبصرف النظر عن الرغبات أو النوايا، هل ما يمكن أن ينتج المرحلة الحالية من كيان يتفق مع مضمون الحقوق الوطنية الفلسطينية؟



شوارع مخيم العزة، بيت لحم، أيار ٢٠٠٩ (الصورة: مركز بديل)

بالتأكيد يوجد قطاع من النخبة الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط مصالحها بإقامة مثل هذا الكيان الفلسطيني، ومهما كانت معالم هذا الكيان، المهم أن هذا الكيان يلبي مصالحها وتستطيع أن تضاعف أرباحها وتكون مطمئنة على استثماراتها، وتكون قادرة على الحصول على المزيد من عروض الخصخصة لخدمات القطاع العام، مثل المياه والكهرباء والاتصالات ...الخ. وفي أكثر المجالات حيوية لصمود شعب تحت الاحتلال، والحق أن أسعار هذه الخدمات كلها أعلى بكثير مما هي عليه في إسرائيل، رغم أن مستويات الدخل في إسرائيل هي أضعاف ما هي عليه في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجزء كبير من هذه النخبة الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية ترتبط مصالحها التجارية [معظمها تجارية] بالسوق الإسرائيلي؛ وهي نفس النخبة التي تراهن إسرائيل عليها مستقبلا لتولي السيطرة على الكيان الجديد من الناحية السياسية والأمنية، بعد أن تحكم القبضة من الناحية الاقتصادية، ثم تؤسس لقاعدة اجتماعية لمشروعها. وهي قابلة للتعامل المرن مع الأيديولوجية الدينية والإسلام السياسي المعتدل، تماما مثلما تتعامل الآن مع الليبرالية.

ولا شك أن التهميش الذي يشعر به اللاجئون في داخل الوطن وفي الشتات في الحياة السياسية الفلسطينية، بعد أن كانوا وقود الثورة وصناعها، كما حياة البؤس والحرمان مع انتشار الثقافة النفعية الفردية، والعيش على المساعدات الخارجية والخيرية، كلها تؤشر بوضوح إلى ماهية النظام السياسي والإداري المقترح للكيان الفلسطيني.

من سياسة طمس الحدود إلى الحدود المطموسة بالجدران العنصرية

أبقت عملية أوسلو الحدود بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل موضوعا لمفاوضات الوضع الدائم ومعها القدس والمستوطنات، فالأخيرة تضخمت أضعافا مضاعفة عما كانت عليه قبل مسيرة مدريد - أوسلو، والقدس معزولة تخضع لعملية تهويد عنصرية، والحدود رسمت عبر الجدار العنصري من قبل إسرائيل، وهذا الواقع يعني أن دولة إسرائيل التي حصلت خلال أوسلو على اعتراف فلسطيني بحقها في الوجود، اعتبرت أن ٧٨٪ من فلسطين الانتدابية ضمن خطوط هدنة عام ١٩٤٩ أمرا مضمونا لها كـ»دولة عنصرية يهودية»، يعيش فيها اليهود بأمان ويبدعون حياتهم ومستقبلهم، وأن الضفة الغربية وقطاع غزة وجزء من القدس الشرقية (رغم ضمها رسميا) وما فيها من مستوطنات ومواردها المختلفة؛ هي مجالات متنازع عليها، الأرض والموارد والسكان، وظلت بالنسبة لإسرائيل تسمى «يهودا وشمرون وعزة - يشع» خاضعة لإدارة جيش الاحتلال. وبالتالي؛ يستطيع المرء التأكيد بوضوح لا لبس فيه؛ أن المشروع الصهيوني لم يغير ولم يبدل أهدافه ولا إستراتيجياته، بالرغم من التنازلات الفلسطينية. فقد ظلت الحدود غامضة، كما أن بناء الجدار العنصري يخضع لعمليات مراجعة مستمرة في دوائر التخطيط الصهيونية. والمدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية تتحول تدريجيا إلى معازل عنصرية ضمن نظام لإحكام السيطرة على جميع الفلسطينيين ومواردهم وحياتهم. وكل هذا يجري في ظل استمرار السلطة الفلسطينية، كنواة للكيان الفلسطيني المستقبلي. وربما تريد إسرائيل في وقت ما، اعتبار الدولة الفلسطينية في غزة وحدها بقيادة الإسلام السياسي، وإخضاع الضفة الغربية لعمليات هندسة الجغرافيا-السكانية، باتجاه ربط ما يتبقى من الفلسطينيين فيها بالأردن؛ وكلما زاد عدد اللاعبين الفلسطينيين والعرب، وعلا صوت الانقسامات وتعددت المبادرات؛ كلما وفر ذلك المزيد من الفرص والمرونة أمام إسرائيل لإحكام قبضتها على الوضع والتطورات المستقبلية.

ممارسة الحق في العودة هو الأساس لتجسيد حق تقرير المصير

مقابل هذا التهميش والمخاطر النى تتهدد قضية اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج، على القيادة الفلسطينية أولا، وعلى حركة العودة وكل المدافعين عن حق العودة ثانيا، أن يعيدوا النظر في استراتيجياتهم؛ سواء تلك المرتبطة بالمفاوضات المستقبلية، أو بالكفاح التحرري الفلسطيني، أم بالنشاطات وبرامج العمل الخاصة بحركة العودة، عليهم جميعا أن يغيروا المنهج الذي اعتمدته مسيرة أوسلو، في مجالين: الأول المتعلق بتأجيل القضايا الجوهرية وإرجائها لمفوضات مستقبلية؛ والثاني: المتعلق برفض إسرائيل للتدخلات الخارجية والمؤسسات الدولية، وبخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة والمرجعيات القانونية الدولية؛ في حين تصرفت إسرائيل ولا زالت تتصرف من طرف واحد بغض النظر عن هذه الاتفاقيات؛ الأمر الذي يعفي منظمة التحرير أخلاقيا وقانونيا من الارتهان فقط بالمفاوضات الثنائية؛ حيث ينبغي لها أن تستعيد دورها على الساحة الدولية حاملة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. وبدلا من «غزة - أريحا أولا»، يجب أن يكون «حق العودة أولا»، فعندما يصار لتطبيق حل عادل ودائم لقضية اللاجئين، ويحصلون على فرصة ممارسة هذا الحق بحرية؛ فإن كافة المسائل الأخرى المتعلقة بصناعة سلام حقيقي تصبح قابلة للحل؛ وبذلك يمكن التوصل لنهاية للصراع في فلسطين. أما بالنسبة للدولة أو الكيان الفلسطيني الذي يجري الحديث عنه، فهو لم يكن أصلا جزءا من أجندة مفاوضات الوضع الدائم كما سميت في الاتفاقية الانتقالية؛ فليترك جانبا أو يظل جزءا من النقاش الصهيوني الداخلي في إسرائيل. فنحن نتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني برمته وليس عن مصالح اقتصادية - اجتماعية ضيقة لشريحة من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى حركة العودة أن تذهب بعيدا وبدون قيود من أجل حق العودة أولا، وبغض النظر عن الإطار الأمثل لتطبيق مثل هذا الحق في دولة واحدة أو مائة دولة، أو اسم الدولة أو من هي السلطة صاحبة السيادة على هذه البقعة من الأرض أو تلك، المهم أن يحصل كل لا جئ فلسطيني على حقه الطبيعي في العودة لدياره الأصلية، سواء كان قد هجر بالقوة منها، أو غادرها خوفا، أو سعيا لمجرد التخلص من أعباء حياتية ناشئة أصلا عن وجود الاحتلال، فإن ذلك لا يغير من طبيعة هذا الحق في شيء. ولتعمل حركة العودة والمدافعين عن حقوق اللاجئين والراغبين في سلام حقيقي؛ من اجل أن لا يتكرر ما حصل في أسلو مرة ثانية، ولا يكون ذلك؛ إلا إذا جُعل من حق العودة إلى الديار الأصلية معيارا لتحديد مصداقية عملية السلام وأطرافها نظريا وعمليا.

---

* سالم أبو هواش باحث وكاتب فلسطيني، رئيس أسبق لمجلس إدارة مركز بديل.

كيف قدّمت منظمة التحرير الفلسطينية حق العودة إلى الرأي العام العالمي؟

أحمد مفلح*

سؤال كبير ليس من السهولة بمكان الإجابة عنه بعجالة لأنه يختصر تاريخا امتد لأكثر من خمسة وأربعين عاماً، تاريخ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤، ببرامجها الإستراتيجية والتكتيكية وتوجهاتها ومصطلحاتها الثورية والسياسية المتبدلة والمختلفة والمتناقضة أحياناً، الأمر الذي يفرض علينا مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي لا بد منها، والتي يمكن وضعها على الشكل التالي:

– هل حق العودة ضرب من الخيال أم يرتكز على شرعية دولية وإنسانية؟

– هل ثبتت منظمة التحرير على موقف أو مشروع محدد حول هذا الموضوع، أو أي موضوع سياسي آخر، يكون جامعاً مانعاً، تستطيع المواجهة به إعلامياً وسياسياً؟

– هل يلتزم أعضاء اللجنة التنفيذية في المنظمة على موقف صادق يتخذونه تجاه هذا الموضوع، أو بمعنى آخر، هل ما يمارسونه يشبه ما يقولونه؟

– حق العودة يعني النقيض للمشروع الصهيوني، فهل المنظمة التي تقوم إستراتيجيتها اليوم على الاعتراف المتبادل والتفاوض وحق الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالعيش في دولتين... ترتكز فعلاً على إنهاء هذا المشروع؟

– هل قدّمت المنظمة يوماً مشروعاً عملياً لحق العودة، أو آلية تنفيذ واضحة لهذا الحق بعيداً عن الخطاب الرومانسي؟

هذه مجموعة بسيطة من الأسئلة التي لا بد منها قبل الدخول في الإجابة عن هذا السؤال، مفترضين جدلاً أن هناك إطاراً فاعلاً لمؤسسات المنظمة، وتجتمع لجنتها التنفيذية باستمرار بحسب نظامها الداخلي، وهي الممثل الشرعي العملي الذي يأخذ دوره في تسيير أمر جميع الفلسطينيين، وان السلطة الفلسطينية القائمة اليوم على جزء من أرض فلسطين التاريخية هي جسم ملحق بالمنظمة، بمعنى أن إطار المنظمة هو الأعلى.



ألقى ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير، خطابًا تاريخيًا مهمًا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤، أكد فيها أن القضية الفلسطينية تدخل ضمن القضايا العادلة للشعوب التي تعاني من الاستعمار والاضطهاد، واستعرض الممارسات الصهيونية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وناشد ممثلي الحكومات والشعوب مساندة الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والعودة إلى دياره، وفي ختام كلمته قال «إنني جئتكم بغصن الزيتون مع بندقية الثائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي...الحرب تندلع من فلسطين والسلم يبدأ من فلسطين». ويشكل هذا الخطاب بداية التحوّل إلى مفهوم إقامة الدولة والعمل السياسي بدلاً من سياسة التحرير والكفاح المسلح.

١ – حق العودة ... مُصان

إن الحديث عن حق العودة لا يعني خطاباً رومانسياً يحار الفلسطيني كيف سيقدمه ويقنع الرأي العام العالمي به، بل هو حق مصان ومكرّس في القوانين الدولية الإنسانية والقرارات الدولية للأمم المتحدة،[1] الأمر الذي يشكّل مدخلاً قوياً للخطاب والمفاوض الفلسطيني، خصوصاً وأن الحديث يدور دائماً حول قرارات الأمم المتحدة باعتبارها راعية الحقوق العالمية والهيئة التي تنظّم العلاقات باختلاف صورها بين الدول. وتؤكد هذه القرارات كلها حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتربط هذا الحق بما لا يقبل الجدل بحقه في العودة، وتجعل العودة شرطاً إلزامياً لتطبيق حق تقرير المصير. ويعترف المجتمع الدولي إذا أردنا التسامح أكثر بوجود الشعب الفلسطيني، ويعترف القانون الدولي لهذا الشعب بالسيادة على الأراضي التي حددها القرار ١٨١ (د٢) (١٩٤٧/١١/٢٩) بشأن التقسيم. وقبلت قيادة المنظمة بدورها التفاوض مع إسرائيل على أساس هذه القرارات.

هذا إلى جانب أن الرأي العام العالمي كله يسلّم بدور الأمم المتحدة، ولو نظرياً، بقراراتها هذه، مع علمنا المسبق بالصعاب والالتفافات على هذه القرارات والكيل بمكيالين عند التنفيذ، ولكن من ناحية رسمية هي قرارات دولية مقبولة عند الرأي العام العالمي تحصّن المفاوض الفلسطيني من تهمة الإرهاب ورمي إسرائيل في البحر. هذا إلى جانب القرارات الإنسانية الدولية الأخرى المقبولة أيضاً عند الرأي العام المتعاطف أصلاً مع أي قضية إنسانية مهما حصل تشويش على ذهنه ومعلوماته، ولنا في قضية المحرقة النازية مثل كيف استغلت أفضل الاستغلال في التعاطف مع اليهودي الذي لم يكن يحمل أي قرار دولي لإقامة كيانه.

رُبّ سائل يسأل أن الدعم الغربي والأمريكي القوي والأوحد اليوم في العالم أقوى من هذه القرارات كلها، هذا صحيح، ولكن هل المطلوب أن نستريح ويأتي العالم إلينا ليقول أنا متعاطف معكم هكذا من دون أي نضال؟ فهنا دور المنظمة في التفاوض والنضال والإقناع الدعوي والدبلوماسي والإعلامي المبني أصلاً على مشروع متماسك ورؤية سياسية قوية وثابتة، خصوصاً أن قضيتنا ليست قضية إنسانية بمعنى التعاطف فقط، بل هي قضية حق ووجود.

٢- المنظمة والعودة

تعرض موقف المنظمة من قضية العودة إلى تحولات وتراجعات بالغة منذ انعقاد أول مجلس وطني فلسطيني في القدس عام ١٩٦٤ حتى اليوم، ما أدّى إلى اهتزاز مكانة هذا الحق في النضال والخطاب السياسي والإعلامي الفلسطيني، ويمكن اختصار هذا المسار على الشكل المختصر التالي:

أ– من التأسيس حتى المشروع المرحلي (١٩٦٤–١٩٧٤): كانت قضية العودة في هذه المرحلة مقرونة بتحرير كامل التراب الفلسطيني، وانعكس هذا الأمر في شعار المنظمة الذي كان مرفوعاً آنذاك «وحدة– تعبئة قومية – تحرير)، وكما كان واضحاً في الميثاق القومي الفلسطيني (صار الميثاق الوطني الفلسطيني لاحقاً). وكان حق تقرير المصير يعني حينها: «أن حق تقرير المصير بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني يعني تحرير كامل أرض الوطن وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية عليه»، ما يعني أن حق تقرير المصير مرتبط بالتحرير، والعودة محصلة ضمنية لفعل التحرير، إلى أن كانت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٧٤ حيث تغيّرت الرؤية إلى هذا الحق، وبدأت إعادة تقويم جديدة لمسألة العودة.

ب– من المرحلية إلى الاستقلال (١٩٧٤–١٩٨٨): مع المشروع المرحلي الذي تبنته المنظمة، والذي من خلاله تغيّر شرط إقامة الدولة الفلسطينية من تحرير كامل التراب الفلسطيني، إلى إقامة سلطة فلسطينية مستقلة مقاتلة على كل جزء من الأرض يتم تحريره، بقي مصطلح حق العودة ولكن في سياق مختلف عن مقررات المجلس السابقة، إذ لم يعد مربوطاً بالقرار ١٩٤ وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وبعض هذه القرارات الدولية التي صدرت، أو كانت تصدر بالتزامن مع هذه التغيّرات الفلسطينية، وكانت تؤكد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين، وتعاملت مع الفلسطينيين بوصفهم شعباً.

من نتائج هذه المواقف في المنظمة، الشرخ الداخلي في الساحة الفلسطينية بين معارض (جبهة الرفض) ومؤيد لهذه السياسة الجديدة القائمة على الدبلوماسية والتماثل مع الشرعية الدولية بهدف التوصّل إلى حل سلمي؛ واعتراف الأمم المتحدة بالمنظمة عضواً مراقبًا في الأمم المتحدة، وبداية الخطاب الفلسطيني المباشر مع الرأي العام العالمي مع اعتلاء الراحل أبي عمار منصة الأمم المتحدة، وترافق ذلك مع تشكيل لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرّف من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار ٣٣٧٦ (١٩٧٥/١١/١٠)، وجاء في تقرير هذه اللجنة الأول التأكيد على الصلة بين حق العودة والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ويتضمن التقرير نفسه عدداً من التوصيات بشأن تطبيق هذا الحق والتي تبنّتها الجمعية العامة لاحقاً.

تكرّست سُبح الابتعاد عن العودة والتحرير وحتى الاحتكام إلى القرارات الدولية، وتفاقم أو انتعش الخطاب الملتبس على الساحة الداخلية والرأي العام العالمي، ففي الوقت الذي كان يُحكى عن ربط حق العودة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني مثل السيادة والاستقلال، وعن إقامة الدولة الفلسطينية على أساس القرار ١٨١، طبعاً بعد التراجع عن رفض هذا القرار، لم تُشر وثيقة الاستقلال الوطني التي أعلنت في الجزائر عام ١٩٨٨ إلى القرار ١٩٤ باعتباره أساساً قانونياً لحق العودة. وبذلك تحوّلت المنظمة من «حركة تحرر وطني» إلى «حركة استقلال وطني» تقبل بقرارات الأمم المتحدة،[2] الأمر الذي أوصلها إلى متاهة السلام ومفاوضات اوسلو.

ج– من أوسلو إلى الآن: جاء انخراط المنظمة بعملية السلام في مدريد بعد هذا المسار الطويل من الالتفاف والتأويل والتسويف في الخطاب الفلسطيني وإرسال الرسائل المباشرة وغير المباشرة إلى الرأي العام وأصحاب الشأن على الساحة الدولية أن المنظمة (أو قيادتها على الأصح) تتنازل وتتهاون بكل ما ينغّص أمن إسرائيل ووجودها، وأهم هذه المنغّصات من دون شك هو حق العودة، طبعاً هذا لم يكن الخطاب نفسه بالنسبة إلى الداخل الفلسطيني، حيث الخطاب كان مختلفاً في الداخل، كان أقرب إلى المورفين المُهدئ للمزايدة وقطع دابر المعارضة (إن وجدت)، وللعمل مع الرأي العام العالمي بحرية وتأنٍ، على اعتبار أن لا أصوات رافضة لهذه التوجهات على الساحة الداخلية، وهناك شبه إجماع وتأييد لكل ما تقوم به هذه القيادة، خصوصاً أن انتفاضة ١٩٨٧ في الداخل بدأت تفرض وجودها كقوة مؤثرة.

أولى إطلالات هذه المرحلة على العالم كانت اللقاءات غير الرسمية بين أكاديميين وسياسيين فلسطينيين ونظرائهم من الإسرائيليين، ممن يسمون «معسكر السلام»، في أوروبا. وكان لهذه اللقاءات دور مهم في دفع الموقف الفلسطيني باتجاه التنازلات والاعتراف المتبادل، ووصلت إلى ما يُعرف باتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣.

من المعروف أن مفاوضات السلام قامت على أساس القرار ٢٤٢ الذي يدعو إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، من دون تحديد من هم هؤلاء اللاجئين، هل هم بعض لاجئي عام ١٩٦٧ بحسب الرؤية الإسرائيلية، أم هم لاجئو عام ١٩٤٨ ومعهم لاجئو ١٩٦٧، بحسب الرؤية العربية؟ وهكذا دخلت المنظمة المفاوضات مجردة من قرارات الشرعية الدولية، وبخطاب هزيل وعدمي بخصوص حق العودة، لأنها ببساطة داست حتى على ما منحتها إياه الشرعية الدولية، والعرف الإنساني، والتشريعات القانونية، من قوة وحق، وأظهرت للعالم أنها غير متمسكة بهذا الحق لا تجاه شعبها ولا حتى تجاه القرارات الدولية والرأي العام العالمي، وتخلّت حتى عن وثيقة استقلالها والقرار ١٨١ إلى ما هو أكثر تراجعاً!

وهنا كثرت الصيغ الملتبسة التي تتناول حق العودة، وتنوعت ما بين تصريحات «للداخل»، واخرى للعالم، وتعددت ما بين سياسي وسياسي آخر. ولعل هذا ما يفسر الكلام الفلسطيني عن العودة وأهميتها على أساس القرار ١٩٤ في أعمال مجموعة العمل الخاصة باللاجئين (RWG) في إطار المفاوضات المتعددة، برئاسة كندا، ولكن ان يتجاوز هذا إطار الكلام الذي فقد مضمونه ومعناه، خصوصاً في ظل مضمون رسائل الاعتراف المتبادل بين "الراحلين" عرفات ورابين، هذه الرسائل الخالية تماماً من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني المتضمن حق العودة، لا بل المشترطة من قبل إسرائيل بإلغاء بعض مواد الميثاق الوطني، ومنها المتعلقة بتقرير المصير والعودة والتحرير. واستناداً إلى ما جاء في إعلان المبادئ أوسلو، تم تأجيل حل "مشكلة" اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي من دون ربطها بأي مرجعية قانونية، فتجزّأت هذه القضية بين لاجئي ١٩٤٨ و"نازحي" ١٩٦٧ ... وإلى لا زالت الرؤية ملتبسة ان لم تكن مفقودة.

من الناحية النظرية او قل "الكلامية" صيغ التعبير عن حق العودة ملتبسة قابلة للتأويل على اكثر من وجه، او انها متضمنة "واقعية" اصحباها المتمثلة باشتراط موافقة إسرائيل. ولكن من الناحية العملية، فحق العودة مغيب او مهدور سلفا، حتى قبل الدخول في مفاوضات المرحلة النهائية. ويتضح هذا فيما اسميه مبادرات حسن السلوك المجانية التي قدمت من قادة وسياسيين فلسطينيين مثل: وثيقته بيلين في عام ١٩٩٥، ومبادرة أيالون– نسيبة في عام ٢٠٠٢؛ وتفاهمات جنيف في كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٣؛ وبعدها لقاء أنابوليس ٢٠٠٧).[3] اللافت هنا أن تناول حق العودة من قبل القيادات صار يجري ضمن نطاق ما يعرف بخارطة الطريق، أي التوصل إلى «حل عادل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين»، والعدالة هنا بلا مرجعية، ناهيك عن الموافقة هي اشتراط إسرائيلي وليس أكثر. والانكى من كل هذا وذاك، أن الأمر يقدم علانية وكأنه خطوة ثورية متقدمة!

خلاصة

ما نريد قوله في هذه العجالة أن منظمة التحرير لم تستقر على رأي محدد كإستراتيجية تواجه بها العدو في الحرب والسلم،[4] وكانت دائماً تتخلى عن عناصر القوة والشرعية لديها، هذا بالإضافة إلى ازدواجية خطابها داخلياً وخارجياً، فما تقوله للرأي العام العالمي غير ما تخاطب به شعبها، والكلام الصادق هو ما تقوله للخارج. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من التراخي والتسويف في حق العودة لم يكن عند ممسكي ملف اللاجئين أي تحديد للجهة التي سيعود إليها الفلسطينيون عند الحديث عن حق العودة، بل كان هناك دائماً رؤية تقول بضرورة التمييز بين حق العودة وتطبيقه.

للأسف، إن ما نختتم به هو أن قيادة المنظمة لم تكن تقدم حق العودة للرأي العام العالمي، بل كانت تخاطب ود الدول الغربية والرأي الإسرائيلي أكثر مما تخاطب شعبها وقاعدتها، الأمر الذي لم يشفع لها عند الخارج، وأفقدها مصداقيتها في الداخل، ما جرّ علينا بدائل ممجوجة وانقسام أوهن قضيتنا وحرفها عن عدالتها.

الهوامش

١ - من هذه القرارات على سبيل المثال وليس الحصر: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) (المادة ١٣، الفقرة٢)؛ الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) (المادة ١٢، الفقرة ٤)؛ المعاهدة الدولية لاستئصال كافة أشكال التمييز العنصري (المادة٥(د) (١١))؛ البروتوكول الرابع في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المادة ٣، الفقرة ٢)؛ المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان (المادة ٢، الفقرة ٥)؛ الشرعية الافريقية لحقوق الإمسان والشعوب (المادة ١٢، الفقرة ٢).

هذا إلى جانب قرارات الأمم المتحدة، وأهمها القرار ١٩٤ (١٩٤٨/١٢/١١) الصادر عن الجمعية العامة؛ القرار٢٥٣٥ (د٢٤) (١٩٦٩/١٢/١٠)؛ القرار٢٦٤٩ (د٢٥) (١٩٧٠/١١/٣٠)؛ القرار٢٦٧٢ (د٢٥) (١٩٧٠/١٢/٢٨)؛ القرار ٣٠٨٩ (د٢٨) (١٩٧٣/١٢/٧)؛ القرار ٣٢٣٦ (د٢٩) (١٩٧٤/١١/٢٢)؛ القرار ٣٣٧٦ (د٣٠) (١٩٧٥/١١/١٠)؛ القرار ٢٠/٣١ (١٩٧٦/١١/٢٤).

لمزيد من التفاصيل حول هذه القرارات أنظر: حابر سليمان، "منظمة التحرير الفلسطينية: من حق العودة إلى البانتوستان"، في إدوارد سعيد وآخرون، اللاجئون الفلسطينيون: حق العودة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٣)، ص١٥١.

٢ - المصدر نفسه، ص162.

٣ - لمزيد من التوضيح حول هذا الموضوع، راجع الندوة الفكرية التي عقدتها مجموعة عائدون: "ستون عاماً على النكبة: قضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاقها"، بيروت، 2008/6/26.

٤ - للمزيد، أنظر: د. جبرا الشوملي، حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية (بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2007).

* احمد مفلح: كاتب وباحث فلسطيني، عضو مؤسس في مجموعة عائدون، مركز حقوق اللاجئين/عائدون (لبنان).

المؤتمر العام السادس لحركة فتح وقضية اللاجئين

بقلم: أنور حمام*

بعيداً عن المجاملة وتعقيدات المشهد الفلسطيني الراهن، يمكن القول ان تبلور الهوية النضالية للفلسطينيين بعد نكبتهم الكبرى عام ١٩٤٨، ما كان لها أن تكون الا بفعل النهوض المدوي والصعود السريع للثورة الفلسطينية المعاصرة، والتي قادتها حركة فتح من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، كحركة تبلورت وتشكلت على يد مجموعة من الشباب غالبيتهم العظمى لاجئين، من نفس المنشأ الاجتماعي الذي اكتوى بنار اللجوء والشتات. فمنذ انطلاقتها كحركة تحرير وطني فلسطيني، سعت حركة فتح لوضع قضية اللاجئين في صلب برنامجها ورؤيتها، بل أن البدايات شكلت مزجا كبيرا ما بين العودة والتحرير، فتحرير فلسطين كان يعني تلقائياً عودةً لكل اللاجئين الذين طردوا من بيوتهم وديارهم ومصادر رزقهم.

وقد بني الموقف التقليدي لحركة فتح على فكرة تحرير الارض الفلسطينية، وما يفرض بالضرورة «تصفيةً للكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً»، كما نصت المادة ١٢ من الاهداف الاساسية لحركة فتح، وفي هذا الاطار لا يمكن معاينة أي فوارق تذكر ما بين مفهومي التحرير والعودة، فتحرير فلسطين سيؤدي حتما لعودة فعلية للارض التي تهدف الثورة لتحريرها.

ونظرياً، لم يحدث اي تغيير جوهري في فكر الحركة القائم على أهداف ومبادئ أساسية، ولكن تدريجيا، بدأت المفاهيم تتوسع وتتشعب وتأخذ منحى آخر، وأصبحت قضية اللاجئين، كمفهوم، جزءا من رزمة تشكل في مجموعها المشروع الوطني الفلسطيني، يشمل القدس واللاجئين والحدود والدولة والمياه والسيادة. وأيضا فان الممارسة الفعلية والسياسية جعلت من فتح تدريجيا تنتقل من فكرة تصفية الكيان الصهيويني الى مشروع إقامة السلطة الوطنية على اي جزء يتم تحريره، وصولا لفكرة حل الدولتين لشعبين. وهذا التطور في الفكر والممارسة السياسية لم يتزامن معه أي تغيرات على مستوى المبادئ الاساسية المقرّة، والتي ظلت تماما كما وضعها المؤسسون الاوائل أواسط الستينييات.

برنامج فتح تجاه قضية اللاجئين الذي سيعرض على المؤتمر السادس

منذ مدة والجهود داخل حركة فتح تنصب من اجل تطوير رؤية الحركة وتوجهاتها المرحلية، وهذه الرؤيا ستعطي تصورات مستقبلية لكافة الجوانب السياسية والتنظيمية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية. وتأكيداً لأهمية قضية اللاجئين فقد تم تخصيص جزء لها ضمن هذه الرؤيا، تحت عنوان "الرؤيه والتوجهات بشان قضية اللاجئين»، حيث ترتكز الرؤية على مسلمة أساسية مفادها عودة اللاجئين إلى بيوتهم ومصادر رزقهم وتعويضهم واستعادة ممتلكاتهم وحل قضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤. وهذه المسلمة تستند على سلسلة طويلة من المحددات التي تتبناها حركة فتح من اجل صيانة حق العودة، ومنها التعريف القانوني للاجئ وحق العودة والتعويض، واستعادة الممتلكات، ووحدة قضية اللاجئين في كافة امكان تواجدهم، كذلك التمسك بوكالة الغوث الدولية كعنوان للاعتراف الدولي بقضية اللاجئين الفلسطنيين، وللمخيم الفلسطيني باعتباره الشاهد الفعلي والمادي على استمرارية النكبة، والتركيز على مسؤولية إسرائيل قانونياً وأخلاقيا وسياسياً عن مأساة اللاجئين، ودعم كافة مبادرات اللاجئين، والتي تشهد نموا متسارعا في اوساطهم في المخيمات والشتات، وتلعب ادوارا مميزة في تعزيز ثقافة العودة وحقوق اللاجئين.

وجاء في ورقة الرؤية بأن حل الصراع لن يكون دون حل حقيقي وفعلي لقضية اللاجئين، وعدم حلها سيفتح المنطقة نحو مزيد من الصراع، وان إقامة الدولة الفلسطينية لن يكون بأي شكل من الاشكال مقايضة على حقوق اللاجئين، كما سيكون رفضاً لفكرة التوطين. وتؤكد الرؤيا على ضرورة الاهتمام بالتجمعات الفلسطينية اللاجئة والجاليات الفلسطينية المنتشرة عبر العالم، وضرورة تعزيز الروابط فيما بينهم عبر هياكل منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمجسد لوحدته في كل مكان. وركزت ورقة التوجهات كذلك على ضرورة تحسين اوضاع المخيمات على قاعدة ان تحسين اوضاع اللاجئين السكنية والصحية والاقتصادية لا يتناقض وحق العودة بل هو داعم له.



اجتماعات اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر العام السادس لحركة فتح التي انعقدت في العاصمة الأردنية عمّان، بحضور كافة أعضاء اللجنة المركزية للحركة، ١٥-١١-٢٠٠٨ (المصدر: وكالة وفا)

ازدواجية المواقف

بين ما هو مدون نظريا والواقع الفعلي تقع كبرى التحديات امام حركة فتح، والتي عانت في كل المراحل التي مرت بها من ازدواجية الفهم والخلط بين مواقفها الخاصة كحركة تحرير وبين موقف منظمة التحرير الفلسطينية التي تسيطر عليها. ففي حين تعترف المنظمة باسرائيل وباسمها تم توقيع كافة الاتفاقيات والعقود وفتحت المكاتب والممثليات والمؤسسات، وشكلت مرجعا سياسيا وقانونيا للسلطة الوطنية الفلسطينية، الا ان أحد لا يمكنه الفهم ان حركة فتح لا زالت تتمسك بخطها الفكري المحدد في ادبياتها الاولى والاصلية والتي لا يأتى على ذكرها الا من باب الدراسة في الادبيات التاريخية.

وكذلك فقد عانت حركة فتح من ازدواجية الفهم بين مواقفها ومواقف السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي هذا الاطار فقد ظلت الاصوات التي تدعو دون كلل او ملل إلى ضرورة الفصل وتحديد العلاقة ما بين مواقف المنظمة والحركة من جهة، ومواقف السلطة والحركة من جهة ثانية، دون أي تأثير بفعل الاشتباك الواقعي ما بين المنظمة والسلطة وفتح، وباعتبار حركة فتح كبرى فصائل المنظمة والسلطة وصاحبة اليد الطولى في كلتيهما.

وقد اضر كذلك بمواقف حركة فتح فيما يخص موقفها من قضية اللاجئين مواقف بعض الشخصيات القيادية او حتى الهامشية فيها والتي عملت في إطار مبادرات شكلت مساسا بحق العودة، وكذلك اضر بموقف الحركة تناقض المواقف وضبابيتها وعدم وضوحها فيما يخص مواقف الحركة تجاه هذه القضية، والفذلكات الاعلامية التي تصدر هنا او هناك والتي لا تعبر فعليا عن جوهر الموقف الفتحاوي الرسمي.

الفتحاويون ومؤسسات حق العودة

بكل موضوعية، يجب التأكيد على ان حركة فتح وكغيرها من التنظيمات والفصائل الوطنية تنشط وبشكل فاعل في مجال حركة حق العودة واللاجئين؛ فهي لا زالت تسيطر على الغالبية العظمى من المؤسسات الفاعلة في مجال المخيمات واللاجئين، وتحديداً مراكز الشباب والمراكز النسوية والجمعيات الخيرية الخاصة بالقرى المدمرة والمهجرة، وكوادر فتح يمارسون بفاعلية نشاطاً واضحاً في كافة المراكز الثقافية والاجتماعية والتجمعات والمهرجانات والمؤتمرات والدراسات وورش العمل الخاصة بحق العودة واللاجئين. إن انغماسهم في فعاليات النكبة وكافة الانشطة الخاصة بقضية اللاجئين يعطي مؤشراً واقعياً بان هذه القضية ما زالت تحتل مكانة هامة في عقول الفتحاويين وتفكيرهم ووعيهم، مع التأكيد ان هذا النشاط وهذه الفعالية للكوادر الفتحاوية يأخذ في كثير من الاحيان بعداً شخصيا أكثر منه بعداً حركياً وتنظيمياً.

قضية اللاجئين في الجدل والدلالات حول مكان انعقاد المؤتمر العام

أثير جدل واسع حول مكان وزمان انعقاد المؤتمر، ولعل الزمان ذو دلالة أقل حدة في التحليل مما تنطوي عليه دلالات مكان الانعقاد، ففي حين يرى البعض ضرورة عقده في الداخل الفلسطيني، فان البعض الاخر يصر على عقد المؤتمر في الخارج.

مؤيدو انعقاد المؤتمر في الخارج

يرى أصحاب هذا التوجه ضرورة عقد المؤتمر في الخارج على اعتبار ان حركة فتح ليست ملكا للداخل الفلسطيني، بل هي حركة الشعب الفلسطيني في كافة امكان تواجده، وهي بعقد مؤتمرها في الخارج تعطي إشارات هامة لجموع اللاجئين بان قضيتهم ما زالت حاضرة في وعي الفتحاوين وفكرهم، وانه لايجوز عقد مؤتمر فتح العام في ظل الاحتلال وتحت حرابه وحواجزه وحصاره، وان المؤتمر اذا كان بالداخل فقد يخضع للابتزاز الاسرائيلي في عمليه تحديد من سيدخل ومن سيشارك ومن سيسمح له بتخطي الحواجز ومن سيمنع من الوصول لمقر المؤتمر، ويصر مؤيدو هذا التوجه على ان هناك من يرفض دخول الاراضي الفلسطينية بموافقة اسرائيلية، بل ان دخولها يجب ان يتم بعد تحريرها.

مؤيدو انعقاد المؤتمر في الداخل

يرى أصحاب توجه عقد المؤتمر في الداخل الفلسطيني أن كل الظروف مواتية لعقده في مناطق السلطة الوطنية، وهذا قد يكون له دلالة نحو تكريس مفهوم "الوطن" وأنه لأول مرة يستطيع الفتحاويون عقد مؤتمرهم فوق ارضهم التي يسيطرون عليها ولو جزئيا، مع وجود ضمانات بأن كل اعضاء المؤتمر سيتمكنون من المشاركة والدخول لأرض الوطن دون أية معيقات قد تفرضها إسرائيل.

ويستند اصحاب هذا التوجه كذلك إلى ان هناك صعوبة بالغة في عقد المؤتمر خارج فلسطين ، بعد رفض، أو تردد عدد من الدول في قبول عقد المؤتمر العام فوق اراضيها، بل يتم النظر لعقد المؤتمر بالداخل الفلسطيني كحالة مميزة لاستقلال القرار الوطني الفلسطيني، وابتعادا عن التجاذبات العربية. وأكثر من ذلك، يذهب البعض لحد القول ان هناك مخاطر حقيقية من عقد المؤتمر في الخارج، ففي حال اخذت القيادة الفتحاوية المجتمعة بالخارج قرارات مصيرية تتعلق باستمرار الكفاح المسلح، فما الذي سيمنع اسرائيل من ان تمنع وتغلق الحدود امام كل قيادة حركة فتح من العودة مرة أخرى، الأمر الذي سيعيد الحركة لمرحلة ما قبل العودة لمناطق السلطة الفلسطينية. وهناك من يرى كذلك ان حركة فتح كونها صاحبة مشروع السلطة كمرحلة مؤقته على طريق الدولة لا يعقل لها ان تهرب من واقعها وسلطتها نحو الخارج، وهناك من يشدد على ضرورة ان لا يتم تفريغ كل قيادة الحركة خلال ايام المؤتمر وخصوصا ان الاراضي الفلسطينية تعيش ظروفا استثنائية من جهة الانقسام الفلسطيني، وان هناك مخاوف من قيام حماس باستغلال خروج القيادة الفتحاوية بكاملها من قبل حماس في محاولة منها لتكرار ما قامت به في غزة.

مقاربة توفيقية

هناك من يرى ان عقد المؤتمر العام في الداخل الفلسطيني قد يكون في قطاع غزة بعد انتهاء الحوار الفلسطيني والاتفاق على اليات الخروج من المأزق وحالة الانقسام، وعقد المؤتمر في قطاع غزة سيعني اول ما يعني إنهاء لحالة الانقسام، وعودة القطاع إلى حضن الشرعية الفلسطينية والتي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية.

تحديات أمام المؤتمر العام السادس لحركة فتح

على مؤتمر حركة فتح، وبصرف النظر عن مكان انعقاده، أن يضع النقاط على الحروف بشكل لا يقبل التاويل في مجال حق العودة واللاجئين، ومن هنا فان المؤتمر سيكون مطالبا بالاجابة على جملة من التحديات والاشكاليات التي لعل اهمها:

الوصول الى برنامج وطني شامل يحافظ على الثوابت الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة إلى الديار الأصلية.

إفشال كل الرهانات التي تتخوف ان يكون المؤتمر محطة مصيرية ستفجر حركة فتح من الداخل، عبر ادارة المؤتمر بما يؤدي الى تغيرات جوهرية في قيادة الحركة من جهة وتوجهاتها على قاعدة التمسك بالحل المؤسس على الحقوق الثابتة.

كيفية تحويل المؤتمر العام كرافعة للنهوض الفتحاوي العام ولخلق اجواء صحية وعلاقات تنظيمية جديدة قادرة على حشد كل الطاقات الكامنة داخل الحركة.

يجب أن لا يؤدي المؤتمر في حال انعقاده في الداخل الفلسطيني الى ابتعاد فتح عن مسؤولياتها التاريخية تجاه الشعب الفلسطيني اللاجئ في الشتات، وهذا الامر بالتالي يجب ان يتأكد من خلال حجم التمثيل في المؤسسات القيادية للحركة لممثلي الحركة في الشتات وتحديداً في الجاليات والاقاليم التي عانت ولفترات طويلة من حالة من الغياب القسري.

يجب ان يتبنى المؤتمر العام رؤيا واضحة ومحددة فيما يخص قضية اللاجئين بشكل لا يقبل اللبس والتأويل، فقضية اللاجئين من اعقد واخطر القضايا.

عدم حشر حركة فتح نفسها في خيار الدولتين كخيار استراتيجي، فحل الدولتين يبدو تدريجيا كحل بعيد المنال وصعب التحقيق فعليا امام اجراءات الاحتلال على الارض من جدار واستيطان ومصادرة للاراضي وتهويد القدس. وعليه، يجب أن تبقى الخيارات الاستراتيجية مفتوحة امام فتح، وهذا يتطلب اعادة التفكير بحل الدولة الواحدة كخيار استراتيجي ثان في حال فشل خيار الدولتين، بل ان حل الدولة الواحدة قد يشكل عنصرا ضاغطا لا مثيل له اذا أجيد استخدامه.

رفض مقولة العودة للدولة الفلسطينية كبديل عن حق العودة للأرض التي هجر منها اللاجئ.

أخيرا، ان فتح أمام مفترق طرق تاريخي ومصيري، وبنهوضها سينهض الواقع الفلسطيني وسيكون لذلك تأثيرات ملموسة وواقعية على مجمل القضية الفلسطينية وعلى المقاومة والمفاوضات والحوار وانهاء الانقسام، وسيشكل فشل المؤتمر محطة على طريق الدخول بازمات لا حصر لها وكذلك سيكون للفشل تأثيرات مريعة على كافة نواحي الحياة فيما يخص الفلسطينيين اينما وجدوا.

---

* أنور حمام باحث فلسطيني متخصص بقضايا اللاجئين

حق العودة الفلسطيني: بين سطور التغطية الصحفية الغربية

بقلم: فانيسيا فرج*

عند النظر في طرق تغطية المصادر الإخبارية والإعلامية الغربية لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ سرعان ما يكتشف المرء أن لغة الحقوق تتآكل؛ فقد قبلت وسائل الإعلام الغربية بوضوح الموقف الإسرائيلي باعتباره «حقيقة»، أي أنه لن ينفذ، و»أخلاقيا» أي انه يجب أن لا ينفذ. وهكذا، إذا ما ذكر، أو حينما يذكر هذا الحق الجلي؛ ففي أغلب الأحيان يتم استباق ذكره بالرفض الإسرائيلي المطلق للوفاء بالأحكام التي يحددها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. هذا القرار الذي صدر عام ١٩٤٨، ويقرر:

«وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة لبيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم بالقيام بذلك في أسرع وقت عملي ممكن، كما يجب دفع تعويضات عن الممتلكات لأولئك الذين يختارون عدم العودة ، وعن كل فقدان أو أضرار لحقت بالممتلكات، التي هي بموجب مبادئ القانون الدولي أو الإنصاف؛ يجب أن تدفع من قبل الحكومات والسلطات المسؤولة»

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والإجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.»

وتحت «رعاية» التغطية «المتوازنة» أو الحيادية، فإن مواد وتقارير إخبارية مثل؛ «حق العودة: الحلم الفلسطيني» والتي نشرت من قبل هيئة الإذاعة البريطانية BBC في عام ٢٠٠٤؛ يجري تسليط الضوء على رفض إسرائيل الامتثال لقرار ١٩٤، والحفاظ على موقف يفيد بأن منح حق العودة للاجئين الفلسطينيين من شأنه أن يشكل تهديدا ديموغرافيا لإسرائيل. كما يعبر التقرير عن المزيد من الشكوك حول ما إذا كان الصهاينة هم الذين تسببوا في طرد الفلسطينيين، ويقترح أن تقوم الدول العربية المجاورة باستيعاب هؤلاء اللاجئين. إن مثل هذه التقارير تؤسس ضمنيا وصراحة لازدواجية في اللغة، وفي نهاية المطاف، فإن النظام القانوني الدولي برمته، وبخاصة قرار ١٩٤، يتم وضعها في الميزان على قدم المساواة مع أقوال إسرائيل؛ مما يبعث برسالة مفادها أن هذا الحق ليس عسير المعالجة فقط، إنما هو موضوع خاضع للتفاوض أيضا.

وبالإضافة إلى تآكل الخطاب القائم على الحقوق في القانون الدولي؛ وعندما يحصل أن تتحدث وسائل الإعلام الغربية عن أصول اللاجئين الفلسطينيين؛ فإن انحيازها يتجه إلى حد إلقاء اللوم على أكثر من ٧٥٠،٠٠٠ لاجئ فلسطيني شردوا خلال النكبة على معاناتهم. وعندما تناقش الرواية الفلسطينية، فعادة ما تقدم نموذجياً بوصفها نقطة اختلاف مع الرواية الصهيونية، ويتجلى ذلك بوضوح في افتتاحية في "نيويورك تايمز" عام ٢٠٠٤ بعنوان "من هو المسؤول عن نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين؟"؛ حيث يدعي الكاتب "ايثان برونر" بأن "القادة الصهاينة حثّوا الفلسطينيين على البقاء، ولكن القادة العرب أصدروا لهم تعليمات بالمغادرة حتى تحصل الجيوش العربية على ميدان نظيف". إن عملية بناء وإدامة رواية متباينة يهدف ويؤدي الى تغييب الحقيقة الموضوعية؛ حيث يتم تحويل حوالي سبعة ملايين لاجئ فلسطيني، أكثر من ٢٨٪ منهم يعيشون في مخيمات للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لبنان، سوريا، الأردن والعراق، – يتم تحويلهم إلى مجرد عنوان لمناقشة غير موضوعية.

ونــادرا مـا تـغطي وسـائل الإعـلام الـغربيـة القلـة القليلـة من المؤرخـين والأكاديميين الإسرائيليين الذين يقدمون خطابا متوافقا مع الرواية الفلسطينية، مثل المؤرخ الإسرائيلي "ايلان بابيه". فقد أصبح كتابه المعنون "التطهير العرقي لفلسطين"، ويتناول ترحيل اللاجئين الفلسطينيين؛ أصبح واحدا من أكثر الإصدارات أهمية في موضوع تهجير الفلسطينيين، ويشير إلى أن ترحيل السكان الفلسطينيين الأصليين كان جزءا من خطة محددة ومعدة سلفا حيث نفذ التطهير العرقي لفلسطين بمنهجية. والسؤال الذي يجب علينا أن ننظر فيه هو: لماذا يظل هذا النقاش محصورا في الأوساط الأكاديمية؟ ولماذا لا يمنح له الفضاء / المساحة الكافية في وسائل الإعلام الغربية الرئيسية؟

وما هو ضار بنفس القدر، هو الطريقة التي تناولت بها مقالة أخرى حق العودة في صحيفة "نيويورك تايمز" وعنوانها "بالنسبة للكثير من الفلسطينيين، العودة ليست هدفا"، حيث فصل كاتبها مزاعمه بأن "البراغماتيين" الفلسطينيين (قاصدا بذلك الملايين من اللاجئين الذين يريدون العودة إلى ديارهم هم غير واقعيين وغير عمليين في رغباتهم) لم يعودوا راغبين في العودة إلى بيوتهم، سواء لأنهم أسسوا أعمال مربحة في البلاد التي يعيشون فيها حاليا، أو لأنهم ينظرون للصراع الحالي على أنه يقع فقط على عاتق الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة. وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود عدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يريدون أن يعودوا؛ فإن مثل هذه التقارير تسبب بلبلة لما رسمته الأمم المتحدة بشأن حق يمتلكه الفلسطينيون في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم الأصلية.

أيضا، توجد محاولات في إطار الإعلام الغربي لمحو مكانة اللاجئين الفلسطينيين من الذاكرة الجماعية، وبرز ذلك بوضوح في بعض التقارير خلال حرب الإبادة الجماعية ضد غزة بين ٢٨ كانون أول ٢٠٠٨ وحتى ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩ التي قتل فيها ١،٤٠٠ فلسطيني من قطاع غزة، حوالي ثلثهم من الأطفال، كما أصيب خلالها أكثر من ٥،٠٠٠. ففي تقرير لـ" فوكس نيوز" في آذار بعنوان: " إسرائيل تواجه تحديات حول ادعاءات الفلسطينيين بشأن القتلى في غزة"؛ حيث ادعى " ستيف وايزمان" أن " إسرائيل شنت الحرب على غزة في محاولة لإضعاف حركة حماس، التي تعتبرها إسرائيل منظمة إرهابية، ومن أجل وقف إطلاق الصواريخ المستمر من داخل غزة على بلدات حدودية إسرائيلية". والغالبية الساحقة من المصادر الإعلامية الغربية الرئيسية مثل "فوكس نيوز" لم تقم بوصف السياق الذي أخضعت فيه غزة لحصار طوال عامين متتاليين، مع حرمان أكثر من مليون ونصف المليون من السكان من الطعام والدواء، أو أن مستوطنة " سديروت" الإسرائيلية التي كانت تقصف بنيران الصواريخ، كانت قد أقيمت على أراضي مسلوبة من الفلسطينيين، أو أن ٨٠٪ من سكان قطاع غزة هم لاجئون.

ومن النتائج العديدة والمتنوعة المترتبة على هذا الفشل المتمثل في عدم وضع الحياة المحاصرة في غزة ضمن سياقها؛ هي أن اللاجئين الفلسطينيين يصبحون مجرد مقاتلي مليشيا أخرى، وأن المبررات التي تقف خلف هجماتهم غير معتمدة على أسس العدالة أو القانون الدولي، المتجسدة في حق العودة. والأهم من ذلك، أن الغالبية العظمى من مصادر الأنباء في وسائل الإعلام الرئيسية في أمريكيا الشمالية وأوروبا؛ تقوم بتقديم أسباب غامضة لإنكار إسرائيل لحق العودة، حيث تذكر هذه المصادر بشكل لطيف أن مبرر إسرائيل نابع من رغبتها في الحفاظ على وجودها كـ"دولة يهودية"، وكأن هذا حقيقة قائمة في فراغ. وفي الواقع، فإن المصادر الإعلامية الغربية تحاول إخفاء الطبيعة العنصرية لدولة إسرائيل، والتي تتنكر لعودة الفلسطينيين، لسبب بسيط هو أنهم ليسوا يهودا.

ليس من الصعب العثور على المضمون والعدسات المؤيدة للصهيونية في المقالات والتقارير المعروضة أعلاه، ولا هي فريدة من نوعها، فعدد لا يحصى من المقالات والتقارير من نفس الشاكلة يمكن اقتباسها، بيد أن هذه النظرة المتجانسة الموجودة في الإعلام الغربي مقصودة تماما؛ لأن الإعلام يلعب دورا رئيسيا في تشكيل التوافق في أوساط المجتمعات الأوروبية والأمريكية الشمالية؛ وبوصفها مصدرا للمعرفة والمعلومات، فإنها لا تمتلك السلطة لطرح خطاب محدد فحسب، بل لتحديد هذا الخطاب أيضا. ولهذا السبب؛ هل المطلوب إصلاح وسائل الإعلام أو أننا يجب ان نقر ونعترف بأن مصالحنا السياسية، سواء أكانت من أجل حق العودة، أو لتعويض العبيد الأفارقة أو الأمريكيين الأصليين، أو من اجل إلغاء السجون ...الخ لم تعد أبدا متوافقة مع النظام الحالي؟

هناك أعداد متزايدة من السكان في داخل أوروبا وأمريكيا الشمالية تعترف بأن وسائل الإعلام لن تزود حركاتنا بالوقود، وأنها فقط ستساعد في تسهيل أكبر للمساءلة النادرة بين الدولة والشعب الذي تضطهده داخل وخارج حدودها. ونتيجة لذلك؛ يوجد زيادة كبيرة في وسائل الإعلام البديلة مثل الانتفاضة الالكترونية، الديمقراطية الآن، "الضربة المعاكسة" ألـ "Counterpunch"، التي تقوم بكسر الاحتكارات الصحفية. هذه المصادر الإعلامية المباشرة عبر الانترنت؛ لا تقدم نقدا سليما للأبارتهايد الإسرائيلي فقط، ولكنها من خلال نقدها تحافظ على الحق غير القابل للتصرف للفلسطينيين في العودة إلى ديارهم الأصلية. وعلاوة على ذلك، وسائل ونشرات صحفية مثل "الغارديان" و"هفنغتون بوست" والتي تفتح روابط ومساحات لمؤلفين وكتاب بارزين يساعدون في نشر وجهة نظر بديلة. يوجد مثال بارز واحد عن أكثر الأدوار الحاسمة التي تلعبها هذه الوسائل الإعلامية البديلة حاليا؛ وهو قيامها بنشر ودعم وتقديم الأمثلة الناجحة عن حملات المقاطعة، سحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد أبارتهايد إسرائيل.

وعليه، نقول أن أمام الناشطين والمنظمين والعاملين في حركات التضامن مع القضية الفلسطينية، ومن أجل التحرر وتقرير المصير؛ مصادر ووسائل الإعلام البديلة، المشار إليها أعلاه، لأنها حيوية جدا في الحفاظ على نبض الحملات الدولية للمقاطعة، ومن أجل تنظيم حملات لمقاطعة اسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها في مجتمعاتنا المحلية، وصولا إلى قطع الصلات المؤسساتية، الأكاديمية والثقافية مع إسرائيل – وكما ورد في النداء الفلسطيني عام ٢٠٠٥– وكل ذلك حتى تنهي إسرائيل احتلالها واستعمارها لجميع الأراضي العربية، وتقوم بإزالة الجدار العنصري، وتعترف بالحقوق الأساسية للمواطنين العرب الفلسطينيين في "إسرائيل" وبالمساواة الكاملة لهم، وأن تحترم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، كما نص على ذلك قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤؛ إن هذا الخيار ليس مجرد خيار تكتيكي او هامشي، بل هو ضروري لمشروع التحرر الوطني الفلسطيني برمته.

مصادر:

- http://daccessdds.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/043/65/IMG/NR004365.pdf?OpenElement
- http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3629923.st
- - بابيه، ايلان، "التطهير العرقي لفلسطين" منشورات العالم، أوكسفورد، المملكة المتحدة (2006)
- http://www.nytimes.com/2004/02/20/opinion/editorial-observer-who-is-to-blame-for-the-creation-of-palestinian-refugees.html?partner=rssnyt&emc=rss
- http://www.nytimes.com/2007/03/26/world/middleeast/26palestinians.htmhttp://www.foxnews.com/wires/2009Mar26/0 ،4670 ،MLIsraelPalestinians.00،html
- http://www.bdsmovement.net

* فانيسيا فرج باحثة في مجال الخدمة الاجتماعية، ناشطة في حركة مقاطعة إسرائيل – أمريكا، ومتطوعة في مركز بديل.

حق العودة في وسائل الإعلام الأمريكية

بقلم: د. آمال بشارة*

رغم أن حقوق اللاجئين تشكل واحدة من أهم القضايا الوطنية المحورية بالنسبة للكثير من الفلسطينيين، إلا أنها تحظى بتغطية قليلة في وسائل الإعلام الأمريكية. وينتج تجاهل هذه القضية عن وجود توجهات مؤسسية عديدة لدى المؤسسات الإعلامية الرئيسة في الولايات المتحدة. وعليه، لا يمكن للناشطين الفلسطينيين أن يتوقعوا من وسائل الإعلام الأمريكية أن تعطي لهذه القضية موقع الصدارة بالنسبة ؛ ومع ذلك، هناك طرق يستطيع الناشطون من خلالها تسليط الضوء على حقوق اللاجئين؛ سواء في وسائل الإعلام الرئيسة، أو في تلك المنابر الأصغر حجما، ولكنها أكثر تقدمية.

في الأخبار، يتم إيراد مخيمات اللاجئين في الأراضي المحتلة ، بشكل أساسي، عندما يتم استهدافها بالغارات الإسرائيلية؛ فقد أصبحت رفح مشهورة عندما دمرت إسرائيل بيوتا هناك خلال الانتفاضة الثانية. ومع ذلك؛ من النادر أن تذكر المقالات والتقارير الإخبارية تاريخ نشوء المخيم أو تقوم بوصفه، وإذا ما فعلت ذلك؛ قد تقرأ وصفا من سطر واحد، مثل ما ورد في يوم ١٨ أيار ٢٠٠٥، في مقالة في صحيفة نيويورك تايمز، حيث كتب: «تأسس عام ١٩٤٩ لإيواء اللاجئين جراء الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٤٨، ورفح الآن هو ملجأ لأكثر من ٩٢،٠٠٠ فلسطيني». أما بقية مخيمات اللاجئين في الدول العربية، فاهتمام الإعلام بها أقل؛ ولكنها أيضا تحصل على تغطية إعلامية بشكل أساسي في فترات الأزمات أو العنف، وبدون التطرق لقضية اللاجئين أو تناول حقوقهم. فعلى سبيل المثال، في مقالة في نيويورك تايمز حول القتال الدائر في مخيم نهر البارد الذي يشير للتاريخ في عنوانه الرئيس، «معارك شوارع ضارية تذكّر لبنان بماضيه» (٢٠٠٧/٥/٢٣)، حيث تصف التوتر بين اللبنانيين والفلسطينيين؛ ولكنها لا تطرح القضايا أو الخلفيات السياسية أو الحلول الممكنة لقضية اللاجئين.

وفي بحث عن مصطلح «العودة» في مقالات وتقارير صحفية خلال العامين الماضيين في الصحف الامريكية الرئيسية: «نيويورك تايمز»، الـ«واشنطن بوست»، «كريستيان سينس مونيتور»؛ تبين انه لا يوجد مقالات رئيسية تتناول بالتفصيل الحقائق والأبعاد الملموسة لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وفقط عدد قليل من المواد أشارت إلى أهمية هذه القضية بالنسبة للفلسطينيين. ويغلب على هذه المواد انها مقالات رأي تكتب من قبل شخصيات مثل الكاتبة الفلسطينية غادة الكرمي في «كريستيان سينس مونيتور»، والزعيم الليبي معمر القذافي في «نيويورك تايمز»؛ حيث كتب كلاهما عن حل الدولة الواحدة، ومقابلة مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في «نيويورك تايمز». وبدلا من ذلك تناولت العديد من المواد الإخبارية حق العودة باعتباره قضية مستعصية أو مسألة غير قابلة للحل؛ أو قامت باستكشاف كيف يمكن للدبلوماسيين أن يتوصلوا لاتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين بدون تنفيذ حق العودة.

هناك عدة أسباب لغياب تغطية قضية اللاجئين بصورة منتظمة؛ ولعل السبب الأول والأهم من بينها هو أن هذه المسألة غير موجودة ضمن اهتمامات المسؤولين الأمريكيين، وفي الحقيقة، إنها ليست ضمن محور التركيز الثابت للقيادات الفلسطينية القريبة من آذان المسؤولين في الإدارة الأمريكية. ففي مقابلة مع الـ«واشنطن بوست» في ٣٠ أيلول ٢٠٠٧؛ لم يغتنم الرئيس الفلسطيني محمود عباس الفرصة للتأكيد والإصرار على حق العودة:

س: الإسرائيليون جازمون في رفضهم للعودة [للاجئين الفلسطينيين] إلى إسرائيل ...؛ هل تعتقد أنه يجب السماح للفلسطينيين بالعودة؟ أنت ولدت في الجليل؛ فهل ترغب بالعودة إلى هناك؟

ج: هذا حقي، ولكن كيف أستخدم هذا الحق يعود لي وإلى اللاجئين وللاتفاق الذي سيعقد بيننا، نحن نريد إيجاد حل دائم. الإسرائيليون يريدون الأمن، ونحن في حاجة للاستقلال. فكيف يمكننا التعامل مع هاتين الركيزتين؟ يوجد فجوة بين الطرفين، ونريد أن نجسر هذه الفجوة من خلال المفاوضات.

هذا النوع من اللغة للشخصيات السياسية الفلسطينية من الصف الأول؛ لا يشجع الصحفيين على المتابعة في قضية حق العودة؛ وخصوصا أنه لا يوجد مناصرون ودعاة فلسطينيون أقوياء لحق العودة في أوساط القيادات الأمريكية المنتخبة، فعادة ما يتبع الصحفيون أولويات المسؤولين، مفسحين المجال للعناوين بأن تصاغ من خلال البيانات الصحفية والتصريحات الرسمية. وكان «جوناثان ميرمين»، وهو عالم سياسي وباحث في الصحافة الأمريكية، قد وجد أن النقاشات حول السياسة الخارجية في وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية محصورة بإطار النقاش الرسمي؛ وغالبا ما تكون مؤشرا على مناقشات الكونغرس والحكومة والبيت الأبيض – ولكنها لا تفسح المجال بسهولة لتشتمل على مداخلات ووجهات نظر من خارج هذه المصادر الرسمية.

وبالتالي، من المحتمل أن حق العودة لا يتم تغطيته بشكل معمق في وسائل الإعلام الأمريكية؛ بسبب وقوعه خارج نطاق المناقشات الرئيسية في الولايات المتحدة، وأيضا، لأن القادة الفلسطينيين أنفسهم لا يقومون بتسليط



فلسطينية تحمل لافتة كتب عليها "لا تدعو الإعلام يخدعكم"، نيويورك، أيار ٢٠٠٩
(المصدر: flickr.com)

الأضواء بشكل مستمر ومركز على أهمية تنفيذ حق العودة. فإذا كان قائد مثل الرئيس محمود عباس لا يدعم حق العودة جهارا، وإذا كان هذا الحق يحظى بدعم لا يذكر في داخل حكومة الولايات المتحدة؛ فمن غير المرجح أن الصحفيين سوف يعتبرون هذا العنوان جدي وخطير إلى حد يستحق معه كتابة التقارير والتحليلات المعمقة لمختلف جوانب الموضوع. ولسوء الحظ؛ فحسب دراسة «ميرمين» حول الأنباء المحلية في الولايات المتحدة، فحتى التظاهرات التي توسع حدود هذا الخطاب الرسمي؛ فإنها لا تؤثر بالضرورة في التغطية الإخبارية للقضايا؛ وذلك لأن المظاهرات يجري تغطيتها على، وجه العموم، باعتبارها أحداثا أو مشاهد ملفتة، أكثر من كونها معطيات ملموسة يتم من خلالها التأكيد على، أو طرح مواقف سياسية معقدة.

وثانيا؛ لا تحتل قضية اللاجئين العناوين الصحفية الرئيسية لأنها ليست قضية متفجرة، بل هي قضية تاريخية ثابتة، وما يستهوي الصحفيين يجري مجرى المثل أو التعبير الشهير في الصحافة الأمريكية الذي يقول « ما ينزف، يقود» (if it bleed it lead). فالصحفيون يقومون بتغطية أحداث العنف، أما قضية اللاجئين التي عمرها ٦١ عاما، فلا تبدو أمرا ملحا من وجهة نظرهم. ومن النادر أن يقوم صحفيون بوصف وتحليل قضايا تاريخية معقدة في وسائل الإعلام الأمريكية.

لقد كتب المحرر العام في صحيفة "نيويورك تايمز"، دانيال أوكرنت"، في ٢٤ نيسان ٢٠٠٥، تحت قائمة "بعض الأشياء التي لا تقوم بها التايمز" بأن الصحيفة " لا تقدم دروسا في التاريخ". وتاريخ اللاجئين الفلسطينيين معقد في تناوله وطرحه بشكل خاص بالنسبة للصحفيين؛ ذلك لأنه محل نقاش ساخن في أوساط السياسيين والدارسين، وغالبا ما يتجنب الصحفيون الخوض في مثل هذا الموضوع المعقد؛ لأنهم يقلقون من اتهامهم بالتحيز.

وثالثا، من الصعب تغطية قضية اللاجئين لأنها غير ملموسة ومنتشرة على النطاق الجغرافي؛ فجدار الفصل يبدو واضحا للعيان من كل مكان لصحفي مقره في القدس. وعلى طول مسافة السفر بين جنين وتلال جنوب الخليل؛ قد يجد أي صحفي الكثير من القصص الإنسانية في كل كيلومتر من الأرض المفقودة والحياة المتغيرة. وعليه، فإن قضية اللاجئين ليست مرئية مباشرة للصحفي الغربي، فمخيمات اللاجئين تبدو وكأنها أحياء فقيرة؛ ولكن تاريخها ليس واضحا في المشهد. والصحفي الغربي الذي يمر بقرية فلسطينية مدمرة ويشاهد بقايا أشجار الصبار الفلسطينية في داخل "إسرائيل"؛ فإنه على الأغلب لن يسجل فورا تقريرا عن الخسائر والظلم الماثل أمام عينيه. وعلاوة على ذلك، ففي عصر

التقليص الحاد في موازنات وسائل الإعلام؛ فقد يجد الصحفيون صعوبة في تمويل جولة صحفية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في عدد من البلدان.

والسبب الرابع، والأخير، يمثل في أن هناك ميل لدى الصحفيين في الولايات المتحدة نحو عدم اتخاذ القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان كمدخل لتقاريرهم؛ ففي تقرير صادر عن المجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان عام ٢٠٠٢ بعنوان: " الصحافة، وسائل الإعلام، والتحديات في تقديم التقارير حول حقوق الإنسان"؛ وجد أن قضايا حقوق الإنسان غالبا ما يتم تغطيتها باعتبارها قصصا تثير الاهتمامات الإنسانية، ولا يجب تسييس هذه القضايا. وعوضا عن ذلك؛ ربما يرى بعض الصحفيين الغربيين في تقارير حقوق الإنسان نوعا من الانحياز لمصلحة هذا الطرف أو ذاك، بدلا من الاعتراف بأن حقوق الإنسان والقانون الدولي وجدت من اجل توفير معايير عالمية لكي تلتزم بها الدول. وقد اعترف " دانيال أوكرنت"، المحرر العام في " نيويورك تايمز"، بأن صحيفته لا ترى في القانون الدولي كنقطة انطلاق لتغطيتها الإخبارية:

الـ"نيويورك تايمز" لا يجب أن تتنازل كليا عن سلطة المنظمات والمصادر الأخرى؛ يوم الثلاثاء الماضي، وتحت عنوان كتبه الصحفي "ستيفن إرلانغر": "إسرائيل وحدها تقوم بتشكيل حدود الضفة الغربية"، والذي أثار غضب "ميشيل براون" بسبب عدم قيام الأول بشرح عبارته "غير الدقيقة" حول أن الفلسطينيين " يقولون أن جميع المستوطنات خلف الخط الأخضر غير قانونية". حيث يعتقد "براون" أن التايمز ملزمة بإبداء ملاحظة بانه " ليس الفلسطينيون فقط الذين يقولون أنها غير قانونية، بل قرارات مجلس الأمن الدولي أيضا".

ويعارض ذلك السيد ايثان برونر، وهو نائب رئيس التحرير للشؤون الخارجية، حيث يقول: " إننا ننظر إلى أنفسنا باعتبارنا محايدين وغير مقيدين بمثل هذه الأحكام، نحن نذكرها ونستشهد بها، ولكننا لا نعيشها". ويضيف: " في عام ١٩٧٥، عندما وصفت الجمعية العامة للأمم المتحدة الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية، فهل كان من المنطقي بالنسبة للتايمز أن تكرر ذلك الوصف كحقيقة؟ بالطبع لا. نحن نسجل وجهات النظر الرسمية، ولكننا لا نتبناها لأنفسنا." (٢٠٠٥/٤/٢٤). لهذا السبب، فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، ومبادئ حقوق الإنسان الأوسع المتصلة بحقوق اللاجئين في العودة؛ لا تعتبر جديرة بالاعتماد أو ذات سلطة من قبل وسائل الإعلام الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية.

في ضوء هذه العقبات والصعوبات؛ وآخذين بعين الاعتبار أن تغيير الرأي العام في الخارج يشكل عنصرا هاما بالنسبة للكفاح الفلسطيني، ماذا يمكن للمناصرين والمدافعين عن حق العودة أن يفعلوا؟ من غير الواقعي أن نتوقع أن تكون وسائل الإعلام الرئيسية في الولايات المتحدة في موقع الصدارة لتغيير الرأي العام لصالح هذه القضية. ومع ذلك؛ يمكن للناشطين مواصلة الحوار مع الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، من خلال كتابة الرسائل للمحررين والصحفيين، وكتابة التعليقات المباشرة عبر الانترنت على الأخبار الخاصة بالمفاوضات، ومخيمات اللاجئين والقضايا المتعلقة بحقوق اللاجئين. وإذا ما استمرت وسائل الإعلام الفلسطينية باللغة الانجليزية بالنمو، مثل وكالة معا الإخبارية، وظلت تقوم بإبراز وتغطية معمقة لقضايا اللاجئين، فإنها يمكن أن تصبح مصدرا هاما للمراسلين الغربيين، الذين غالبا ما يحصلون على قصص من وسائل الإعلام المحلية في الأماكن التي يعملون فيها. وإذا ما استمرت حركة حقوق اللاجئين في النمو والتوسع ومواجهة التحدي الماثل في رغبة الرضا القيادية؛ فإنها يمكن أن تصبح قصة لصحفيين من ذوي التفكير المعمق.

كما يوجد دور يمكن أن تلعبه وسائل إعلام جديدة وبديلة، لننظر إلى تأثير الموقع الالكتروني لليلى الحداد الذي عنوانه: "أم من غزة"؛ الأمر الذي يشير إلى أن من مواقع مكتوبة باللغة الانجليزية يمكنها أن تصبح مصادر مهمة للصحفيين الغربيين. وبالتالي، فإن تأسيس مواقع مبتكرة ومكتوبة بلغة انجليزية جيدة حول حقوق اللاجئين وتجاربهم؛ يمكنها مع مرور الوقت، أن تسهم في تعميق فهم الصحفيين والجمهور لهذه القضية. كما يجب على مناصري حق العودة أن يعملوا من خلال وسائل الإعلام الصغيرة والأكثر تقدمية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ضمنها المرتبطة بحركات مكافحة العنصرية والتمييز، مكافحة الفقر، حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام المعنية بشؤون اللاجئين في الولايات المتحدة. وكمطلب يهدف إلى تعزيز حقوق اللاجئين، ومع وجود أصوات جديدة تريد أن تكون مسموعة في وسائل الإعلام الغربية؛ يمكننا أن نتوقع المزيد من التغطية الإعلامية لهذه القضية الخطيرة.

* آمال بشارة أستاذة علم الإنسان في جامعة توفتس (Tufts)، بوسطن في الولايات المتحدة.

ناطور الوطن ينتظر عودة أصحابه

بقلم: ابراهيم جوهر*

في الذكرى الحادية والستين للنكبة الفلسطينية الكبرى أصدرت دار الشروق في عمان ورام الله ثلاثة كتب في مجلد واحد للكاتب سلمان ناطور هذا الربيع من عام ٢٠٠٩. المجلد المقصود حمل عنوان «ستون عاما / رحلة الصحراء» ، والكتب الثلاثة هي: ذاكرة ، وسفر على سفر ، وانتظار. يقع المجلد في ٤٥٦ صفحة من القطع المتوسط.

هذا كتاب النكبة، وصورة النكبة، ومسيرة النكبة. فيه تتجلى النكبة الفلسطينية بوضوح وتتأصل كواقعة تاريخية دامية ومستفزة. فيه يشير الكاتب باصبع دامية الى مصدر النكبة وبأصابع واهنة الى ضحاياها. وهي أصابع استمدت الوهن من شدة المؤامرة وتكالب الأعداء وخداع الأقارب والأباعد. فيه يرسم الكاتب المبدع سلمان ناطور وطنا حقيقيا يلونه بالدم والدموع والزعتر والضحك والطبيعة. يجمع فيه التاريخ الشفوي المروي بلسان من عايشوه على جلودهم، ويغوص في الذاكرة الثقافية للشعب والذاكرة الأبداعية للكاتب نفسه فيحلق في فضاء الخيال الأبداعي القصصي والشعري المعبأ بروح الحنين والقهر والحب والكره، هذه المتناقضات الثنائية يوضحها الكاتب بقدرة فنية عالية تأسر بأسلوبها القارىء فتمتعه وتفيده وتحرضه.

لقد تجاورت القصة الفنية والقصة الصحفية الى جانب الحكاية والمقابلة، وتقاطعت الخاطرة مع القصيدة في فضاء مفتوح من التهويمات واللقاءات الحقيقية والمتخيلة ذات الأصل الواقعي مع شخصيات من لحم ودم وشخصيات من بنات أفكار الكاتب يصدق فيه الرمز والأشارة الى شخصيات معروفة بعينها أو وقائع معروفة.

لقد نقل الكاتب سيرة وطن، سيرة المكان والزمان والناس والزعتر، سيرة فلسطين التي كانت والتي هي كائنة عليه الآن، وأشار الى المسقبل المنتظر في كتاب كامل حمل عنوان (انتظار)، وقد حرص الكاتب سلمان ناطور على نقل الوطن فلسطين بجغرافيتها ومدنها وقراها وناسها وعاداتها ولهجتها، الوطن الذي كان والوطن الكائن وهو يذوب بناسه ويتلاشى « بنعومة» ممنهجة ويتعبرن لينساه أهله ولا يتعرفون عليه.

لقد اقتادت الحفيدة جدها المناضل القديم المنسي غير المعروف حتى من حفيدته فلا تعرف شيئا عن ماضيه واسهاماته، وهي نفسها قد نسيت لغتها العربية والعادات العربية، مما يعني ضياع الهوية الذاتية. كما أشار الكاتب الى نموذج الشاب اللامبالي المتفرنج شكلا ومسلكا ومضمونا ليحذر من خطورة التماهي مع الآخر الى حد الذوبان.



أما المدينة (حيفا نموذجا) فينقلها الكاتب على أنها مدينة غريبة عن نفسها وعن انسانها، كما أن انسانها فيها غريب ومغترب، فقد كان عباس الفران يوزع الخبز والجبنة صباح كل يوم، أما الآن فصار الخبز (بيتا) بلا طعم ولا حكمة... لقد صار الفلسطيني لاجئا في وطنه.

ينقل الكاتب بلوعة سيرة الغربة المكانية والزمانية وسيرة الأغتراب الأنساني في بلاد احتلها الغرباء وحين عاد بعض أهلها اليها صاروا غرباء أو وجدوا أنفسهم غرباء فيها وعنها، غربة مكانية ونفسية وفكرية، غربة هوية وانتماء ومصير. الكاتب ينقل لنا الواقع القائم بلغة اللامنطق الكائن بحكم قوة الواقع وحدة تغريبه، لذلك فانه يحتال على هذه القسوة الطاحنة بالسخرية؛ السخرية في اللغة وفي الموقف، وهو يوظف ثقافته ليدعم آراءه.

من هنا نجده وقد عاد الى أسلوب ألف ليلة وليلة الحكائي، وأسلوب غسان كنفاني الروائي برموز لغته وشخصياته، ومن نجيب محفوظ فلسفة أحداثه وشخصياته وقوة لغته، وعرّج على يحيى حقي وقنديل أم هاشم، وجارى متشائل اميل حبيبي في سخريته ولغته، ومحمود درويش في عمق طرحه وجمالية لغته وعرضه. لقد جمع بعض تعاليم الدين أو الأشارات الدينية، وأقوال الحكماء وحكمة البسطاء في ثوب سرديّ جميل وساحر، فيه الحركة والتشويق واللفظة المعبرة والصورة المؤثرة ذات الدلالة المعنوية والأثر النفسي.

لقد جمع أسلوب المقال الصحفي والقصة والقصيدة والخاطرة ولغة السينما والسيناريو والحوار، فنقل بؤس الشخصيات وفقرها وألمها وأطلعنا على عالمها وأمنياتها من خلال عالمها الجواني النفسي ولغتها البسيطة الأليفة.

شهادات حية وتاريخ حي صاغه قلم الأديب سلمان ناطور محافظا على أصالته ونكهته وتاريخيته. في كتابه الأول (ذاكرة) يتواصل مع مضمونه العام من خلال سيرته الذاتية التي قامت امتدادا للسيرة الجمعية العامة للمكان والزمان والشخصيات ...هكذا جاء الكتاب الثاني (سفر على سفر) ليمتع ويجرح ويدهش ويفاجىء ويقدم أسلوبا جديدا ذكيا في لغته ورؤاه ووصفه وعمق أفكاره وأصالة مفاصله.

ثم جاء الكتاب الثالث (انتظار) لينقل مشاهد وصورا والوانا للمنتظرين ويؤكد على انتظارهم ومأساتهم وخيبة أملهم وقدرتهم أحيانا على المنافسة والتأثير وضياعهم أحيانا أخرى وذوبانهم في عالم جديد غريب متوحش وان كانت تضيء عتمته بعض الفلاشات البسيطة ضعيفة الأثر والتأثير.

الشيخ مشقق الوجه هو امتداد للشعب ذاته المتوحد مع الأرض المندمج بها، هو الأرض نفسها. أما الشيخ عباس جامع المفاتيح فانه الشعب المنتظر وهو أم الروبابيكا في المتشائل. والمفاتيح نفسها التي يجمعها عباس فهي مفاتيح حقيقية ومجازية، اذ لكل شيء مفتاح...

سلمان ناطور كتب هنا التاريخ بلغة القلب وحكاه بصدق من خبروه. وحين كتب سيرته الذاتية وجدناه يغوص في لغة الشعر لأنها لغة القلب والحنين والحسرة والأنفعالات كلها، فصاغ مزيجا أسلوبيا جميلا.

(سفر على سفر) عنوان الكتاب الثاني / كتاب السيرة الذاتية، اذ يبدأ الشعر يتدفق مع العنوان نفسه المحمّل بالدلالات والأيحاءات والصور لتسري في مفاصل اللغة الوصفية وتكتسي بالعاطفة والحنين والشوق والحب، ولتأخذ تجسيدها على جسم الصفحات من حيث التوزيع للجمل والألفاظ.

سلمان ناطور في كتاب النكبة هذا (ستون عاما – رحلة الصحراء) يكتب ويصرخ وينادي وينتقد ويعلّم ويعلم وينتظر ويحذّر. انّه يبكي ويضحك، ويمتع ويفيد ويستفز. وانه ليجرح ويؤشر الى الجرح القديم الذي يجب أن لا ينسى. وهو لا ينسى انتظاره مع المنتظرين، فلا يضيع في اليأس ولا تأخذه الحيرة. انه يعرف ما يريد، ويريدنا أن نعرف نحن ما يريده هو وما نريده نحن.

هذا كتاب آسر في أسلوبه ومضمونه. فيه ما هو جديد ومفيد. أقترح تدريسه في مدارسنا كتاريخ، ولغة، وتعبير، وسخرية فنية، ومكوّنات الهوية المبثوثة في ثناياه، وللتدريب على البحث والتحليل والوقوف على معاني الوطن ومكوّناته ومفهومه.

---

* ابراهيم جوهر قاص وناقد فلسطيني من القدس المحتلة.

٥ حزيران ٢٠٠٩

بيان صحفي: صادر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

شرعنة العنصرية سياسة اسرائيلية متأصلة:

على العالم التحرك لفضح هذه السياسة

منذ احتلالها لفلسطين، تعمل اسرائيل على شرعنة القوانين العنصرية وسياسة الطرد والإخلاء والاحلال ضد سكانها العرب الفلسطينيين بدون رادع من أية جهة دولية او حقوقية. وهي تحاول كما في السابق، تشريع جريمتها العنصرية على الفلسطينيين أبناء الأرض الأصليين. ففي هذه الايام، تقوم إسرائيل بمحاولة تمرير ثلاثة قوانين من خلال الكنيست للتضييق على الفلسطينيين وذلك في خرق واضح لأبسط الحقوق الفردية والجماعية للأقلية الفلسطينية التي تعيش داخل الخط الأخضر.

مشروع القانون الأول الذي تحاول اسرائيل تمريره في الكنيست يهدف الى منع الفلسطينيين من إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية. مشروع القانون الثاني يجرّم انكار وجود اسرئيل كدولة يهودية ديمقراطية. اما القانون الثالث فيطلب من المواطنين الإسرائيليين بما فيهم العرب في إسرائيل إدلاء القسم والولاء للدولة، علمها ونشيدها الوطني، والقيام بواجبات الخدمة العسكرية والمدنية. وبالرغم من ان القوانين في طور الصياغة، الا ان تمريرها وتطبيقها سيعرض كل خارق للقانون لعقوبة قضائية قاسية تتضمن السجن و/او التجريد من المواطنة.

وكما هو معروف، فان الفلسطينيين من مواطني إسرائيل يعتبرون جزء من سكان فلسطين الأصليين، وهم الذين أصبحوا أقلية في وطنهم بعد عملية طرد ثلثي السكان الأصليين على يد العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨. ضمن هذا السياق، ترى القيادات الفلسطينية في فلسطين ١٩٤٨ ان القوانين الإسرائيلية الجديدة تمثل إعلان حرب على الوجود الفلسطيني في اسرائيل. السيد محمد زيدان، مدير لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في اسرائيل قال في تعقيبه على القوانين الجديدة انها: «تفرض على الأقلية العربية في اسرائيل إنكار تاريخها والهوية العربية الفلسطينية من جانب، وبأن يعتنق الفلسطينيون العرب المبادئ الصهيونية التي هي في الأساس تنكر الهوية الوطنية للفلسطينيين من جانب آخر».

ان محاولة إخضاع المواطنين الفلسطينيين لتبني الرواية الصهيونية ويهودية الدولة يساوي مطالبة الفلسطينيين بأن يدعموا اقتلاعهم واجتثاثهم التاريخي والخضوع لوضعهم كمواطنين من الدرجة الثانية اي فئة «غير–اليهود» في «الدولة اليهودية». بالإضافة إلى ذلك، فان هذه المحاولات تأتي في سياق زيادة الحملة ضد هذه الأقلية التي تصورها إسرائيل «بالقنبلة الديمغرافية الموقوتة» و «الطابور الخامس». يوفال ديسكن، رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي وصف مطالبة الفلسطينيين في اسرائيل بالمساواة «بالخطر الاستراتيجي على وجود اسرائيل» التي يجب قمعها «حتى وان كانت نشاطاتهم تنظم بشكل ديمقراطي». ضمن نفس السياق يمكن فهم تصريحات السياسيين الاسرائيليين و «مشاريع السلام المقترحة» التي تتحدث بشكل واضح وعلني عن «تبادل للسكان» بين السكان الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، كما ان الصحافة العبرية تحدثت في الآونة الأخيرة عن ان الجيش الإسرائيلي يدرب وحدات خاصة على احتلال قرى وبلدات فلسطينية في اسرائيل في حال نشوب حرب اقليمية، وذلك لمنع المظاهرات والاقتراب من مفترقات الطرق الرئيسية في حال حدوث مثل هذه الحرب.

هذه الحملة المتصاعدة والقوانين المقترحة تهدف الى خلق عملية استقطاب حاد بين اليهود والفلسطينيين، وفي الوقت نفسه تسعيٍ الى تبرير سحق المطالب الفلسطينية الشرعية. كما وتسعى اسرائيل ايضاً من خلال ذلك الى تطبيق بعض القوانين التي تستعملها ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على مواطنيها من الفلسطينيين.

ومع الاخذ في الاعتبار التاريخ الاسرائيلي الطويل في طرد وتهجير الفلسطينيين، تدور في الأفق تساؤلات حول توقيت طرح هذه القوانين. ومهما كانت المبررات الاسرائيلية، فإن هذه القوانين يمكن رؤيتها في سياق تعزيز السياسات والتشريعات العنصرية الإسرائيلية لتجميل سياسة فرض الأمر الواقع التي تبنيها اسرائيل سواء في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ او في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧.

وفي هذا السياق وبدلاً من محاولات التعاطي مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة، على العالم مقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تتخلى عن جميع السياسات العنصرية وتنصاع للقانون الدولي.

التاريخ: ٢٠ حزيران ٢٠٠٩

بيان صحفي صادر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

اللاجئون الفلسطينيون: جرح يزداد عمقه في ضمير الإنسانية كل عام

تبين الإحصائيات التي أصدرتها منظمات الأمم المتحدة بمناسبة يوم اللاجئ العالمي الذي صادف يوم ٢٠ حزيران، ان قضية اللاجئين الفلسطينيين هي اكبر وأقدم قضية لجوء في العالم، حيث ما زال لاجئو الشعب الفلسطيني محرومين من تطبيق أية حلول عادلة بشأنهم، بما فيها حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية، وذلك بسبب استمرار إسرائيل والحكومات الغربية في التنكر والاستخفاف بجذور قضية تهجير الشعب الفلسطيني، وعدم ايلاء أي اهتمام لاحترام وتطبيق قواعد القانون الدولي ذات الصلة.

بالاعتماد على نتائج المسح الشامل للمهجرين واللاجئين الفلسطينيين للعام ٢٠٠٧–٢٠٠٨، الذي أصدره بديل بمناسبة يوم اللاجئ العالمي، فان ٧,١ مليون فلسطيني على الأقل قد تعرضوا للتهجير القسري منذ عام ١٩٤٨، وذلك كنتيجة للسياسات والممارسات الممنهجة التي تمارسها إسرائيل، والتي تجمع ما بين خصائص الاحتلال والاستعمار الاحلالي ونظام الابارتهايد الذي تبنيه إسرائيل في فلسطين. هذا الرقم يدل على ان ٦٧٪ من الفلسطينيين الموزعين في شتى أنحاء العالم والبالغ عددهم ١٠,٦ مليون قد تعرضوا للتهجير، وان فقط ما نسبته ٢٨,٧٪ من مجموع الشعب الفلسطيني لم يسبق أن تعرضوا للطرد والتهجير من موطنهم وديارهم الأصلية.

تعتبر الغالبية العظمى من المهجرين قسراً (٥,٦٨٦,٥٥٢ مليون) لاجئين فلسطينيين ممن هجروا من أرضهم وبيوتهم خلال النكبة عام ١٩٤٨ (بما في ذلك ذريتهم). لاجئو ٤٨ هجروا أساسا عبر عملية تطهير عرقي منظمة هدفت إلى إتاحة الفرصة لإقامة دولة إسرائيل على أرضهم وبيوت منشأهم. هذا الرقم، بحسب بيانات نهاية عام ٢٠٠٨، يشمل ٤,٧ مليون لاجئ فلسطيني مسجلين رسمياً في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا). أما المجموعة الرئيسية الثانية من اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم (٩٥٥،٢٤٧) فهي لاجئو عام ١٩٦٧، وهم الفلسطينيون الذين هجروا خلال حرب ١٩٦٧.

وعليه، فانه يتوجب إعطاء اهتمام اكبر لظاهرة التهجير القسري بحق الفلسطينيين لأنها تمثل النكبة المستمرة.

إن التزايد المضطرد في عدد المهجرين الفلسطينيين داخلياً يأتي كنتيجة طبيعية للتهجير القسري المستمر داخل حدود فلسطين عام ١٩٤٨ (تقريباً ٣٣٥,٠٠٠ مهجر في وطنه منذ عام ١٩٤٨) وفي الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (هناك تقريباً ١٢٩,٠٠٠ مهجر داخلي في الارض المحتلة عام ١٩٦٧). ويدل المسح الشامل لبديل على دوام قيام اسرائيل باستحداث سياسات وقوانين عنصرية تهدف من خلالها تهجير المزيد من الفلسطينيين– الشعب الأصلي، وهذا يشمل الترحيل والتجريد من حقوق المواطنة، هدم المنازل، مصادرة الأراضي، بناء وتوسيع المستوطنات اليهودية، الحصار والفصل العنصري، بالإضافة إلى مواصلة تعريض حياة الفلسطينيين وسلامتهم الجسدية لأخطار جسيمة بفعل العمليات العسكرية الإسرائيلية والمضايقات العنصرية من قبل فاعلين يهود إسرائيليين غير حكوميين. إن تطبيق الحكومات الإسرائيلية المختلفة لهذه السياسات والقوانين يهدف إلى تغيير التكوين الديمغرافي لمناطق معينة، ومن ثم تفريغ البلد بأكمله، وذلك بغرض فرض الاستعمار وإدامة الهيمنة.

إن الإحصائيات والأرقام الواردة في المسح الشامل الذي أعده بديل عن نطاق التشريد والترحيل القسري المستمر بحق الفلسطينيين تعتبر قياسية، وذلك بسبب عدم وجود مؤسسة أو منظمة متخصصة تعمل على ضمان الرصد المنتظم والمتواصل لأعدادهم. ان العدد النهائي لمن تم تهجيرهم خلال عام ٢٠٠٧–٢٠٠٨ ما زال غير معروف. لكن، مؤسسات الأمم المتحدة تؤكد ان ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني، على الأقل، قد هجروا من منازلهم في قطاع غزة عند وخلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في نهاية عام ٢٠٠٨. وتؤكد أيضا أن ١٩٨ تجمعا في الأرض الفلسطينية المحتلة يواجه التهجير القسري، وان ٦٠,٠٠٠ فلسطيني في القدس الشرقية المحتلة يواجهون خطر هدم منازلهم من قبل حكومة إسرائيل.

حتى اليوم، لا تزال قضية اللاجئين الفلسطينيين بدون حل، في حين أن التهجير لا زال مستمرا. ويرجع ذلك إلى تواطؤ الحكومات الغربية، ومنظمات المجتمع الدولي مع سياسات وممارسات إسرائيل غير الشرعية الهادفة إلى ترحيل السكان، الأمر الذي نشأ عنه فشل هذه المنظمات في توفير الحماية الواجبة للشعب الفلسطيني. إن مؤشرات وجود الثغرات الحادة في الحماية المقدمة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين يمكن رؤيتها بوضوح من خلال الاطلاع على حالة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، حيث ان الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين ظلوا عالقين على الحدود الأردنية والسورية والعراقية، وكذلك في لبنان حيث ان ٢٧,٠٠٠ لاجئ فلسطيني من مخيم نهر البارد ما زالوا ينتظرون العودة إلى مخيمهم الذي دمر عام ٢٠٠٧، وأيضا في غزة، حيث استشهد أكثر من ١٤٠٠ ، وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني أصبحوا بلا مأوى، غالبيتهم من لاجئي عام ١٩٤٨.

وبمناسبة يوم اللاجئ العالمي، فان بديل يطالب جميع الذين يؤمنون بالعدالة وحقوق الإنسان والسلام ب:

تحدي ومواجهة فكرة إسرائيل العنصرية المتمثلة في مفهوم إقامة "الدولة يهودية"، والعمل فوراً على إيقاف تشريعاتها التي تحث على التهجير، والتجريد من الملكية، والاستعمار.

تقوية حركة التضامن العالمية لمقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها حتى تنصاع للقانون الدولي.

تفعيل وتحسين آلية الحماية الدولية حتى يتمكن الفلسطينيون من الحصول على حماية فعالة سواء عبر التدخل لمنع التهجير، أو التدخل خلال وبعد عمليات التهجير المستمرة لمعالجة آثاره جذريا، بما في ذلك ضمان الحق في العودة كأحد الحلول الدائمة وحق الضحايا في جبر ما لحق بهم من أضرار.

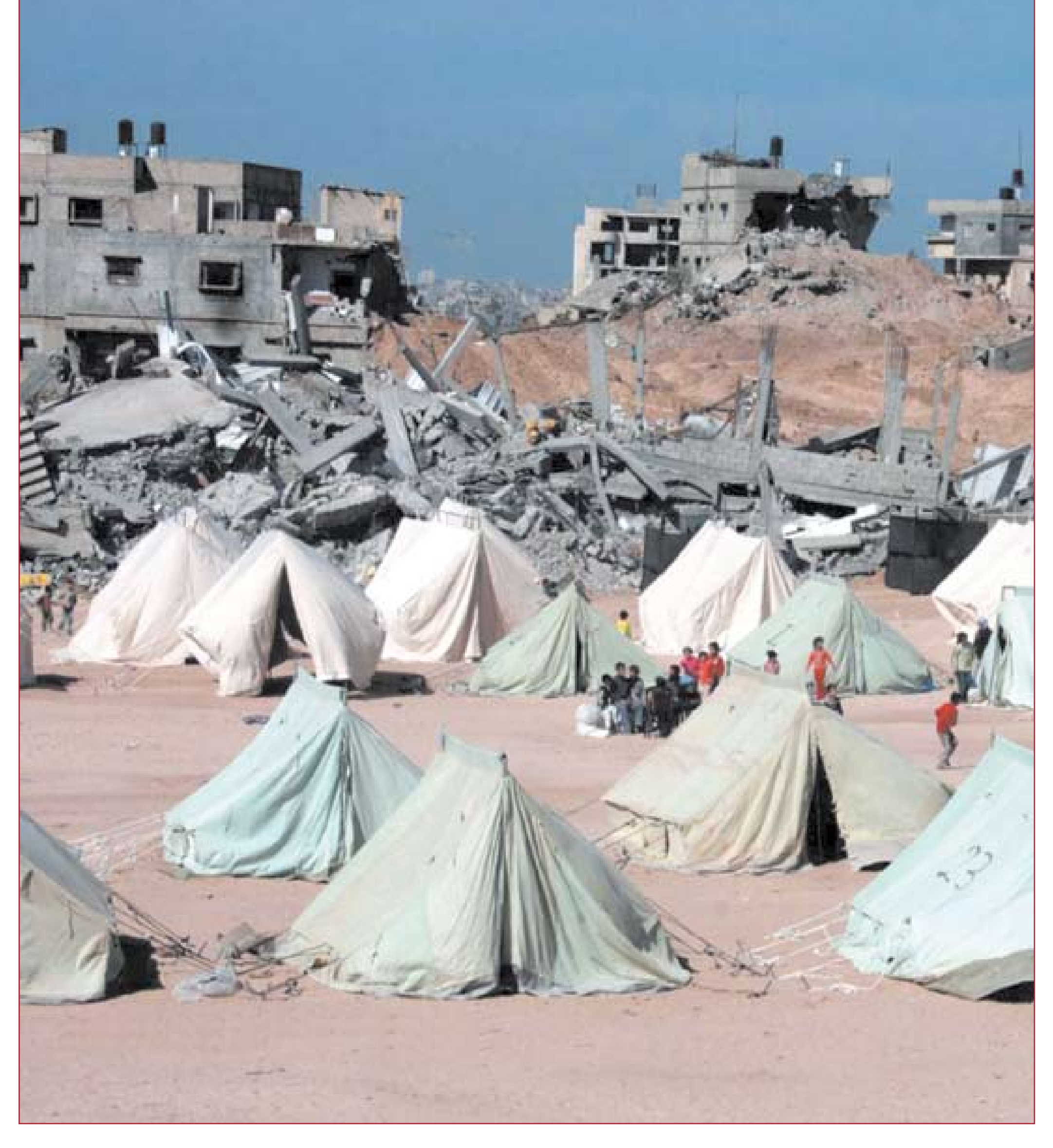
التأكد من ان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يُعالج وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في أية مفاوضات سلام مستقبلية، وذلك يشمل حق العودة إلى الديار الأصلية وجبر كافة الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالشعب الفلسطيني.

جدول يبين اعداد اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بحسب نوع الفئة*

السنة	لاجئو لعام ١٩٤٨، المسجلين لدى الأونروا	لاجئو العام ١٩٤٨ غير المسجلين لدى الأونروا	لاجئو العام ١٩٦٧	المهجرون داخل الخط الأخضر (إسرائيل) منذ العام ١٩٤٨	المهجرون داخل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧
1950	**914,221	304,740	–	47,610	-
1955	905,986	301,995	–	56,546	-
1960	1,120,889	373,630	–	67,159	-
1965	1,280,823	426,941	–	79,763	-
1970	1,425,219	475,073	266,092	94,734	16,240
1975	1,632,707	544,236	316,034	112,514	23,901
1980	1,844,318	614,773	375,349	133,631	31,920
1985	2,093,545	697,848	445,797	158,712	41,041
1990	2,422,514	840,838	529,467	188,500	49,889
1995	3,172,641	1,057,547	628,841	223,879	59,716
2000	3,737,494	1,245,831	743,257	264,613	72,608
2001	3,874,738	1,291,579	765,555	272,551	68,193
2002	3,973,360	1,324,453	788,521	280,728	70,187
2003	4,082,300	1,360,767	812,177	289,150	72,210
2004	4,186,711	1,395,570	836,542	297,824	74,262
2005	4,283,892	1,427,964	861,639	306,759	97,615
2006	4,396,209	957,963	887,488	315,962	102,798
2007	4,510,510	975,190	914,112	325,441	111,803
2008	4,671,811	1,014,741	955,247	335,204	128,708

* الأرقام أعلاه تقديرية؛ حُسبت وفقاً لأفضل المصادر المتاحة وتوقعات النمو السكاني. ولهذا، تعتبر الأرقام أعلاه قياسية وليست قطعية.

** باستثناء ٤٥,٨٠٠ شخص متواجدين في الأرض المحتلة عام (١٩٤٨) في إسرائيل، كانوا يتلقون خدمات من الأونروا حتى حزيران ١٩٥٢..



مخيم جباليا، قطاع غزة، شباط ٢٠٠٩ (المصدر: savethechildren.org.uk)

الفقرة ١١، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، ١١ كانون الأول ١٩٤٨

"تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود او مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي والانصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".

اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون

السنة	لاجئو لعام 1848، المسجلون لدى الأونروا	لاجئو العام 1948 غير المسجلين لدى الأونروا	لاجئو العام 1967	المهجرون داخل الخط الأخضر (إسرائيل) منذ العام 1948	المهجرون داخل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967
1950	*914,221	304,740	–	47,610	–
1955	905,986	301,995	–	56,546	–
1960	1,120,889	373,630	–	67,159	–
1965	1,280,823	426,941	–	79,763	–
1970	1,425,219	475,073	266,092	94,734	16,240
1975	1,632,707	544,236	316,034	112,514	23,901
1980	1,844,318	614,773	375,349	133,631	31,920
1985	2,093,545	697,848	445,797	158,712	41,041
1990	2,422,514	840,838	529,467	188,500	49,889
1995	3,172,641	1,057,547	628,841	223,879	59,716
2000	3,737,494	1,245,831	743,257	264,613	72,608
2001	3,874,738	1,291,579	765,555	272,551	68,193
2002	3,973,360	1,324,453	788,521	280,728	70,187
2003	4,082,300	1,360,767	812,177	289,150	72,210
2004	4,186,711	1,395,570	836,542	297,824	74,262
2005	4,283,892	1,427,964	861,639	306,759	97,615
2006	4,396,209	1,465,403	887,488	315,962	101,523
2007	4,510,510	1,503,503	914,112	325,441	104,113
2008	4,618,141	1,539,380	941,536	335,204	119,750

الأرقام أعلاه تقديرية؛ حُسبت وفقاً لأفضل المصادر المتاحة وتوقعات النمو السكاني، باستثناء 45,800 شخص متواجدين في الأرض المحتلة عام (1948) في إسرائيل، كانوا يتلقون خدمات من الأونروا حتى حزيران 1952، ولهذا، تعتبر الأرقام أعلاه إرشادية وليست قطعية.



(حق العودة)
دورية تصدر كل شهرين عن
بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
محمد جرادات
نضال العزة
باسم صبيح

الهيئة الاستشارية
أنطوان شلحت (عكا)، عيسى قراقع (بيت لحم)، رجا ديب (دمشق)، سلمان ناطور (حيفا)، نهاد بقاعي (الجليل)
سالم أبو هواش (الخليل)، أمير مخول (حيفا)، جابر سليمان (صيدا)
تيسير نصر الله (نابلس)، هشام نفاع (حيفا)، وليد عطا الله (باريس)، أنور حمام (رام الله)، نايف جراد (طولكرم)

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: camp@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.